جامعة الجيلالي بونعامة – بخميس مليانة
كلية العلوم كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية
شعبة: التاريخ

السياسة الاستعمارية البريطانية في شرق إفريقيا

[كينيا،أوغندا،تنجانيقا] أنموذجا القرن 19و20م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص دراسات افريقية

إعداد الطالبة:
– سومية عتو
_لمياء مكي

إشراف الأستاذ:
يوسف سليماني

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

نشكر الله الذي وفقناعلى في انجاز هذا البحث

نتقدم بخالص الشكر
والتقدير لكل من ساهم من قريب أو من بعيدفي مساعدتناأثناء إعداد هذه المذكرة واخص بالذكرفي هذا المجال الأستاذ يوسف سليماني على تفضله بالإشراف على هذه الأطروحة وإمدادي بالعديد من التوجيهات البناءة ، ونعرب على إمتناننا وتقديرنا لكل الأسرة الجامعية بقسم التاريخ ، وأخص بالذكر

اساتذة الدراسات الإفريقية

أساتذة اللجنة المساعدة

هيئة الإدارة المساعدة

إهـــــــــداء :

_ الحمد لله الذي هدانا بنور الإسلام وعلمنا ما لم نكن نعلم، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد خاتم النبيين والمرسلين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من حرق نفسه من أجل إنارة طريقي، إلى من دفعني دون أن يتقدم وعلمني دون أن يتعلم، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى والدي العزيز "محمد"

إلى من غمرتني حبا وحنانا وسقتني دفء ودعاءا بالخير، إلى من ترافقني دائما، إلى التي مهما كنت لن أوفيها حقها، إلى أجمل وأروع وردة في حياتي أمي الغالية "يمينة" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى سندي وقوتي زوجي المستقبلي "عبد القادر"

إلى إخوتي وأخواتي: محفوظ ، بلال ، نعيمة ، فاطمة الزهراء ، نوال ، مروة .

إلى أجدادي وإلى كل الأخوال والخالات و الأعمام والعمات إلى كل أبنائهم كبيرا وصغيرا.

إلى رفقاء الدرب ونعم الأصدقاء.

إلى كل الصديقات في تخصص دراسات إفريقيا ، إلى كل من أعانني وصبر عليا.

إلى كل من علمني حرفا

أهدي عملي المتواضع هذا

إلى كل من يعرف " لمياء مكي ".

لمياء

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى من فارقت حياة وهي اصدق القلوب و أطهرها إلى من اشتاقت القلوب لرؤيتها والتي سأحمل شهادة تخرجي تاجا يشهد لعرفانها أمي الحبيبة رحمها الله

إلى من تعب وحرم نفسه من اجلنا الى من نزلت منه كل قطرة عرق لإسعادنا أبي الغالي اسال الله ان يدوم عليك الصحة و العافية .

الى زوجة ابي التي تفهمت انشغالي في بحثي

إلى كل إخوتي و أخواتي :عز الدين و بلال والى من لاستطيع العيش من دونها فاطمة الزهراء ،و اناس و مريم

إلى قدوتي جدتي وجدي أطال الله عمرهما

إلى من كان سندي وزوجي المستقبلي زوبير ووالديه الكريمين وكل عائلة "بوعزدي"

إلى كل من دعمني و ساهم معي في انجاز هذا العمل .

سمية

ملخص

نظرا لأهمية و إستراتيجية منطقة شرق إفريقيا جعلتها مطمعا للدول الاستعمارية و منطقة صراع بين القوى العظمى، من بينها بريطانيا التي ظلت تترقب الفرصة للاستحواذ على كل من كينيا اوغندة تنجانيقا، وفور ما تمكنت من ذلك سارعت لوضع خطط و سياسات شملت جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية ،و سن عدد من القوانين الجائرة لتقوية سيطرتها على مستعمراتها ،كما انه يمكن القول إن سياستهم حققت بعض التنمية الاقتصادية للمستعمرات بوضع الطرق البرية و السكك الحديدية وادخال اليها نظم المتطورة في الميدان الزراعي و الصناعي و بعض العلوم الطبية لكنها كانت مقيدة للاستعماريين فقط ،إلى جانب هذا قامت بتعطيل الانضمة التقليدية إدارية و الثقافية و الاجتماعية للشعوب المستعمرة و غيرتها لما يخدم مصالحها بفرض لغة المستعمر و مناهجه التعليمية و الثقافية و إلزامهم بإنتاج المواد الخام و شراء معظم السلع المصنعة من الدول الحاكمة بهدف شل نمو الأفارقة وان نضام الذي طبقته بريطانيا نستطيع القول انه ساعد نوعا ما على توحيد شعوب المستعمرات وظهور الوعي القومي و الحركات التحررية .

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

منذ أن توطدت أركان بريطانيا في منطقة شرق افريقيا ، وخاصة في كينيا وأوغندا وتنجانيقا، راحت تعمل على استغلال المنطقة وتتحكم مباشرة في ثرواتها وخيراتها ، حيث سخرت كل امكانياتها البشرية والمالية والعسكرية لبسط نفوذهاعلى المنطقة بل تعداه الى غرس أفكار الحضارة البريطانية في المنطقة خاصة عن طريق سياسة التبشير والمدارس الخاصة .

إن غاية بريطانيا من التوغل في شرق إفريقيا هو تقطيع أوصالها و تجزئتها و الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من أراضيها وخيراتها، وذلك منذ النصف الثاني للقرن 19 ولاشك أن الدوافع إلى التوسع الإستعماري لم تكن إقتصادية بحتة ، بل ارتبطت بدوافع دينية، وذلك بإدعائهم نشر الحضارة و إخراج الإفريقيين من وثنيتهم وإنقاذهم بنشر المسيحية بينهم وتخليصهم من الجهل والتخلف ، وفي كثير من الأحيان تم تحويل مراكز التبشير إلى أماكن للتغلغل نحوى الداخل و إحكام السيطرة على القبائل الإفريقية ، وتزامن توافد المبشرين مع حلول التجار و المستكشفين الجغرافيين ، كما وجدت هذه الجمعيات التبشيرية تشجيع من رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال .

طبقت بريطانيا سياسة الحكم الغير المباشر في معظم مستعمراتها، حيث انتهجت أسلوبا جديدا في فلسفة الإستعمار ومفهومه وهو استنزاف خيرات الدول وتسيير مصالحها الإقتصادية و الإستراتجية ، فشجعت المستوطنين البيض في استيطان وسلب الأراضي حيث منحت لهم امتيازات في مختلف المجالات الإقتصادية و الاجتماعية ، ومانتج عن هذه السياسة ظاهرة التمييز و التفرقة بين الوطنيين و المستوطنين و انعكس ذالك سلبا على حياة الافريقين.

مقدمة

وتتمثل أهمية الموضوع في إبراز السياسة البريطانية في شرق إفريقيا، وإدراك أهمية تناولها بالدراسة و التعرض لأساليبها وأشكالها المختلفة وطرق إدارتها وسياستها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية و انعكاساتها على المجتمع الإفريقي ، بالإضافة إلى أهمية مستعمرة شرق إفريقيا التي تمثل نموذج المعاناة والتحمل والصبر على الاستعمار وسياسته ، كما أن شرق إفريقيا كان محل صراع دولي عنيف شب بين مختلف القوى الأوروبية المتصارعة لاستنزاف ثرواتها الطبيعية و البشرية .

ومن بين أهداف دراسة هذا الموضوع هي الرغبة في دراسة تاريخ شرق إفريقيا، وحاولنا الإحاطة بواقع وجذور التواجد الاستعماري البريطاني في شرق إفريقيا ، كما أردنا تبيان أساليب وأشكال الاستعمار البريطاني في شرق إفريقيا وطبيعته المتميزة بالقضاء على الشخصية الوطنية ، واستغلال خيراتها والاستيطان بها.

و هناك أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

_الرغبة في التخصص في مجال الاستعمار وتكوين رصيد معرفي و معلوماتي حول منطقة شرق افريقيا ، الرغبة في دراسة الظروف التي أدت إلى استعمار شرقي افريقية

محاولة الباحث الوقوف على مدى تأثير الاستعمار و انعكاساته على المجتمع الإفريقي أهمية موضوع الدراسة الذي ابرز دناءة السياسة البريطانية في شرق إفريقيا ودراسة الوسائل و الأساليب التي قامت بها بريطانيا، و التعرض لأساليبها و أشكالها المختلفة و طرق إدارتها ، و سياستها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

و قد عنونا هذا الموضوع كمايلى:**السياسة الاستعمارية البريطانية في شرق افريقيا و انعكاساتها**(كينيا _اوغندة_تنجانيقا) نموذجا

مقدمة

ويطرح الموضوع اشكالية رئيسية مفادها: فيما تتمثل الأساليب و الوسائل التي استعملتها بريطانيا في حكم واستغلال ونهب خيرات شرق افريقيا خلال فترة تواجدها في كل من كينيا، أوغندا وتنجانيقا ؟ وللاجابة على هذه الاشكالية وجب علينا طرح مجموعة من التساؤلات تتمثل في مايلي:

ماهي الإستراتجية التي انتهجتها بريطانيا لتوغلها في شرق إفريقيا؟ وكيف كان نظام الحكم الاداري و العسكري البريطاني ؟ و فيما تمثلت السياسة الاقتصادية و الاجتماعية البريطانية و كيف اثرت هذه السياسة على شعوب المنطقة ؟

للاجابة على هذه التساؤلات قمنا بتقسيم الموضوع إلى فصل تمهيدي و ثلاثة فصول وخاتمة .

ففي الفصل الاول:سلطنا الضوء على أساليب ووسائل التوغل البريطاني في شرق افريقيا و التنافس البريطاني الالماني و دخولهما في سياق محموم من اجل الاستئثار على اكبر مساحة ممكنة حيث تضمن :اولا،الاتفاقيات و النشاط التجاري في كينيا ،ثانيا:الاتفاقيات و النشاط التبشيري في اوغندة، ثالثا:انعكاسات الحرب العالمية الاولى على المانيا و تولى بريطانيا مهام تنجنيقا، وتكمن أهمية هذا الفصل انه سلط الضوء على الوسائل التي اتبعتها بريطانيا للتوغل في شرق افريقيا وتطبيق سياستها القائمة على الإستغلال البشع لثروات افريقيا ، مدعية نشر الحضارة واخراج الافريقيين من الوثنية عن طريق الجمعيات التبشيرية ، والنهوض باقتصاديات افريقيا عن طريق الجمعيات التجارية ، كما تطرقنا الى الظروف التي أدت الى تجريد المانيا من مستعمراتها ، وتولي بريطانيا انتدابها .

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان " الأساليب والوسائل المعتمدة في إحكام الرقابة السياسية والعسكرية والإدارية لبريطانيا على دول المنطقة في (كينيا ، أوغندا ، تنجانيقا)،

مقدمة

تطرقنا فيه إلى النظام الحكم الذي اتبعته بريطانيا ، بالإضافة إلى إنشاء السلطات التشريعية والتنفيذية ، وطرق تعيين الحاكم العام الذي يتولى جميع السلطات (التشريعية والتنفيذية)،كما تطرقنا إلى نظام العسكري الذي كان قائم على تجنيد الأفارقة ومعاملتهم بقساوة ووحشية .

أما الفصل الثالث يحمل عنوان السياسة الاقتصادية و الاجتماعية البريطانية في المنطقة

و انعكاساتها على شعوب البلدان في كل من كينيا اوغندة تنجانيقا.وتضمن أولا الجانب الاقتصادي الذي دار حول الزراعة ،وطرقها وملكية الأرض والتفرقة بين الأهالي الأفارقة والمستوطنون ، بالإضافة إلى الصناعة والتجارة ، أما ثانيا الجانب الاجتماعي فتطرقنا فيه الى نسبة السكان قبل وبعد الاستعمار البريطاني وكذا التعليم والصحة وتدهورهما إبان الاستعمار، وحاولنا في هذا الفصل تقييم سياسة الأرض وتأثير زراعة الأهالي للمحاصيل النقدية على تركيبتهم الاجتماعية.

وخلصنا في النهاية إلى خاتمة حاولنا من خلالها الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

أما من الناحية المنهجية اتبعنا المنهج التاريخي، فبحكم طبيعة الموضوع كان يجب اتباع هذا المنهج لتقرير الاحداث ووقائع تاريخية بحتة ، كما أننا اعتمدنا على المنهج التحليلي بتحليل الجداول والاحصائيات . وحتى يكون البحث في مستوى اي بحث أكاديمي فقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع ، ومن المصادر التي اعتمدنا عليها نبدأ بالأجنبية منها Report on tanganika a territory وثيقة سجل بلندن التي تضمن أهم القوانين والمراسيم الإدارية البريطانية التي نفذتها في تنجانيقا ، ووثيقة الانتداب البريطانية على شرق إفريقيا الصادرة عام 1922من عصبة الأمم المتحدة ، التي تضمنت شروط الانتداب والوصاية البريطانية على تنجانيقا ، كما ساعدنا كتاب غرائب الأخبار عن شرق

مقدمة

إفريقيا وزنجبار، لتوفيق ميخائيل الذي تضمن النظام العسكري البريطاني وطرق التجنيد ومن المراجع نذكر east africa للمؤرخ george allen and unwin الذي تناول طريقة استغلال الأراضي الإفريقية وضمها للممتلكات البريطانية ، أما المراجع بالعربية تذكر بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال للمؤلف رجب حراز ، يتناول تاريخ الاستعمار البريطاني في شرق إفريقيا خلال القرن 19و20 ، ونشير أيضا أننا استفدنا كثيرا من كتب منصف بكاي ، ومنها أضواء والحركة الوطنية والاحتلال البريطاني لتنجانيقا اذ يشرح منصف بكاي معاهدتي 1868و1890 والتنافس الألماني الانجليزي ،كما اعتمدت على عدة مقالات وكان أهمها الواردة في تاريخ إفريقيا العام جزء الخامس والسابع.

ومن الصعوبات التي واجهناها هي أن الموضوع يعتمد أكثر على المراجع بالأجنبية خاصة الانجليزية ، ولقد لاقينا صعوبة في الترجمة لأنها تستغرق وقتا طويلا

بالإضافة إلى ضآلة المادة التاريخية ، كما أن أغلب المصادر في هذا الموضوع هي مذكرات شخصيات تقلدت مسؤوليات الحكم ، في حين لم نعثر على كتابات تاريخية افريقية في هذا الموضوع

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نحمد الله على تمام العمل ونغتنم الفرصة أن نوجه الشكر للأستاذ يوسف سليماني الذي لم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات طوال البحث ومتابعته لنا عن قرب خلال جميع مراحل البحث وعلى تعبه معنا. والشكر الكبير للدكتور نور الدين شعباني الذي يستحق أن يقف له المرء إجلال وشكر على صبره وزرع روح المثابرة في

نفوسنا وتشجيعنا دائما إلى التعلم والتقدم دائما إلى الأمام ، وأخيرا لا يسعنا إلا أن أقول لكم أنتم قدوتنا وشرفنا يا أساتذتنا الكرام ودمتم دائما المثل الأعلى والقدوة لجيل بعد جيل .

مقدمة

فصل تمهيدي

يقع اقليم شرق افريقيا بين المحيط الهندي شرقا والذراع الغربي للأخدود الإفريقي العظيم غربا[1]ومن هضبة نهر الزمبيزي جنوبا عند خط عرض 18° جنوبا إلى غاية الحافة الشمالية لهضبة بحيرات لكل من كينيا و اوغندة عند خط عرض 5° شمالا وتنتهي الحدود الغربية عند خط طول 30° شرقا ويظم الوحدات السياسية كينيا ،اوغندة وتنجنيقا[2].

1-تنجانيقا :

الموقع : تقع تنجانيقا في شرقي إفريقيا بين دائرتي 42°-1° ، 35° -12° جنوب خط الاستواء ومابين خطي طول 52°-29° ،1-40° شرقا وقد تألفت الدولة من اتحاد جمهورية تنجانيقا و ولاية زنجبار[3] ويحد تنجانيقا من الشمال كينيا وبحيرة فكتوريا واوغندة ومن الغرب الكونغو،روديسيا الشمالية وبحيرة نياسا ، ومن الجنوب الموزمبيق ، أما من الشرق فيحدها المحيط الهندي [4]وتبلغ مساحتها 948،087 كلم$_2$[5] .

---

[1] – فتحي محمد ابو عيانة ،جغرافية افريقيا دراسة اقليمية للقارة ،كلية آداب ،2013 ،ص273.

[2] _ إبراهيم الأسيوطي ، كينيا الثائرة ، (د ن)،(د ط)،(د ت) ص 11. للمزيد(أنظر الملحق رقم 01، ص153).

[3] – محمد خميس الزوكة ، دراسة في الجغرافية الإقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، كلية الآداب ، 1429هـ – 2008 م، ص277.

[4] –منصف بكاي ، الإحتلال البريطاني في إفريقيا تنزانيا (تنجانيقا سابقا) نموذجا، دار السبيل للنشر والتوزيع ،الجزائر ، ط01،(1430هـ_2009م) ص147

[5] – فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق ، ص287.

المناخ : يسود في تنجانيقا المناخ المداري ذو معدل حرارة مرتفعة ويصل معدل الأمطار بها في السنة 1000 مم لكنّه يتناقص باتجاه الجنوب حيث نجد مناخ هذه الجمهورية يتميّز بالاختلاف والتباين الكثير من منطقة إلى أخرى [1]كما نجد عدة عوامل تأثر على المناخ في هذه المنطقة ومنها تأثير المرتفعات كالهضاب والجبال التي لها تأثير في عناصر المناخ وخاصة درجة الحرارة ، و السبب الثاني اتجاهات الرياح وطول فترتها فعندما تكون موازية للساحل يكون تأثيرها قليل مما يؤدي إلى قلة كمية الأمطار[2] ويمكن أن نميز عدة اقاليم مناخية وهي اقليم المناخ الاستوائي ونجده في الشمال التنزاني ،وإقليم المناخ المداري يمتد في الهضاب الداخلية واغلب أجزاء تنجانيقا ، وإقليم المناخ الساحلي الموسمي وهو اقليم حار ورطب يمتد على النطاق الداخلي(دار السلام) ويتميز بظروف استوائية نتيجة التنوع في النبات [3].

مظاهر االسطح

توجد في تنجانيقا ثلاثة اقسام طبيعية هي:

1/المنطقة الساحلية،2/المنطقة الداخلية ،3/اقاليم المرتفعات

بحيث نجد السهل الساحلي ضيق الى ابعد الحدود وترتفع الهضاب الداخلية "بشكل حاد وسريع فوق السهل الساحلي وفي أطرافها نجد نهر روفيجي في الوسط ونهر بانغاني في الشمال أما في الجنوب نجد هضبة ارتفاعها 600 م ،أما أقاليم المرتفعات تجد هذا السطح يحتوي على مرتفعات قليلة ومتباعدة حيث نجد كليمنجارو

---

[1] – احمد نجم الدين فليحة ،دراسة عامة اقليمية (اقطار الغير عربية) ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1978، ص214.

[2]– عبد القادر مصطفى محشى وآخرون ، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا، ط1،(1430هـ – 2000م) ، ص 200 .

[3] – نفسه ، ص ص 202–203.

وهو أعلى الجبال الإفريقية وهو يقع على بعد كبير من الشمال الغربي من الحدود الكينية وتبلغ قمته 5963 مترا [1]وتقع المنطقة المرتفعة الرئيسية في النطاق الشمال الشرقي من البلاد وهي تعرف باسم جبال أوسمبارا وهذا بالإضافة للمرتفعات الوسطى والجنوبية التي تتميّز بقلة الارتفاع أما الباقي من أجزاء البلاد الداخلية فتكون من السهول والسهول المتدرجة ،وهضاب تتخللها مجموعات من التلال المنخفضة[2].

2/ المؤهلات الاقتصادية :

أ/ الزراعة :تميّزت الزراعة قبل الاستعمار بكونها زراعة محاصيل غذائية تقدم للسكان ما يجعلهم قادرين على العمل ،وكانت الأرض ملكا للقبيلة يعيشون كأسرة واحدة يعمل الجميع لتقديم الغذاء فيما حيث يقول باتن " إن معظم الإفريقيين ينظرون إلى الأرض كما ينظر الأوروبيون إلى الشمس و الهواء[3].

وتبلغ مساحة الأرضي الزراعية 3.5 مليون هكتار ويعادل 39 % من مساحة البلاد ويمكن التمييز بين أربعة نطاقات زراعية وهي :النطاق الشمالي الغربي وتتركز فيها زراعة القطن ، والنطاق الساحلي ويتم بها زراعة السيزل[4]وفي الجزر التابعة تنتشر زراعة القرنفل ، وجوز الهند ضمن هذا النطاق ،أما النطاق الجنوبي تنتشر فيها زراعة السيسل والشاي والبن وفول الصويا ، أما النطاق الأوسط تمتد فيه الأراضي الزراعية في شكل متناثر وحيث تنتشر بها زراعة البن والذرة ، والفول.

---

[1] – جودة حسن جودة ،جغرافية افريقيا الإقليمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1981 م، ص52.

[2] _ العقاد أنور عبد الغني ، المرجع السابق ، ص ص 208 209

[3] – احمد نجم الدين فليحة ، المرجع السابق ، ص 88–89.

[4] – السيزل: agave sislana ، هو نبات عشبي أصله أمريكي يستعمل في صناعة الحبال للأعمال البحرية كما يستعمل في صناعة الحقائب والسجاجيد والأكياس إضافة إلى الإستخدامات الطبية، أدخلت زراعته إلى تنجانيقا عام 1893، أنظر: رياض ، محمد وكوثر، عبد الرسول: إفريقيا دراسة لمقومات القارة ، دار النهضة العربية، بيروت، ط2 ، 1973، ص630.

وتشكل الحبوب نصف مساحة أراضي الزراعية في تنزانيا وتنتشر زراعة القمح في نطاقات معتدلة الحارة ،أما الذرة فينتشر بأنواعه في معظم الأقاليم الزراعية وتنجح في مناطق منخفضة المنسوب[1].

ب – الرعي وتربية الماشية : تستحوذ المراعي على نصف مساحة تنزانيا وتتركز في الهضبة الداخلية بما فيها استبس الماساي يسودها الرعي المتنقل لقطعان الماشية و الأغنام والماعز ويعوقها انتشار ذباب التيسى تيسي كما تعاني من ذبذبة الأمطار [2].

كما نجد مصايد الأسماك والمتمثلة أساسا في المسطحات البحرية (تنجانيقا فكتوريا) والمناطق المحيطة بجزيرتي زنجبار و بها تنتج أكبر حجم للإنتاج السمكي الذي يبلغ سويا 300 ألف طن [3].

ج – الصناعة : يعتمد النشاط الصناعي في تنزانيا على الخامات الزراعية والمعدنية المتاحة وقد قفزت بعد فترة استعمار لتتحول من مرحلة اقتصاد المعيشي إلى اقتصاد التجاري خاصة في مجال إنتاج المحاصيل كالبن ،والقطن و السيسل التي أوجدت الفرصة في تصنيع وتجهيز بهدف التصدير من مجالات الصناعية منها إنتاج السيسل والقرنفل بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية وخاصة الجلود و الصناعات الغذائية، واهتمت في السنوات الأخيرة بصناعة المخصبات والإسمنت والورق [4]، وتعد مدينة دار السلام مركز الصناعات الرئيسية في تنزانيا خاصة الصناعات

---

1 – محمد خميس الزوكة ، دراسة في الجغرافية الإقليمية ، مرجع سابق ، ص ص 291–292.

2 – فتحي محمد أبوعيانة ، المرجع السابق، ص 190.

3 – محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص 295.

4 – نفسه ، ص297

الغذائية كتجهيز اللحوم وتعبئتها كما تقوم بعض الصناعات في مدينتي تانجا و اوروشا[1].

د- التجارة : وكانت التجارة في تنجانيقا قبل دخول المغتصب الأوروبي حرة نشطة بين ممالك إفريقيا و شعوبها وحتى آسيا العربية وجنوب شرق آسيا ، وكان لها نظام دقيق يشرف عليه الملوك والرؤساء استخدموا الطرق البحرية والصحراوية المبادلات التجارية كالحديد و الذهب و المنتجات والمسالك الداخلية المعروفة لديهم تتمثل في الصحاري والجبال وكانت لهم مراكز وخزائن للبضائع في مناطق مختلفة ومتعددة من هضبة شرق افريقية وعلى الأخص بالغرب من بحيرة فكتوريا ومن أهم الصادرات الألماس ، الجلود ،الخام ،والجلود المدبوغة ،والبن والقطن [2].

التركيبة السكانية في تنجانيقا :

يسكن تنجانيقا حوالي 11 مليونا من البشر وتعتبر هذه الكثافة كبيرة نسبيا ويعود ذلك إلى اعتدال المناخ والسواحل المنفتحة على التجارة [3]ويتكون سكان تنجانيقا من مجموعتين رئيسيتين هما:

أ/ **السكان الأصليون**:يشكلون نحو 98 ويتألفون أكثر من 200 مجموعة قبلية[4]منها:

---

[1]- فتحي محمد أبو عيانة ،المرجع السابق ،ص 291.

[2]- جمال عبد الهادي ، وفاء محمد رفعت جمعة :إفريقيا يراد بها أن تموت جوعا ،دار الوفاء للطباعة والنشر ، ط 3،1993 ، ص 271.

[3] - محمود شاكر ،تنزانيا ،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط01،(1391هـ، 1971م) ، بيروت ، ص 50.

[4] - محمد خميس الزوكة ،المرجع السابق، ص287

الزنوج: يرجع أصلهم إلى أبناء كوش بن حام بن نوح عليه السلام [1]، وتنقسم السلالة الزنجية إلى قسمين هما الزنوج الشماليون و الزنوج الجنوبيون (البانتو) [2] .

البانتو: وقد أطلق عليهم هذا الاسم نسبة إلى اللغة التي يتكلمونها و يتميّزون بحسن تنظيمهم وضخامة أعدادهم ويحسنون الزراعة كما تأتي السوكوما في مقدمة جماعات البانتو من حيث العدد ثم الينامويزي، ثم الجوجو ، ثم الشاجا.

أنصاف الحاميون :أو النيليون الحاميون و يمتهنون الرعي والزراعة ومن أهم جماعات التالوجا ، والماساي .

1- السواحلية :وهم جماعات من البانتوا انصهروا مع العناصر العربية التي وفدت إلى تنزانيا منذ القرن الثامن ميلادي ، وترجع تسميتهم بالسواحيلية إلى استيطانهم بالنطاق الساحلي وجزر زنجبار ، وبمبا ومافيا[3].

أ_الهوتانتو :وهم مجموعة قليلة العدد يعيشون في المناطق المرتفعة ويمتهنون رعي الأبقار ويتقنون الصناعة والتعليم .

ب/ السكان الغير الأصليون :وهاجروا إلى المنطقة بحثا عن منافذ التجارية ومساحات العشبية ومنهم :

1- العرب : وصلوا إلى تنجانيقا قبل الإسلام و أسسوا مراكز تجارية وكان أثرهم واضحا في اللغة و الدين.

2- الهنود : وصل الهنود إلى سواحل افريقيا الشرقية وانتشروا على طول السواحل و ساعدهم في ذلك المناخ المتشابه مع بلادهم وقد كونوا حركة تجارية واسعة في

---

[1] المسعودي، مروج الذهب و معادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين،1964م، ص 4

[2] -س.ج. سليجمان :السلالات البشرية في افريقيا، تر:يوسف خليل،القاهرة ،1966 ، ص18.

[3] - محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص ص 287-288.

البلاد حتى عليهم اسم بانياني ومعناها تاجر، وبعد الانتداب البريطاني على تنجانيقا زادت الهجرة بتشجيع من الانجليز إلى أراضي تنجانيقا فوصل عددهم إلى 23422 هندي .

3- **الأروبيون** :لقد استوطنت العناصر الأوروبية في تنجانيقا منذ الوهلة الأولى واستقروا بتنجانيقا في المنطقة المرتفعة بعد حصولهم على امتيازات خصوصا بعد قدوم البريطانيين ، وتشجيع هجرة الإنجليز للأراضي المستعمرة ، فور وقوعها تحت الوصاية البريطانية [1].

ويتمركز سكان في تنجانيقا نحو ثلاثة نطاقات :

- شواطئ بحيرة فكتوريا .
- الأراضي المرتفعة للهضبة الوسطى .
- السهل الساحلي في الشرق وخاصة نطاق الشمالي .

ويتحكم في توزيع السكان في تنجانيقا عاملان رئيسيان هما :

1- توزيع الأمطار على نطاقات الثلاثة سابقة الذكر لأنّها كافية ومناسبة للزراعة والرعي وتخلوا من انتشار الأمراض .

2- انتشار ذبابة التيسي تيسي والتي لا يتناسب وجودها ووجود الإنسان وذلك لخطورتها على السكان[2].

2/ كينيا :

1-الخصائص الطبيعية :

---

[1] - محمد شاكر ، تنزانيا ، المرجع السابق ، ص ص 51-58.

[2] - محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ص 289.

أ – **الموقع** : تقع كينيا في افريقيا الشرقية يحدها من الجنوب تنزانيا وأوغندة غربا والسودان و اثيوبيا شمالا والصومال من الشمال الشرقي[1] ، وتبلغ مساحتها 582، 680 كلم2 وعدد سكانها 34،7 م/ن[2] ،وتمتد أراضي كينيا على جانبي خطي الاستواء[3] .

ب – المناخ : تعتبر كينيا ذات مناخ معتدل خاصة منطقة المرتفعات ، و بها البطاح المحيطة بها [4] وإذا اتجهنا من الشريط الساحلي الى داخل كينيا الشرقية تتميّز بمناخ أكثر جفافا[5] حيث تتناقص الأمطار في اتجاه المناطق الداخلية والشمالية حيث تنموا الحشائش الفقيرة . أمّا أجزاء الجنوبية من السهل الساحلي فتمتاز بالأمطار الغزيرة ،أمّا المناطق الداخلية تتكون من مرتفعات كانت ملك مستوطنين وذلك لطبيعة المناخ الملائم وتسقط عليها كمية من الأمطار تتراوح بين 30–50 بوصة سنويا و إذا اتجهنا إلى اقليم نيازا شرق حوض بحيرة فكتوريا نجده يتمتع بالمناخ البارد نسبيا[6].

ج – مظاهر السطح : وفي ضوء الظروف الطبيعية التي تتميز بها كينيا يمكن أن نحدد فيها ثلاثة أقسام طبيعية :

أ – منطقة المرتفعات الداخلية وفيها المرتفعات الجبلية.

---

[1] – عبد القادر زيق المخادي ،التعاون العربي الإفريقي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،2007 ص280.

[2] – فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق ، ص 291.

[3] – جمال عبد الهادي محمد مسعود ، المجتمع الإسلامي المعاصر افريقيا ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ص 138.

[4] – دونالد ويرز : تر:راشد البراوي، ،تاريخ افريقيا جنوب الصحراء ،مكتبة الوعي العربي ، ص 15.

[5] _ج.ت. نيانى، تاريخ افريقيا العام ،ج4 ، اليونيسكو،1988، ص 15.

[6] – فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق، ص ص 292–294.

ب –المنطقة الساحلية و بها السهل الساحلي بطول 400 كلم و كذلك نجد اقليم نيازا ويتركز في معظمه على صخور القاعدة القديمة إلا أنّه يتميز بالنشاط البركاني [1].

ويوجد بها الجبال الشاهقة فهناك جبل كليمنجارو بقمة تفوق 5000 متر وتسمى قمة كيبو يصل ارتفاعها إلى 5895 م وتليها قمة ماونزي و إلى جانبه يوجد جبل كينيا [2].

2-**المؤهلات الاقتصادية :أ – الزراعة** :تشغل الاراضي الزراعية 4 بالمائة من مساحة كينيا وتعدّ الزراعة الحرفة الرئيسية للسكان ،و تتوزع أقاليم الزراعة الصغيرة في المرتفعات و الساحل و منطقة نيازا حيث شكلت الزراعة في الآونة الأخيرة 27 %من ناتج اجمالي القومي ، وتسود في الأقاليم الساحلية الزراعة المعايشة كالذرة والكاسافا و اليام و الأرز ،كما تقوم زراعة المحاصيل النقدية كالسكر السيسيل والقطن و جوز الهند ،أمّا اقليم المرتفعات يتميز بزراعة المنبهات مثل البن ،الشاي ،و أيضا البيرثوم ،بالإضافة إلى القمح ، كما أنّ إقليم نيازا يزرع فيه القطن كمحصول نقدي والشاي كأهم محصول في المنطقة إضافة إلى الموز ،الأرز ،الذرة ،قصب السكر [3].

ب – الصناعة : لقد عرفت الصناعة في كينيا قبل الاستعمار الأوروبي بزمن طويل في صهر الحديد و صناعة الآلات و الأسلحة الحديدية ،وصناعة الحلى والمعادن و العاج و الصدف ،وصناعة الخزف و صناعة السلال من أغصان الأشجار و الدباغة وغير ذلك من الحرف [4]،وقد عرفت كينيا قفزة نوعية غداة استقلال بفتح أول معمل لتكرير

---

1 –فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص 294.

2 – محمد رياض ،المرجع السابق ، ص 99.

3 – فتحي محمد ابو عيانة ،المرجع نفسه ، ص ص 292-294.

4 – دنيس بوليم ،الحضارات الافريقية ، تر:علي شاهين منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1974، ص 31.

البترول في ممبا سنة 1964،وتعتمد كينيا في تصنيع منتجات الزراعة مثل القطن وصناعة السكر وعصر زيوت الذرة والقطن والفول السوداني ،بالإضافة لصناعة حفظ الفاكهة والخضر ،وقد ارتكزت الصناعات في العاصمة الجديدة نيروبي التي بدأت في نموها سنة 1899 بتضاعف عدد سكانها بعد الحرب العالمية الثانية [1].

ج- **الصيد** : إضافة إلى الحرف التي امتهنها الانسان منذ القدم مثل حرفة القنص والجمع التي امتهنتها قبائل وجماعة الدايم وسافي في كينيا وقد استعملت السهام وأقواس في صيد الحيوانات مثل النعام ،الوعل ،التماسيح ومع مجيء الاستعمار استخدمت أسلحة النارية من فرق اوروبية وأفارقة [2].

إضافة إلى تربية الحيوانات المتوحشة ،وقد أنشأت إدارة للاشراف عليها سنة 1945 بكينيا داخل المروج أو الحدائق حيث تشمل هذه الأخيرة مساحة تبلغ 24.000 ميل مربع وهناك حدائق ومستودعات التي تعتبر ملجأ لحيوان الصيد ،ومن أهم الحدائق حديقة نيروبي وهي أول حديقة تشرف عليها الحكومة 1946 م وقد تم توسيع هذه الحدائق للحفاظ على الحياة النباتية ولا يسمح إطلاق الرصاص في هذه الحدائق [3].

3/ السكان :

ينتمي سكان كينيا إلى أجناس متعددة وتعتبر من أكثر الدول التي عرفت التنوع العرقي في سكانها من أفارقة أصليين والمستوطنين [4]ولكنهم ينحدرون من اربع سلالات رئيسية وهي سلالة النيلين و البانتو والحاميين وانصاف الحاميين :

1- فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق ، ص 296.

2- جودة حسين جودة ، المرجع السابق، ص 132.

3- إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 24،25

4- محمود السيد ، افريقيا والأطماع الغربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية ، ص 143.

- ✓ **النيليون:** وهي القبيلة الرئيسية في كينيا قبيلة نيلية يطلق عليها اسم الو التي تعتبر امتزاج بين قبيلة الو وقبائل البانتو.
- ✓ **انصاف الحاميين** :وتعتبر قبائل الماساي اشهر قبائل أنصاف الحاميين [1]و يتركزون في كثافة سكانية منخفضة فوق هضاب داخلية من كينيا [2].
- ✓ **الحاميون** :وهم مثل قبائل القالا ، يعيش جزء من هذه القبائل في الصومال وإثيوبيا وهناك قبائل أخرى متعددة وهي بدائية ،تعيش على الصيد وقد تمكنت من البقاء حتى اليوم مثل قبائل الواندو و روبو ، والميدجان والغالب عليهم أن يكونوا من بقايا البوشمن والحاميين القدامى ، ومن أهم القبائل في كينيا :

- الكيوكيو : وتمثل سلالة البانتو و يمتد موطنهم حول جبل كينيا ويجاورهم الأكمبا في الشرق ، ويمتهنون زراعة الأرض ، ويبلغ عددهم 75,000 نسمة ويعمل البعض منهم في أراضي البيض وقد رحب بهم في مزارعهم للأمانة وصدق في العمل وهم أكثر للقبائل التي تعرضت للاستبداد في نزع أراضيهم وقد نظموا ثورة عارمة .
- الماساي : من أشهر قبائل أنصاف الحاميين في كينيا و أكثرها نقاوة وهي تمتهن حرفة الرعي وتقطن في الجزء الشمالي من كينيا وقد حدث انقسام في القبيلة إلى جماعة الواكوفي التي قطنت في جبل كليمنجارو وانتقلت إلى السهول بعدها وقد تاثرت في هذه القبائل بالمجاعات وانتشار الأوبئة وهذا اتاح الفرصة للأوروبيين لاحتلال الأراضي منهم قبائل الماساي الذين وقعوا تحت الإدارة استعمارية [3].
- قبائل الليو luo: يمثلون نسبة 13،91%، يتكلمون النيلوتيك يستقرون في إقليم نيازا ومجموعة لوهايا luhy نسبتهم 13،28 % ،يتكلمون لغة البانتو تستقر في المنطقة

---

[1] – إبراهيم السيوطي ،المرجع السابق ، ص 26.

[2] –رياض، محمد،و كوثر عبد الرسول ، المرجع السابق ،ص 262.

[3] – إبراهيم الأسيوطي محمد ، نفس المرجع السابق ، ص 27،29.

الغربية ، أما الأكمبا Kamba فتمثل 10،95 %، تتكلم لغة البانتو تستقر في المنطقة الشرقية [1].

3/ أوغندة :

أ/ الخصائص الطبيعية :

1-**الموقع :** تقع أوغندة غرب بحيرة فيكتوريا يحدها سودان واد النيل شمالا ،والكونغو الحرة غربا ،وتنزانيا جنوبا وإفريقيا الشرقية البريطانية شرقا[2]وتقع بين دائرتي عرض 1°جنوبا خط الاستواء، و4°شمال خط الاستواء وما بين خطي طول 29° ،35° شرقا ،ويمر خط الاستواء في أراضي الجنوبية منها[3]وهي دولة مغلقة تبلغ مساحتها 236،036 كلم2

2- **المناخ** :رغم أن مناخ اوغندا استوائي إلا أنّه يتميّز باعتدال درجات الحرارة بسبب ارتفاعها ووجود مسطحات مائية واسعة بها ،وتتزايد الأمطار جنوبا في حين تتناقص

---

[1] - حسني أحمد السيد حماد ،تاريخ استعمار البريطاني في كينيا ،(د،ن) (د،ط) (د،ت)، ص19. &

[2]- الهام محمد علي ذهني ،بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديثة ،مكتبة الأنجلوا المصرية ،القاهرة ، ط1،2009 ، ص 87

[3] _ محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق، ص 265

بشدة نحو الشمال ويتحول مناخ في شمال الشرقي إلى شبه صحراوي [1]وتتراوح درجات حرارة بين 16 و 27 درجة مئوية ،ويسقط على معظم أقاليم أوغندا كميات كافية من الأمطار [2].

3- **مظاهر السطح** :تتنوع مظاهر السطح في أوغندة من البحيرات الأخدودية غربا إلى جبل ألجون شرقا، في حين تمتد المرتفعات الغربية جنوب بحيرة ألبرت وتتميّز المرتفعات بغزارة الأمطار، أما الهضبة الوسطى فتكثر فيها التلال والمستنقعات ،وقرب الحدود مع كينيا يتميّز السطح بعدد من الحافات البركانية منها جبل الجون [3]الواقع على الحدود مع كينيا في الشمال الشرقي ويبلغ ارتفاعه 14178 م فوق سطح البحر وهو عبارة عن بركان خامد ضخم وشغل مساحة واسعة .أما نطاق الهضابي الغربي لأوغندا يحتوي عدة ظواهر مثل براكين فيرونجا كما تشمل على جبل سابينو ،إضافة إلى مرتفعات روينزوري تبلغ 16763 وتعرف قمتها باسم نجاليما ،ويتألف باقي الحد الغربي لهضبة أوغندا من الفرع الغربي للأخدود الإفريقي العظيم ويضم في نطاقه بحيرة موبوتو ألبرت ،إضافة إلى بحيرة كيوجا تشبه بحيرة فكتوريا وتبلغ 8500 كلم2 وتجاورها بحيرة بيسينا في الشرق ،وبحيرة ادوارد وهي بحيرة اند ودية تبلغ مساحتها 2200 كلم2 وتقع إلى شمال الشرقي بحيرة جورج وترتبطان بحيرتان من خلال قناة كازنجا ويرتبط بالبحيرات السابقة الذكر انهار مثل نيل فيكتوريا وسط أوغندا ،أسوا

[1] – فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق ، ص ص 297 – 298.

[2] – محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص ص 268 – 269.

[3] –نفسه ص ص265، 267

دويسوكوك ،باجير في شمال ،نيل البرت في شمال الغربي ،ونهر كافو ،كاتونجا غربا[1]وحيث تصل مسطحات مائية بها نحو 10% من مساحة الكلية[2].

2/ المؤهلات الاقتصادية :

1-**الزراعة** :تشغل الأراضي الزراعية في أوغندا أكثر من ربع المساحة ،وتتركز في إقليم الباجندا شمال غرب بحيرة فكتوريا وعلى سفوح جبل الجون ، وعلى امتداد الخط السكة الحديدية ،ويزرع في اوغندا الكثير من المحاصيل مثل البن ، الموز ، والكاسافا ،والذرة ،والبن والفول السوداني والأرز ،ومنها محاصيل نقدية مثل البن ،والقطن ،الشاي ،قصب السكر [3]وقد ساعد على ذلك عدة عوامل يأتي في مقدمتها توفر المياه وارتفاع خصوبة التربة وخبرة السكان في هذا المجال خاصة جماعات البانتو جنوبا ،وكذلك توفر المواصلات وفرق النقل و امتداد السكك الحديدية ، وقد عرفت زراعة البن قبل الحرب العالمية الثانية وانتشرت زراعته في مزارع الأوروبيين والآسيويين وتضم محاصيل المنتجات مثل الشاي الذي عرفت زراعته في زراعته منذ العشرينات من القرن العشرين ، ويحتل المركز الثالث من مزروعات بعد البن والقطن ،إضافة إلى زراعة التبغ الذي يعد قديم العهد في أوغندا .

2- **الرعي وتربية الماشية** : مما ساعد على امتهان حرفة الرعي وتربية الماشية في أوغندا هو وجود مساحة طبيعية للرعي بحوالي 2 مليون هكتار مما يعادل 9% من مساحة إجمالية في أوغندا ، وتربي بها الماعز ،الأغنام [4]وتمثل بحيرة كيوجا والأطراف الجنوبية الغربية لهم مناطق الرعي ، وتربي الماشية التي معظمها من الزيبو

---

[1]-محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص ص 265،267

[2]فتحي محمد ابو عيانة ،المرجع السابق ، ص ص

[3]- نفسه ، ص298.

[4]- محمد خميس الزوكة ،المرجع السابق ،ص ص 272 -275.

بهدف الحصول على لحومها وألبانها بالإضافة إلى ذلك تقوم حرفة صيد اسماك ولكن ما يعيق هذه الحرفة انتشار ذبابة التيسي تيسي من أهم مشكلات التي تعاني منها المراعي وقد حدت من أعداد هذه الماشية[1].

3- **الصناعة** : كان لتوفر الموارد الطبيعية في أوغندا أثر كبير على التقدم في المجال الصناعي مثل المواد الخام الزراعية والحيوانية و الغابية و المعدنية ،وتعد الصناعات الغذائية كإنتاج السكر والزيوت النباتية وتجهيز البن والشاي و طحن الحبوب وتصنيع اللحوم و إضافة إلى إنتاج السجائر وصناعة معدنية مثل صهر النحاس وإنتاج الصلب [2]وكذلك حلج القطن وقد قامت هذه الصناعات معظمها في منطقة كمبالا جنجا ، كما تضم محطة للتوليد الكهرباء منذ عام 1954 بطاقة قدرها 10 مجالات وتصدر جزء منها إلى كينيا، وقد تطلبت التنمية الاقتصادية إنشاء عدد من الخطوط الحديدية مبكرا في أوغندة التي تربط بين المدن الرئيسية من الشمال والأقاليم الشرقية والغربية وأهمها كمبالا وجنجا وكذلك ومبال وعنتبي[3].

3/ طبيعة توزيع السكان في اوغندا :

تتعدد الأصول العرقية لسكان أوغندا بسبب طبيعة موقعها الذي جعلها ملتقى العديد من العناصر السكانية ،وتنقسم هذه العناصر إلى عدة أقسام منها :

- **البانتو** :هو العنصر الأعلى نسبته بين سكان أوغندا ،حيث يمثلون نسبة 80% من مجموع سكان جنوبي وغربي شرقي أوغندا ،ويمتهنون الزراعة [4]، ومن أشهر شعوب البانتو الباجندا Baganda في أوغندا[1].

1- فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق، ص 299.

2- محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص 276.

3- فتحي محمد ابو عيانة ، المرجع السابق ، ص ص 299-300.

4- محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص 270.

- **النيليون** :هم جماعات من أصول سودانية ويمتهنون رعي الحيوانات [2]،وعددهم كبير وينتشرون في أعالي النيل جنوب خط الاستواء ومن أهم قبائلهم الانشولي في الأجزاء الشمالية ،وجماعة لوفي خليج كافيل والآنجو شمال بحيرة كيوجا [3].
- **النيليون الحاميون** : ويشمل موطن النيليين الحاميين الجزء الشرقي من أوغندا من الحد السياسي بين أوغندا والسودان من المجموعة الشمالية وتشمل الجزء الشمالي الشرقي من أوغندا من المجموعة الوسطى حسب تقسيمها [4]ومن اشهر قبائلهم الاينسو وهم يعيشون في الإقليم الواقع شرق بحيرة يوكوجا وتوجد مجموعة تسمى كاراموجا وهم رعاة البقر [5].
- **الأقزام** :يعيشون في جماعات محدودة في جبل رونزى في غابة أتوري وتتركز جماعات البامبوتي في إحدى المراكز الجبلية حول بحيرة ادوارد[6]ويعيشون جنوب غرب اوغندة [7]وهناك جماعات عددهم اكبر مثل البامبا في روتزوري [8]ويحترفون الصيد والقنص والجمع ويسكنون أكواخا صغيرة ويتكلمون لغة الزنوج نتيجة المبادلات والانصهار فيما بينهم [9].

---

[1] – حسام جاد الرب ، جغرافية افريقيا وحوض النيل ، كلية الآداب جامعة اسيوط ،2004 –2005 ،مكتبة ومطبعة النشر ، القاهرة ،ص 109.

[2] – محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ،ص 170.

[3] – إلهام محمد شهين علي ذهني ، المرجع السابق ،ص 86.

[4] – حسام جاد الرب ، المرجع السابق ، ص 109.

[5] – الهام محمد شهين على ذهني ، المرجع السابق، ص 109.

[6] – نفسه ، ص 87.

[7] – جودة حسين جودة ، المرجع السابق ، ص 108.

[8] – الهام شاهين ، المرجع السابق ،ص87.

[9] – جودة حسين جودة ، المرجع السابق ،ص87.

كما يعيش في اوغندا بعض العناصر السكانية غير افريقية هم العرب، والاروبيون والأسيويون ،ومكثوا في اوغندا نتيجة بحث عن المراكز التجارية، وتزايدعددهم مع مجيء المستعمرين الإنجليز وتشجيعهم الهجرة لأوغندا .

ويبلغ عدد سكان أوغندا سنة 1987- 15،9 مليون نسمة بعد أن كان عددهم سنة (1980 -13،10) مليون نسمة [1] أما في سنوات ماضية أخيرة فقد بلغ عدد سكانها8،8 ليون نسمة ،حيث يتزايدون بمعدل3%سنويا [2].ويمثل المسيحيون أعلى نسبة في تعداد السكان بنسبة 66% من جملة السكان،ويمثل المسلمون 16%من السكان أما الباقي فيدينون بالوثنية [3].

[1] – محمد خميس الزوكة ، نفس المرجع السابق ، ص271.

[2] – فتحي محمد أبو عيانة ، المرجع السابق ، ص 298.

[3] –نفسه.

الفصل الأول :أساليب التوغل البريطاني في شرق افريقيا

01_كينيا :الاتفاقيات والنشاط التجاري

02_أوغندا:الاتفاقيات والنشاط التبشيري

03_تنجانيقا: انعكاسات الحرب العالمية الأولى على ألمانيا وتولي بريطانيا مهام تنجانيقا

قبل توقيع وثيقة برلين كانت القوى الأوروبية قد حصلت على مناطق نفوذ في إفريقيا بطرق شتى مثل الإستيطان والإستكشاف وإنشاء المراكز التجارية ومستوطنات التبشير وكان كل ذلك تمهيدا لإستعمار القارة.

01 – كينيا:

أ – الاتفاقيات والنشاط التجاري :

كانت حركة التجارة في هذه المناطق من شرق إفريقيا في أيدي العرب والهنود منذ زمن طويل ، لكن سلطان زنجبار فتح بلاد التجارة مع الشركات التجارية الأوروبية و شجع البيوت التجارية الأوروبية على أن تمد نشاطها إلى بلادها وكانت التجارة الأوروبية مع هذه المناطق هي المفتاح الذي فتح الباب للنفوذ الأوروبي[1].

كما أنّ النفوذ البريطاني أخذ يتغلغل في زنجبار منذ أن عقدت بين الحكومتين في 1839 معاهدة ، كان من أهم نصوصها أن يعمل السلطان على اتخاذ إجراءات أكثر جزما ضد تجارة الرقيق ، وأعطيت السفن البريطانية الحق في تفتيش المراكب في الموانئ التابعة للسلطان للتأكيد من خلوها من الرقيق[2].

وتعد كينيا جزء من ممتلكات سلطنة عمان ، التي كان لها امتداد في إفريقيا ومركزها جزيرة زنجبار و بما أنّ أراضي كينيا وتنجانيقا كانت تدار من جزيرة زنجبار، التي انفصلت عن سلطنة عمان بعد وفاة السيد سعيد ، حيث كانت تدار من قبلها لمدة ستين سنة حيث توافد المستعمرون الأوائل في شكل تجار ومبشرين ، وعقدوا معاهدات غير

---

[1] – الجمل شوقي وإبراهيم ، تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر ، منشورات الجامعية المفتوحة ، ط02 1997، ص 233.

[2]. – نفسه ، ص 318 .

متكافئة مع زعماء القبائل بعدما أنشؤو الشركات التي احتلت الأرض ثم اكتسبت صفة الشرعية

لحمايتها[1].

أنّ وجود أحد الانجليز وهو غوردون على رأس الادارة المصرية في إقليم هضبة البحيرات ، مكّن الانجليز من معرفة الإمكانيات الاقتصادية الضخمة لتلك المنطقة وكان أكبر مشروع للإنجليز لمحاولة السيطرة على شرق إفريقية، فكثرت اقتراحات الإنجليز في ذلك الوقت على سلطان إفريقيا زنجبار لإنشاء إدارة التلغراف أو إقامة محطة في السعدنى للتجارة في العاج ، وكذلك اقتراحات إنشاء الطرق ، وكان أهم هذه الاقتراحات أو العروض هو ذلك المشروع الذي تقدم به ويليام ماكينون لاستغلال شرق افريقية والوصول منها إلى داخل القارة [2]، ولقد كانت المحاولات لفتح البلاد الواقعة إلى الغرب من ممسبة من جانب الشركة البريطانية الإمبراطورية لشرق إفريقيا، وقد سارت الخطوات التي أدّت إلى إنشاء هذه الشركة الاستعمارية على نحو مشابهه الشركات البريطانية الأخرى، وكانت الخطوة الأولى عام 1877 حين أعطى السلطان برغش امتيازا إلى السير وليم ماكنون ينص على الترخيص له بإدارة الأملاك التابعة لزنجبار، وكان السير وليم ماكنون مدير لشركة الملاحة البريطانية الهندية التي أنشأت خطوط بحرية منتظمة ما بين شرق إفريقيا وبريطانيا في عام 1872م [3].

---

[1] – رأفت غنيمي الشيخ ، افريقيا في التاريخ المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،القاهرة ،1982 م،ص 186

[2] – جلال يحي ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المكتب الجامعي الحديث ،1999، ص 295.

[3] – ابراهيم الأسيوطي محمد ،المرجع السابق ، ص50.

ومنذ عام 1862 وافق كل من ماكينون و بكستون على تمويل مشروع إنشاء طريق ممتد من الساحل إلى الشمالي من بحيرة نياسا ، وذلك لفتح هذه المنطقة الداخلية للتجارة المشروعة وإما لها محل تجارة الرقيق وبعد أربع سنوات بلغ طول هذا الطريق أكثر من سبعين ميلا ، ولكن سرعان ما ظهرت المعيقات مثل وجود ذباب تيسي تيسي الذي يمنع استخدام الخيول والثيران في النقل .

وقد شجع الإنجليز سلطان زنجبار على إنشاء إدارة حديثة في أقاليمه ومدها صوب الداخل ، مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء للطرق والسكك الحديدية والمواقع المحصنة ، وافهمه الانجليز أن في استطاعته الاستفادة من وجود رؤوس أموال أوروبية تستخدم في تدعيم سلطانه داخل القارة و استغلال تلك المناطق وتقسيم الأرباح معه ، كما أنّ مكسبه السياسي سيظهر من رفع علمه بشكل رسمي على طول الطرق التجارية وعلى المواقع والمباني العسكرية و الإدارية ، وكان كل من ماكينون و بكستون قد فكروا في إنشاء شركة تحصل من سلطان زنجبار على عقد امتياز لاستغلال الأراضي الواقعة في شرق إفريقية الأوسط ، وشارك معه غوردون بعد استقالته من منصب مديرية خط الاستواء المصرية ، ولقد اقترح غوردون الحصول على امتياز من سلطان زنجبار لمدة 10 سنوات لفتح بلاده للتجارة الأجنبية ،على أن يعطي للشركة حقوقا لتجنيد قوات مسلحة ويعفيها من دفع الرسوم الجمركية ، وكان يرى انه في وسعه أن يعمل بعد إنشاء إدارة لهذه الشركة رئيسا عليها ، ولكن غوردون لم يبق طويلا في لندن إذ سرعان ما عدا للعمل في منصب الحاكم العام في 17 يناير 1877، وفي هذا الوقت كان كل من ماكينون وبكستون يعدان مشروعهم لتقديمه إلى سلطان زنجبار، وفي هذا المشروع كانت الشركة البريطانية تسعى إلى احتلال الأراضي الواقعة بين الساحل وبحيرة فكتوريا باسم سلطان زنجبار ، وافهموا سلطان زنجبار أن هذا المشروع لا يكلفه شيئا سوى إعطاء الامتياز المطلوب ، وسيحصل

في نفس الوقت على اعتراف من الحكومة البريطانية بسيادته ومقوماته الإقليمية على تلك المناطق ، وفي الواقع كان المشروع يسعى إلى الإشراف الاقتصادي والسياسي على كل أراضي السلطان لهذه الشركة ، كما يسمح للشركة بعقد المعاهدات مع الحكومات المجاورة أو مع الشيوخ والرؤساء المحليين ، وان تحتل وتنظم جميع الأراضي التي لم يتم احتلالها وكانت هذه الشركة البريطانية تسعى إلى الحصول على عقد امتياز يسمح لها بالقيام بكل اختصاصات حكومات المستعمرات ، وقد طالبت الشركة بحقوق مطلقة لتنظيم الملاحة على الأنهار و البحيرات وإنشاء الطرق والسكك الحديدية وخطوط التلغراف ، وكذلك التنقيب على المعادن واستغلالها و الإشراف على استيراد الأسلحة والذخائر والمعسكرات ، وقد وعدت الشركة بأن تعطي السلطان 20 % من صافي الأرباح ، ووافق سلطان زنجبار عن هذا الموضوع ، كما طالبه بعدم فرض الضرائب جديدة في المناطق الساحلية ورفض الاعتراف للشركة بحق احتكار العاج ، إذ أن ذلك سوف يؤثر على حقوق رعاياه في القيام بهذه التجارة ، كما طالب بالمحافظة على الطوابي والمواقع العسكرية المقامة في شرق إفريقيا تحت إشرافه ، وكانت هذه الطلبات غير مقبولة من جانب الانجليز [1] ، وإن السير وليم ماكينون رفض الاتفاق مع السلطان برغش ما لم تسنده وزارة الخارجية البريطانية [2].

ولم يكن شرق إفريقيا موضع اهتمام بريطانيا فقط فلقد اتجهت إليه أنظار الاستعماريين الألمان [3]، حيث وصل كارل بيترز إلى برلين ومنحت الحكومة الألمانية (شركة شرق إفريقيا الألمانية) مرسوما بتأسيسها ، وقد حصلت الشركة الألمانية على

---

[1] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص ص 295 – 299.

[2] – إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص 50 .

[3] – محمد علي القوزي ، في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، ط 1،1426 هـ ص 200.

أراضي وحقوق سيادة في شرق إفريقيا [1] ، وأعلن إمبراطور ألمانيا بسط حمايته على بعض القبائل الإفريقية في 1885 ، التي أمكن للمخاطر الألماني كارل بيترس عقد الاتفاقيات معها مما حدا ببريطانيا إلى التدخل دفاعا عن سلطان زنجبار [2] ، وقد رأت انجلترا وألمانيا تجنبا لتضارب مصالحهما في هذه المنطقة تأليف لجنة لتحديد نفوذ سلطان زنجبار ، بالإضافة إلى حدود منطقتي النفوذ الانجليزية والألمانية ، ودعيت الحكومة الفرنسية للاشتراك في اللجنة الدولية المقترحة لبحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار [3] فانتهت اللجنة إلى أنّ نفوذه مقصور على المنطقة الساحلية ، ولا يتعمق في الداخل أكثر من عشرة أميال ومن ثمة عقد اتفاق بين انجليز وألمانيا بتقسيم شرق إفريقيا [4].

معاهدة 1886 :

كان لابد بعد ذلك من اتفاق الدولتين على اقتسام المنطقة الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلي ، الذي اعترفت اللجنة بتعيينه لسلطان زنجبار ووصل الطرفان في 29 أكتوبر 1886 إلى اتفاق يقضي بمايلي :

01 – تعترف كل من انجلترا وألمانيا بسلطة السلطان على جزر زنجبار وبمبا ولاموا وكذلك الساحل لمسافة 10 كلم للداخل .

---

1. – الجمل شوقي وإبراهيم ، تاريخ ، المرجع السابق ، ص 234 .
2. – إبراهيم الاسيوطي محمد ، المرجع السابق، ص 50.
3. – الجمل شوقي وابراهيم ، تاريخ ، المرجع السابق ، ص 235.
4. – رياض زاهر، استعمار إفريقية ، الدار القومية ، القاهرة ،1965، ص 206.

02 – تقسيم الأراضي الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلي إلى منطقتي نفوذ الشمالية بريطانية ، والجنوبية ألمانية ، بخط يصل من الساحل مصب نهر بجانى إلى شمال ميناء شاراتى على بحيرة فكتوريا على أن تطلق يد فرنسا من مدغشقر.

03–تؤيد انجلترا ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان للحصول على امتيازات في جمارك دار السلام لشركة شرق افريقية الألمانية ، و أبلغت انجلترا الاتفاق للسلطان في 03 ديسمبر 1886 في خطاب يحوي النصيحة يقول ما اتفقت عليه الدولتان ، كما يحوي التهديد سوء العاقبة إذ ما عارض ، وأمام هذا التهديد استطاعت ألمانيا إن تحصل على الجزء الجنوبي من شرق إفريقيا، وكان نصيب بريطانيا منطقة صغيرة نسبيا من ساحل شرق إفريقيا لكنها كانت تشتمل على مينائين هامين ممبسة ومالندي وقد فتح هذا الإقليم الذي كان من نصيب بريطانيا ، المجال إلى جانب أوغندا الواقعة على طول الساحل الشمالي لبحيرة فكتوريا ومناطق أعالي النيل، كما نجد انجلترا وألمانيا تقتسمان المنطقة الداخلية ثم تعودان للاستحواذ على المناطق الساحلية كمنافذ للمناطق الداخلية [1].

عملت انجلترا على دفع السلطان إلى توطيد نفوذه رسميا على أراضي شرق إفريقيا واستعدت في نفس الوقت لإعلان حمايتها على كل منطقة لا ترغب في الاعتراف بسيادة السلطان ، كما فصلت بين السلطان ورعاياه وذلك بإجباره على تنفيذ السياسة التي تخدمها هي وتضر بمصالح رعاياها ، ولم يعد في وسع سلطان برغش أن يستند إلا إلى ضمان الدول لسلامة أراضيه [2].

---

1 – الجمل شوقي وإبراهيم ، تاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 236 – 237.

2 – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 400.

وتطور الأمر في 1887 عندما عهد ثانية إلى السير وليم ما كينون، بالإشراف على ممتلكات سلطان زنجبار وقبلت الحكومة البريطانية أن يشرف بجانب ذلك على الأراضي الخاضعة للنفوذ البريطاني ، وتكونت بناء على ذلك الشركة البريطانية الإمبراطورية بشرق إفريقيا في 18 أبريل 1888 ، وبعد ذلك أصبح اهتمام بريطانيا بمنطقة نفوذها في شرق إفريقيا في الدرجة الثانية بعد أن تركز الاهتمام على الأراضي الخصبة في أوغندا حيث كانت البعثات التبشيرية البريطانية والفرنسية تزاول نشاطها منذ عام 1877، وكان ذلك راجع إلى كارل بيترز ومحاولاته لضم أوغندا إلى منطقة النفوذ الألماني [1].

على أن الاتفاقية الانجليزية الألمانية لم تتعرض لمنطقة الحدود الواقعة غرب منطقة نفوذ كل من الدولتين ممّا أدّى إلى مشاكل جديدة بينهما [2]، ولقد تركز الصراع بين بريطانيا وألمانيا في السيطرة على أوغندة وهل تكون من نصيب الانجليز أو الألمان وعقدت معاهدة هليجولاند في أول يوليو 1890 [3].

معاهدة هليجولاند :أول يوليو 1890

وضع الاتفاق الألماني البريطاني في أول يوليو 1890 حدا لمنافسة ألمانيا لانجلترا على النفوذ في اوغندة [4]، إذ وافقت ألمانيا على أن تمد بريطانيا نفوذها في اتجاه الكنغو الحرة ، كما تنازل الألمان على كل ما يعرف اليوم بكينيا و أوغندا و زنجبار وفي المقابل

1- إبراهيم الاسيوطي محمد ،المرجع السابق ، ص 51.

2- الجمل الشوقي وإبراهيم ، تاريخ ، المرجع السابق ، ص 237.

3- المرجع نفسه ، ص 236

4- محمد علي القوزي ، المرجع السابق ، ص 146.(أنظر الملحق رقم 02 ص154).

تنازل الألمان على كل المناطق الواقعة بين الموزمبيق جنوبا [1]ومناطق النفوذ البريطانية شمالا، والتي أصبحت تعرف لاحقا بشرق إفريقيا الألمانية ، كما حصلت ألمانيا على شبه جزيرة هليجولاند ذات الأهمية الإستراتيجية لألمانيا [2].

أجبر برغش سلطان زنجبار على التوقيع على الاتفاقية مع الشركة البريطانية لمنحها امتياز العمل لمدة خمسين سنة في المنطقة التي حددّها الاتفاق الألماني الانجليزي، وبموجب هذا الامتياز الذي منحه السلطان للشركة البريطانية أصبح لها الحق في شراء الأراضي وتنظيم التجارة والملاحة ومد السكك الحديدية ، حيث قامت شركة(شرق إفريقيا البريطانية الإمبراطورية) في عام 1892 بإعداد الدراسات المتعلقة لهذا الخط الحديدي أوغندة –كينيا، كما عملت على التنقيب على المعادن و هكذا وبموجب عقد الامتياز وبموجب الاتفاقيات الأخرى التي عقدتها الشركة مع الحكام الوطنيين أعطيت هذه الشركة صلاحيات ضخمة في الإدارة و غيرها تخول لها سلطات واسعة لا تتمتع بمثلها إلا الحكومات الرسمية .

ولكن قابلت الشركة البريطانية عقبات ضخمة لتثبيت دعائم النفوذ البريطاني في المنطقة الشاسعة الممتدة من الساحل الشرقي حتى حدود الكونغو، و عندما أحست الشركة بأنّ بسط نفوذها على أوغندة يكلفها 40.000 جنيه دون عائد ، فقد هددت الشركة بالانسحاب إن لم تتلقى مساعدة من الحكومة البريطانية ، وقد أبدى رئيس وزراء بريطانيا ترددا في تقديم العون لكن الاستعماريين استطاعوا أن يثيروا الرأي العام البريطاني ضد فكرة الانسحاب من أوغندة ،لأن هذا الانسحاب يعني القضاء على النفوذ

[1] – منصف بكاي، الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرقي إفريقيا ، دار السبيل، ط1،2009 ص 103.

[2] – إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق، ص 52.

البريطاني في وسط إفريقيا ، و أسرع لوجارد بالسفر لإنجلترا ليتزعم حركة المنادين ، بقيادة الحكومة بعمل حاسم لدعم النفوذ البريطاني في أوغندة ، وترتب على ذلك إرسال سير جيرالد بورتال القنصل العام البريطاني في زنجبار، لبحث الأوضاع في أوغندة وفي أول أبريل 1893 وصل بورتال إلى (كمبالا) حيث رفع العلم البريطاني محل علم الشركة [1].

تمكنت الحكومة البريطانية في عام 1893 من وضع يدها على شركة شرق إفريقيا البريطانية الاستعمارية ، هذه الأخيرة التي حلت محل شركة شرق إفريقيا الملكية 1888 وظلت هذه الشركة تدير الأمور بكينيا حتى عام 1895، ولاستكمال سيطرتها على المنطقة كان لزاما عليها السيطرة على كينيا لذا قرر أن يتولى حكم كينيا القنصل العام أرثر هنري هاردينج (1894-1900) [2] ، حيث أذاع في أول جويلية في اجتماع دعا إليه وجهاء وولاة المنطقة في مدينة ممبسا [3] ، كما جرت محادثات بين الحكومة البريطانية والشركة وتم الاتفاق على أن تسلم الشركة مسؤولياتها في هذه المنطقة للحكومة البريطانية في مقابل 250.000 جنيه ، وتم انسحاب الشركة في 15 يونيو 1895 و أعلن قيام محمية شرق إفريقيا البريطانية [4] ، و كانت حدودها تنتهي عند بحيرة نيفاشا ، وفي عام 1900 أضيفت إليها مقاطعتها نيفاشا و كيسوموا وبذلك وصلت حدود إفريقيا الشرقية إلى بحيرة فكتوريا وكانت المحمية خاضعة لإشراف وزارة الخارجية

---

1 – محمد علي القوزي ،المرجع السابق ، ص 147

2 – رجب حراز ، بريطانيا و شرق أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال ، معهد البحوث العلمية و الدراسات العلمية 1971 ، ص 410

3 –المرجع نفسه ، ص 678.

4 – محمد علي القوزي ، المرجع السابق ، ص 147.

البريطانية منذ إعلان الحماية عليها (1895 إلى 1905) وتقرر ضمها إلى الممتلكات البريطانية باسم كينيا في 23 يوليو 1920 [1].

[1] – إبراهيم الأسيوطي محمد ،المرجع السابق ، ص 52.

المبحث الثاني :أساليب التوغل البريطاني في أوغندا

المطلب الأول : النشاط التبشيري

وصلت البعثات التبشيرية البروتستانتية و الكاثوليكية في وقت مبكر إلى إوغندا ولقيت نجاحا ملحوظ وخاصة حين اتجهت إلى تشجيع تحرير العبيد [1].

كان المبشرون هم الرواد الأوائل لحركة الكشف الجغرافي في افريقية الشرقية ، حيث سلكوا في توغلهم من الساحل إلى الداخل طرق القوافل العربية ، وكانت كثيرة كما أنّ رحلات الكشف الجغرافي قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بحركة التبشير وتاريخ الإرساليات المسيحية سواء في شرق افريقية أو في غربها ، فقد عملت فيها خمس إرساليات بروتستانتية انجليزية [2]،هي جمعية الكنيسة التبشيرية [3]، وجمعية لندن التبشيرية، وإرسالية الجامعات في إفريقية الوسطى وإرسالية الكنائس الحرة المتحدة الاسكتلندية، و إرسالية كنيسة اسكتلندية الرسمية [4].

فإنّ أولى البعثات التبشيرية المسيحية البروتستانتية قد وصلت إلى شرق افريقيا في الخمسينيات من القرن 19 ، بينما أولى البعثات التبشيرية المسيحية الكاثوليكية فقد وصلت في 1868 وشرعت هذه البعثات في فتح مراكز لها بالمدن الساحلية المطلة على

---

[1] – رياض زاهر ،المرجع السابق، ص137

[2] – رجب حراز ، المرجع السابق ص 44

[3] – جمعية الكنيسة التبشيرية :هي جمعية تبشيرية بروتستنتية بريطانية وهي الجمعية التي تزعمت حركة استغلال العاصفة الدينية و القومية لدى الشعب الانجليزي والتي تولدت بعد مقتل غوردون في الخرطوم على أيدي المسلمين المهديين أنظر: د– فيصل محمد موسى ،موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، منشورات الجامعة المفتوحة ،1997، ص 113.

[4] – رجب حراز ،المرجع السابق ، ص 44.

المحيط الهندي ثم بدأت في التوغل إلى الداخل سالكة الطرق التجارية التقليدية ، وكانت هذه البعثات قبل التواجد الإمبريالي في شرق إفريقيا تفتح مراكز لها شريطة موافقة رؤساء القبائل ،هؤلاء الرؤساء كانوا يجهلون مدى تأثير هذه البعثات على تركيبتهم الاجتماعية بما في ذلك عاداتهم وتقاليدهم وكانت موافقة رؤساء القبائل على أساس الحصول على دعم الدول الأوربية بالسلاح [1]، كما لعبت الجمعيات التبشيرية والمبشرون دورا هاما في التمهيد لقدوم الاستعمار إذ أنّهم توغلوا بين الغابات و الأحراش وعملوا بين الافريقيين ودرسوا عاداتهم و تقاليدهم ، وكتبوا عن ذلك في المجلات والجرائد الأوربية يحثون فيها دولهم على القدوم نحو إفريقيا [2].

وفي أواخر السبعينات من القرن 19 أخذت البروتستانتية والكاثوليكية تنتشران في أوغندة نتيجة لنشاط المبشرين البروتستنت من إتباع جمعية الكنيسة التبشيرية ، والمبشرين الكاثوليك من أتباع جمعية الآباء البيض [3]، وأدى التسابق بين الكنائس إلى بذر بذور الخلاف الكنائسي حول المسيحية في أوغندا فانقسمت المجتمعات الافريقية إلى كاثوليكية وبروتستانتية رغم وجودها في منطقة واحدة [4] ، فالحزب البروتستانتية موالي الانجليز والحزب الكاثوليكي موالي لفرنسا[5].

كما اعتبر الملك موتيساعلى أنّه جسد أوغندا، وأنّ حملة التنصير التي كانت في أوغندا شهدت تنافسا بريطانيا فرنسيا ، إذ توالت الإرساليات في عهد موتيسا الذي كان له

1- منصف بكاي ،الحركة الوطنية ،المرجع السابق، ص 37.

2- د- فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص111.

3- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 85.

4- فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 144.

5- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 85.

دور كبير في تشجيعها فحين وصل ستانلي في 08 مارس 1875 أبحر متجها نحو الشرق حيث استقبله هذا الملك ، وتشير الكتابات التاريخية أنّ هذا الملك(موتيسا) [1] بعد أن فقد الثقة في الوثنية القديمة تأثر بصداقته مع المكتشف ستانلي و التعاليم المسيحية التي تلقاها منه ، لذلك قرر دعوة المبشرين من أوروبا بتقديم تعاليم جديدة للناس فلقد ساهمت هذه الجمعيات التبشيرية في ظهور صراع بين الممالك في أوغندة وأسهموا في زيادة النفوذ الاستعماري و أصبحوا يتطلعون على الساحل[2].

وكانت القوات المصرية السودانية في المديرية الاستوائية مع غيرها من العناصر الإسلامية الموجودة في البلاد هي أساس تلك المجموعة الإسلامية التي صمدت أمام السياسية الدينية التي انتهجتها بريطانيا في أوغندا والتي لا تزال موجودة هناك حتى الآن[3]، وكانت كنائس انجلترا وهي كنائس بروتستانتية تتعامل مع رجال الأموال في تلك الحركة الاستعمارية من أجل مد النفوذ البريطاني على منطقة هضبة البحيرات.

كما كانت الإدارة المصرية في السودان قد امتدت إلى ما عرف بالمديرية الاستوائية وكان النفوذ المصري قد امتد إلى البحيرات الاستوائية وعقد في 1874 مع الملك موتيسا الأول ملك اوغندة معاهدة قبل الملك بمقتضاها ووضح ممتلكاته تحت حماية مصر، لكن شاعت في أوروبا عام 1886 أخبار أنّ أمين باشا الحاكم المصري للمديرية الاستوائية

---

[1] _الملك موتيسا : هو الحاكم الثلاثين من بوغندا ،الأسرة التي كانت قد بدأت على الأرجح في القرن الخامس عشر ميلادي ،وتكون حامية نيلية ، وانتقلت الى الجنوب الغربي في منطقة البحيرات الكبرى قد غزت سكان البانتو . للمزيد أنظر:

Taylor John :the grouth of the Church , in Buganda,an attempt at undertstanding SCM press, London,1985,pp19-20

[2] _ Ibid

[3] - جلال يحيى ،المرجع السابق ، ص 403

في خطر بعد نجاح الثوار المهديين في بسط نفوذهم على السودان ، وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه المنافسة بين الألمان والانجليز على أشدها في شرق إفريقيا ، وترتب عليه إرسال الرحالة ستانلي في البعثة التي سميت ببعثة الإنقاذ والحقيقة التي وضعت هو محو أثار سيادة مصر على هذه المنطقة على أن انسحاب أمين باشا من مديرية خط الاستواء زاد من حدة الصراع بين ألمانيا وبريطانيا [1].

- **الاتفاقيات و المعاهدات :**

أصبح الحصول على المناطق النفوذ بعد مؤتمر برلين عن طريق المعاهدات الذي يعتبر أهم أسلوب من أساليب تنفيذ تقسيم القارة على الورق، وكانت تلك المعاهدات تتخذ شكلين شكل معاهدات بين الإفريقيين والأوربيين، وشكل اتفاقيات ثنائية بين الدول الأوروبية ذاتها [2].

- **المعاهدات الإفريقية الاوروبية**

اتبعت بريطانيا أسلوب عقد المعاهدات مع زعماء الأقاليم في هذه البلاد ، كما حصل مع ملك موانغا عندما تم إبرام المعاهدات بينه وبين الكابتن ف.د لوغارد في 26 ديسمبر 1890 [3] ، اعترف فيها بحماية شركة إفريقيا الشرقية البريطانية وفضلا عن ذلك فقد حصلت الشركة بموجب هذه المعاهدة على حق التدخل في شؤون البلاد الداخلية[4].

1- شوقي الجمل وإبراهيم ، تاريخ ، المرجع السابق، ص 319.

2- أ،آدوبواهن ، المرجع السابق، ص 51

3- ظاهر جاسم ، إفريقيا فيما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ،2003 ، ص ص213 214.

4- رجب حراز، المرجع السابق ،ص 87

كما خرج لوغارد من كمبالا في 1891 ، وهاجم الباغندة المسلمين في حدود بونيورو وأوقع بهم الهزيمة ثم زحف نحو الغرب ،وبعد محاربة الباغندة المسلمين استطاع لوغارد بين السنوات 1892 – 1894 أن يستفيد من وضع القوات المصرية السودانية التي كانت تابعة لأمين باشا وأضحت منعزلة عن العالم في كافللى تحت قيادة سليم مطر، وقد أغرى سليم مطر وتوصل معه على اتفاق تم بموجبه دخول سليم مطر وقواته في خدمة الشركة البريطانية لإفريقيا [1]، كما وقع السير فرديرك لوغارد سنة 1891 مع ممثلي الملك ناتال ملك نكور على اتفاقية تكريس الهيمنة البريطانية على هذه المنطقة ،كما أعاد على عرش تورو كازاغاما الذي أزاحه كاباريغا من قبل [2]،وفي 30 مارس 1892 ابرم موانجا مع لوجارد معاهدة اعترف فيها بحماية الشركة وعلى هذا النحو أسفرت الحرب الأهلية في بوغندة عن تصفية الصراع السياسي فيها لصالح شركة افريقية واستطاع لوغارد عقد معاهدة التسوية في 05 أبريل عام 1890 بين زعماء البروتستنت والكاثوليك وبعد بضعة أيام من معاهدة التسوية عقد لوجارد بوصفه مندوبا عن شركة إفريقية الشرقية البريطانية مع الكاباكا و زعماء البروتستنت و الكاثوليك معاهدة جديدة في 11 أبريل 1892، وهي المعاهدة التي ارتبط بها موانجا ارتباطا أبديا ، واعترف بسيادة الشركة وسلطانها في حين تعهدت الشركة بأن تقوم بحماية مملكة بوغندة وعلاوة على ذلك فقد تعهد موانجا بموجب هذه المعاهدة بأن يرفع علم الشركة على بلاده و ألاّ يعقد أية معاهدة مع دولة أوروبية أخرى.

وفي أواخر مايو عام 1892 عقد لوجارد مع مبوجو زعيم الباغندة المسلمين اتفاقا تنازل الأخير بموجبه عن المطالبة بعرش اوغندة ، ووافق أن يقيم هو شخصيا في كمبالا

---

[1] – د– فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 182.

[2] – منصف بكاي ،أضواء ، المرجع السابق ، ص 246.

في حين يقيم أتباعه المسلمون في ثلاثة أقاليم صغيرة ، وكذلك من بين المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وبوغندا مثلا الحالات التي كان فيها حاكم إفريقي يستعين بممثل شركة أوروبيين في نزاعه مع رعاياه فلقد كتب الكاباكا موانغا الثاني إلى الشركة طالبا منها "أن تتكرم وتأتي لتعيدني لعرش " ووعد بأن يرفع إلى الشركة ثمنا لذلك :"كميات وفيرة من العاج " كما يمكنكم أن تقوم بأي تجارة في اوغندة وبكل ما يعني لكم في البلاد صحيح إن الشركة ساعدته على استيراد عرشه ولكن انتصار بروتستانت الباغندا على كاثوليك الباغندا جعلت كاباكا في موقف بالغ الضعف [1].

أوقفت الشركة عملياتها في بوغندا 31 مارس 1893 [2]عندما واجهت مشاكل كثيرة وهي تحاول تحقيق الأهداف الامبريالية وتثبيت نفوذها على المنطقة الشاسعة وكذلك نقص الموارد المالية وعليه حث اللورد بورتال القنصل العام البريطاني في زنجبار لزيارة أوغندا وإعداد تقرير مفصل هناك ، وفي شهر أفريل 1893 وصل بورتال إلى أوغندا ووضع العلم البريطاني في كمبالا بدلا من علم شركة إفريقيا البريطانية [3]، ثم جاءت معاهدة الكولونيل هـ-أكولفيل الأخيرة مع موانغا 27 أغسطس 1894 على أساس أنّ حدودها تمتد من غندكرو شرقا إلى بحيرة رودولف غربا ثم تتجه جنوبا إلى الحد الشمالي إلى إفريقيا الشرقية البريطانية [4] ، ونشير أن المنطقة التي وضعت تحت الحماية بموجب هذا الإعلان لم تكن تشمل أراضي ممالك أوغندا كلها ، بل شملت فقط المنطقة التي كانت تشغلها مملكة بوغندا والأقاليم التابعة لها ، وقد حدث قبل إعلان الحماية أن بدأت السلطات البريطانية في بوغندا سلسلة من الحملات على المناطق المجاورة نجم عنها

1- أ- أدو بواهن ، المرجع السابق ، ص ص 51-52.

2- المرجع نفسه ، ص 52.

3- منصف بكاي ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق، ص292.

4- جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 404.

توسيع رقعة محمية أوغندا [1]، ولقد صمّم كباريجا ملك انيورو على مقاومة كل تدخل في مملكته فأدى الأمير إلى الحرب التي استمرت حتى سنة 1897 [2]، فمن أواخر عام 1893 حتى عام 1894 أرسل كولفيل الحملات الواحدة تلوى الأخرى ولإخضاع كاباريجا وأدت هذه الحملات إلى ضم أجزاء واسعة من بونيورو إلى بوغندة[3]، إلا أنّه تم عقد اتفاق بين ألمانيا وبريطانيا في نوفمبر 1886 بتقسيم شرق إفريقيا البريطانية في الشمال وألمانية في الجنوب وغداة الاتفاق تألفت شركة شرق إفريقيا الملكية البريطانية بعد أن حصلت على امتياز لمدة خمسين سنة ، وأبرمت الشركة 21 معاهدة مع زعماء القبائل في الداخل وفي هذا الوقت اتجه فيه المبشرون إلى أعالي النيل حيث كانت هناك أربع ممالك مستلقة هي بوجندا ، وأونيورو، و انكولا ، وتورو، وكانت بوغندا أكثر تقدما و انتعاشا ونجحت الجمعيات في أن تحصل من ملك بوغندا على إذن بالاستقرار وإنشاء المراكز التبشيرية فيها [4]، ومن بين هذه الجمعيات جمعية الكنيسة التبشيرية التي بدأت نشاطها في بحيرة تنجانيقا كما اتجهت أيضا إلى مزاولة نشاطها في اوغندة حيث استقبلها الملك موتيسا بالترحاب [5]، فلما تألفت الشركة أصبحت حمايتها على هؤلاء المبشرين ممّا شجعهم على افتتاح مراكز جديدة في تعضيد و مساندة الحزب الكاثوليكي [6].

1- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 147.

2- رياض زاهر ، المرجع السابق ، ص 208.

3- رجب حراز ، المرجع نفسه ، ص 126.

4- رياض زاهر ، المرجع السابق ، ص 206.

5- نفسه، ص 103.

6- رياض زاهر ،المرجع السابق ، ص 103.

وتبيّن فيه للتجار العرب ما في هذا التوسع التبشيري من خطر على الإسلام أولا وعلى عملهم التجاري ثانيا [1]، وكان الحزبان الكاثوليكي و البروتستنتي رغم عدائها الشديد قد اضطرا إلى نبذ خلافها وتوحيد صفوفها مؤقتا ، وتكوين جبهة ضد الباغندة المسلمين وأدّى بهم إلى هزيمة في أكتوبر 1889 وفرارهم إلى بونيور[2]، وبعد محاربة الباغندة المسلمين استطاع لوغارد بين السنوات 1892-1894 أن يستفيد من وضع القوات المصرية السودانية التي كانت تابعة لامين باشا و أضحت منعزلة عن العالم في كافللى عند بحيرة ألبرت تحت قيادة سليم مطر وقواته في خدمة الشركة البريطانية لإفريقيا وكان له أثر كبير في تدعيم النفوذ البريطاني في أوغندا [3].

وفي سنة 1890 كانت المفاوضات الانجليزية الألمانية قد انتهت إلى الاعتراف بأوغندا على أنّها تدخل في منطقة نفوذ الشركة البريطانية ، ورغم صغر العملية التي قادها لوجارد إلا أنّه تمكن من استغلال الانقسامات الموجودة بين القيادات المحلية ومن الحصول على معاهدة في شهر ديسمبر 1890، يعترف فيها موانجا بسيادة الشركة البريطانية ويضع بها بلاده أوغندا تحت حمايتها [4]، وحصلت الشركة بموجب هذه المعاهدة على حق التدخل في شؤون البلاد الداخلة بالإضافة إلى تولي مسؤولية المحافظة على النظام والأمن فيها [5].

1- رياض زاهر ، المرجع السابق، ص 85.

2- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 85.

3- فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص 182.

4- جلال يحيي ، مرجع سابق ، ص 451.

5- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 86.

إلا أنّه عاد النزاع بين البروتستنت والكاثوليك برفض الكاثوليك أن يحاربوا تحت علم الشركة ، بينما أصّر البروتستنت على أن يرفعوا العلم فوق قواتهم ولم يلبث أن اندلعت الحرب الأهلية بينهم ، وهي حرب كان لوغارد هو المسؤول الأول عن اندلاعها بتوزيعه البنادق والبارود على البروتستنت ، مما مكنهم أن يوقعوا في 24 يناير عام 1892 مذبحة كبيرة بالكاثوليك و أرغموهم على الفرار مع موانجا ولم تنته أخيرا إلا في 30 مارس بهرب موانغا من بودو وعودته إلى منجو و اعتلائه العرش من جديد على المذهب البروتستنتي ، وقرر لوغارد على أن الطريق الوحيدة للاحتفاظ بالسلام في بوغندة بتقسيم أقاليمها بين الحزبين البروتستنتي والكاثوليك وكان ذلك من خلال معاهدة التسوية المبرمة في 15 أبريل 1892 والتي سمحت للبروتستنت بأن يقيموا في ستة أقاليم في حين قيدت إقامة الكاثوليك في إقليم واحد وهو "بودو" [1].

كما منع السير فرديرك لوجارد مبلغ عشرة الآلاف جنيه لفرنسا كتعويض على طرد بعض البعثات التبشيرية المسيحية الفرنسية [2].

وبعد معاهدة التسوية ببضعة أيام عقد لوجارد مع الكاباكا والبروتستنت والكاثوليك معاهدة جديدة 11 / أبريل / 1892، وهي المعاهدة التي ارتبط بها موانغا ارتباطا أبديا واعترف بسيادة الشركة في حين تعهدت الشركة بحماية مملكة أوغندة وتعهد موانغا بأن يرفع علم الشركة على بلاده وأن لا يعقد معاهدة مع دولة أوروبية أخرى ، وفي أواخر مايو عام 1892 عقد لوغارد مع "مبوجو" زعيم الباغندة المسلمين تنازل الأخير بموجبه

1- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 88.

2- منصف بكاي ، أضواء على تاريخ إفريقيا ، دار السبيل ، ط1، 2009 ، ص 53.

على المطالبة بعرش أوغندة وأن يقيم في كمبالا وأن يقيم أتباعه المسلمين في 03 أقاليم صغيرة [1].

ولكن هذه الحروب المستمرة واتساع منطقة العمل وضعف مالية الشركة اضطرتها إلى الإعلان على الانسحاب ، ولكن هذا الانسحاب كان أكبر ما يضر بالجمعيات التبشيرية فتدخلت لدى الحكومة البريطانية ترجوها مساعدة الشركة لأنّ انسحابها في نظرهم انهيار ما تم من عمل البعثات أو يعيد هذا الركن في إفريقيا إلى عهد الفوضى والحروب، وتحت تأثير وضغط الجمعيات التبشيرية قررت الحكومة إرسال المستر بورتال لفحص الأمر وكتابة تقرير حول أوغندا [2] ، وأعلنت الحماية على أوغندة في 18 يونيه 1894 تمكنت الإرساليات المسيحية سواء البروتستنتية أو الكاثوليكية خلال 50 عاما من غرس المسيحية ونشر تعاليمها في جميع أنحاء البلاد .

وكذلك من بين المعاهدات التي عقدت مع الزعماء والشيوخ نذكر المعاهدة التي أبرمها الماجور أوين في 04 فيفري 1894 مع شيخ " وادلاي " المدعو "علي " وقام بعد ذلك برفع العلم البريطاني على وادلاي وكانت هذه المعاهدة تتألف من 3 مواد نصت المادة الأولى على أن يحل السلام بين رعايا الشيوخ وبين رعايا مملكة الانجليز وأباحت المادة الثانية للرعايا البريطانيين حرية الدخول إلى جميع أجزاء وادلاي والجهات المحيطة بها وأن يكن لهم حق بناء المنازل و امتلاك الممتلكات طبقا لقوانين البلاد تعهد الشيخ في المادة 03 بأن لا يتنازل في أي وقت عن أي جزء من بلاده إلى أية دولة أخرى أو الدخول في أي اتفاق [3].

1- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 88.

2- رياض زاهر ، المرجع السابق ، ص 207.

3- رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 127.

ابرم كل من الكابتن ثرستون وروبرت موفات معاهدتين مماثلتين مع زعماء القبائل فأبرم الأول مع " ماسوا " زعيم ماهاجي ساجهير معاهدة في 24 مارس عام 1894، وأبرم الثاني مع كافالى زعيم أنجارى معاهدة أخرى في 18 أفريل 1894 ، وثم تعين ارنست بركلي قوميسيرا و قنصلا عاما لبريطانيا في محمية أوغندة ووصل إلى كمبالا في ماي عام 1895 وأعلن في الشهر التالي ضم بونيوروا و بوسوجا وكافيروندو وبلاد النانديي إلى محمية أوغندة [1].

ولمّا أتمت انجلترا عقد المعاهدات مع الملوك أعلنت للعالم الخارجي أمر وضع الحماية البريطانية على ما يسمى بمحمية أوغندة سنة 1899، وهي تحتوي على الممالك الأربع الإفريقية وأتبعتها الوزارة الخارجية وظلت كذلك حتى سنة 1905 حين اتبعت لوزارة المستعمرات.

المعاهدات الأوروبية الأوروبية :

أصبح الحصول على مناطق النفوذ بعد مؤتمر برلين عن طريق المعاهدات بين الدول الأوروبية ، ولأنّ الاختلاف بقي بين بريطانيا وألمانيا وخاصة على الأراضي الموجودة بين الساحل والبحيرات توصلت الحكومات إلى توقيع المعاهدات منها :

❖ **معاهدة 1886 (29 أكتوبر إلى 01 نوفمبر):**

تضمنت هذه المعاهدة عدّة بنود من بينها اعتراف كل من بريطانيا وألمانيا بحقوق سيادة زنجبار في إفريقية الشرقية ،كما تؤيد بريطانيا ألمانيا في مفاوضتها مع السلطان كما يقسم الإقليم الواقع بين نهري رفوما وتانا إلى منطقي نفوذ بريطانية و ألمانية ، ويمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا كما توصل إلى اتفاق وهو أن تخضع

[1] – رياض زاهر ، المرجع السابق ، ص 208.

الأراضي الواقعة شمال هذا الخط للنفوذ البريطاني والأراضي الواقعة جنوبه للنفوذ الألماني وتعهدت كل من الدولتين بأن لا تتدخل في منطقة نفوذ الأخرى ، كما أدرك برغش بعد فوات الأوان أنّ اعتماده على بريطانيا في الدفاع عن سلطته إنّما كان خطأ كبير فوقّع على هذه الاتفاقية في 07 ديسمبر 1886[1].

وعلى ضوء هذه المعاهدة استطاعت ألمانيا أن تحصل على الجزء الجنوبي من شرق إفريقيا وأصبحت منطقة النفوذ البريطاني محاطة بألمانيا من الجنوب والشمال وسقطت مطالب السلطان على الداخل في طابورة ،اوجيجي ،كليمنجارو [2].

وغداة الاتفاق بين ألمانيا وبريطانيا تألفت شركة شرق إفريقيا الملكية البريطانية بعد أن حصلت على امتياز لمدة خمسين سنة وأبرمت الشركة 21 معاهدة مع زعماء القبائل في الداخل [3].

إلا أن النزاع الامبريالي البريطاني الألماني قد تجدد ، ولم تستطيع الاتفاقية الانجليزية الألمانية عام 1886 لإيقاف المنافسة إلا لفترة وجيزة من الزمن ، وقد تجدد الصراع بسبب مطامع إمبريالية لكل منهما فحاولتا أن تتوسعا في إقليمان هامان فالإقليم الأول هو سلطنة ويتو التي أخرجت من نطاق أملاك زنجبار أما الإقليم الثاني والأكثر أهمية فكان يشمل الجهات الداخلة المحيطة بالبحيرات الاستوائية ، كما أوجد انعزال أمين باشا في خط الاستواء وحاجته لإنقاذ فرصة أدت إلى حدوث تسابق وتزاحم بين الدول الأوروبية (بريطانيا ، ألمانيا ، بلجيكا) وبتكوين لجنة إنقاذ أمين باشا في بريطانيا أواخر عام 1886 بدأت حركة التزاحم و التسابق على النفوذ والأملاك بين الإنجليييييييييييز و

1- رجب حراز ،المرجع السابق ، ص ص 69-70.

2- جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 427.

3- زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 206.

الألمان [1] وكان هدف بريطانيا من حملة إنقاذ أمين باشا هو إنشاء نقطة تجارية على طول الطريق الموازي إلى هضبة البحيرات ، كما صرحت لماكينون بالحصول على نصيب من كميات العاج الذي كان أمين بك يحتفظ بها في المديرية الاستوائية [2].

توصل سولسبري عام 1890 إلى تسوية امبريالية مع ألمانيا ، أي في عهد الرايخ الألماني الجديد فون كابريفي ، وفيما يتعلق بإفريقيا الشرقية تنازلت بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هليجولاند في بحر الشمال فإن هذه المعاهدة التي صارت تعرف بمعاهدة زنجبار هليجولاند الموقعة في أول يوليه 1890 أعادت تقسيم هذه المنطقة من القارة بين الانجليز والألمان [3].

وتجدر الإشارة أنّ كارل بيترس توغل من تنجانيقا إلى داخل الأراضي الأوغندية ليعلن سيطرة بلاده على الجزء الأكبر من اوغندة ، ورأينا أنّ نتيجة الاتفاقيتين التي أبرمتا بين بريطانيا و ألمانيا سنتي 1886 – 1890 آلت أوغندة إلى التاج البريطاني .

وعلى ضوء الاتفاقية الأخيرة أي اتفاقية 1890 نستنتج أنّ كل المناطق الواقعة بين الموزمبيق جنوبا ومناطق النفوذ البريطانية شمالا أصبحت تعرف بشرق إفريقيا الألمانية أماّ المناطق التي كانت تسيطر عليها شركة إفريقيا البريطانية والتي قسمت لاحقا إلى محميات أوغندا أو مستعمرات كينيا [4] ، وانتهت المفاوضات الإنجليزية الألمانية إلى الاعتراف بأوغندا على أنّها تدخل في منطقة نفوذ الشركة ، ورغم صغر الحملة التي قادها لوغارد إلا أنّه تمكن من استغلال الانقسامات الموجودة بين القيادات المحلية ومن

---

[1] – رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ص 72–73.

[2] – جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص 445.

[3] – رجب حراز، المرجع السابق ، ص ص 80 –81.

[4] – منصف بكاي ، اضواء ، المرجع السابق ، ص ص 288 – 289.

الحصول على معاهدة في شهر ديسمبر 1890 يعترف فيها موانغا بسيادة الشركة البريطانية ويضع بلاده أوغندا تحت حمايتها [1].

[1]. – جلال يحيى، المرجع السابق ، ص 451 .

المبحث الثالث : أساليب التوغل البريطاني في تنجانيقا

1- انعكاسات الحرب العالمية الأولى على ألمانيا وتولي بريطانيا مهام تنجانيقا :

عند حلول سنة 1884 تضاعف نشاط المغامرين والتجار الألمان بشرق إفريقيا وفي هذه السنة نفسها تأسست جمعية استعمارية ببرلين باسم الجمعية الاستعمارية الألمانية وكان من أبرز مؤسسيها كارل بيترز Carles Peters والغرض من إنشاءها هو دفع الحكومة الألمانية للدخول في تنافس على المستعمرات في شرق إفريقيا ، وفي سنة 1885 قرر فون أتو بسمارك عقد مؤتمر للدول الاستعمارية ببرلين لتحديد مناطق النفوذ وتجنب الصراعات بين القوى الامبريالية وبالموازاة مع تلك المساعي التوسعية تمكن كارل بيترز الذي أسس الجمعية الألمانية الاستعمارية إلى السفر سريا إلى شرق إفريقيا وخلال الفترة من الزمن أبرم 12 معاهدة مع رؤساء بعض القبائل بشرق إفريقيا تقرر بموجبها تنازل رؤساء القبائل عن أراضيهم وحقوقهم فيها لأنّهم كانوا يجهلون ما تضمنه تلك المعاهدات أو نصوص تلك الوثائق وكانت بريطانيا منشغلة بمستعمراتها في أفغانستان و السودان ولكن جرى هناك تفاوض بين القوتين وبدون استشارة أصحاب الحق الأصليين تم التوقيع على معاهدة 1886 [1].

❖ **معاهدة 1886 الأنجلو ألمانية :**

تضمنت اعتراف كل من ألمانيا و بريطانيا بحقوق سيادة زنجبار في إفريقيا الشرقية ، كما تؤيد بريطانيا ألمانيا في مفاوضتها مع سلطان زنجبار وقد وقّع السلطان على هذه الاتفاقية يوم 07 /12/1886، وعلى ضوء هذه المعاهدة استطاعت ألمانيا أن تحصل

[1] – منصف بكاي ،احتلال بريطاني في تنجانيقا ،المرجع السابق ،ص ص 13 ،19.

على الجزء الجنوبي من شرق إفريقيا وأصبحت منطقة النفوذ البريطاني محاطة بألمانيا من الجنوب والشمال [1].

وضعت زنجبار الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطاني، لكنّها من جانب آخر تضمنت نفوذ ألمانيا السياسي في شرق إفريقيا، فقد قسمت هذه المعاهدة الإمبراطورية الحماية تقسيما فعليا، و كما نصت على أن تتعهد بريطانيا بعدم ضم أراضي ألمانيا الواقعة خلف منطقة النفوذ البريطاني واتفقت بالمثل على عدم ضم أراضي ألمانيا خلف منطقة النفوذ البريطانية [2].

وفي 1885 قامت شركة شرق إفريقيا الألمانية التي أسسها كارل بيترس بدعم الحكومة الألمانية بالتوقيع على اتفاق مع سلطان زنجبار يقضي بتنازل السلطان للألمان على إدارة المناطق الممتدة من تانجا شمالا إلى واد روفوما جنوبا بالمدة خمسين عاما [3].

الصراع الانجلو الألماني إبان الحرب العالمية الأولى :

بعد أن ثبت الأمر لألمانيا في تنجانيقا ، ظلت بريطانيا تترقب الفرصة للتخلص منها وظل عميد الاستعمار البريطاني يخطط لإقامة إمبراطورية بريطانية مترامية الأطراف بإفريقيا تمتد من مصر شمالا إلى مقاطعة الرأس جنوبا ، وعند اندلاع الحرب العالمية أولى رأت ألمانيا أن قواتها العسكرية قادرة على التصدي لأي هجوم عسكري يهدد كيانها [4]وما بين 1914- 1916 كان الألمان هم أول من بادر بالهجوم على مدينة تانجا لكن قوات ألمانية تمكنت من صد ذلك الهجوم وبعدما تلتها عدة معارك طاحنة بين القوتين وفي هذه الأثناء شكلت ألمانيا بحرية حربية وواصلت تحصينها لحدود المستعمرة ،أما القوات

1- رجب حراز، المرجع السابق ، ص ص 69 – 72.

2- أ- آدو بواهن ،المرجع السابق ، ص 49.

3- منصف بكاي ،الاحتلال البريطاني لتنجانيقا ، ص 20.

4- نفسه ، ص ص 73 – 74.

الانجليزية تمكنت من استيلاء على جزيرة مافيا [1] ، وقام الانجليز بتحريض أهالي على معاداة الألمان وسيطروا على ميناء شيرارتي ودمروا البواخر الحربية ، وفي أواخر 1915 هاجمت القوات الإنجليزية المستعمرة من عدة نقاط ، ولاسيما في شرق بحيرة فيكتوريا وبمساعدة مقاتلي الماساي استطاعوا السيطرة على قرية واسوكوما و بمجيء الجنرال سمسطس بدأ يفكر بالسيطرة على إقليم كليمنجارو والذي تجسد بواسطة جنرال فون دفتر الذي احتل مدينة موشي [2] وكليمنجارو وأصبح الطريق مفتوح للانجليز للتوغل داخل شرق إفريقيا الألمانية .

أما مرحلة 1916 – 1918 أتم الإنجليز السيطرة على المناطق الجنوبية لألمانيا الشرقية ، ومع مجيء الجنرال سمسطس أكمل تحضيراته العسكرية وكلف الجنرال فون دفتر للقيام بحملة وإحكام السيطرة على السكك الحديدية الألمانية الشرقية ، وتوجه هو نحو الشرق من فون دفتر ، وعرفت هذه المرحلة في ألمانيا الكثير من المشاكل تمثلت في قلة المواصلات التي لم تكن متطورة ،ووعرة تضاريسها (مساوئ المناخ الاستوائي) إضافة إلى انتشار الأمراض مثل تيفويد[3] ، كما أنّها خسرت مصادر هامة لتمويلها فيما يقارب بضعة آلاف من ماشية بسبب انتشار ذبابة التيسي تيسي ، وفي ظل هذه الظروف فشلت ألمانيا في صد الهجمات الانجليزية ، وقد لجأ الانجليز في هذه المرحلة إلى الحيلولة في نشر الأخبار واعتمادهم على الدعاية لتحطيم معنويات القوات الألمانية مثل قدوم جيش عسكري من جنوب إفريقيا لمساندة القوات الإنجليزية وكذا تشويه سمعة الألمان في

---

[1] – مافيا :تقع مقابل مصب نهر رواحة الكبير بين دار السلام ومدينة كيلوا ويمر منها خط العرض 7° جنوبا . للمزيد أنظر:محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص42

[2] _ موشي :تقع في سفوح جبال كليمنجارو ويمر منها خط تانغا _ عروشة وتوجد بها موانئ كيوغا وأوجيجي .للمزيد أنظر المرجع نفسه ص 90

[3] – منصف بكاي ،الاحتلال البريطاني في تنزانيا ، المرجع السابق ، ص 78.

مستعمراتها ما زاد الوضع تأزما في مستعمراتها (كمرون ، الطوغو) وفي 1916/09/04 سقطت مدينة دار السلام عاصمة شرق إفريقيا الألمانية ، وأتم بذلك الانجليز السيطرة على المدن الساحلية والسبب في تمكنها هو أنّه كان للألمان حاميات صغيرة لم تتمكن من صد الهجمات ، إضافة إلى التحالف البلجيكي في تطهير المناطق الخاضعة للألمان وتلاه تحالف آخر بين القوى البرتغالية والانجليزية ضد قوات الجنرال فون لوتربيك وجيشه الذي استسلم خلالها مع كافة أتباعه ، كما أنّ ألمانيا اعتمدت على إستراتيجية عدم الدخول في المعارك الفاصلة وفضلت حرب العصابات عكس الانجليز الذين دخلوا في الحروب مباشرة دون توقف ، وقد حفّز الانجليز الاستعانة بمستعمراتهم لتدعيم قواتها العسكرية حيث صرح الجنرال الألماني قائلا باستثناء ماهينجي، خسر الألمان كافة المناطق الغنية و الإستراتيجية المستعمرة والتي استولى عليها الانجليز من بعد[1].

2- انعكاسات الحرب العالمية الأولى على تنجانيقا وخضوعها للسيطرة البريطانية :

إنّ الحملة العسكرية بشرق إفريقيا إبان الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) كانت كارثة على كل شرق إفريقيا، فالكثير من المناطق أصبحت خالية كما تسببت الحرب في مأساة وخسائر بشرية وهجرة مناطق كثيرة ، وبما أنّ الكثير من مناطق البلاد دارت بها معارك طاحنة فقد دمرت الكثير من المحاصيل الزراعية وفرّ العديد من الأهالي عام 1918، وأثّرت المجاعة على البلاد و أتلفت المحاصيل[2]، وكانت دودوما أكثر المناطق تضررا وهذا ما أدى إلى إرهاق الكثير من الأرواح في إقليم دودوما ومنطقة ماساسي [3]ولقد كانت الحرب العالمية الأولى مسرحا للقتال الوحشي بين القوتين البريطانية و الألمانية وقد عانى سكان افريقيا الشرقية الألمانية بشدة حتى أنّ لجنة أورميسي – جور

1- منصف بكاي ، الإحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص99.

2- منصف بكاي ، الحركة الوطنية واسترجاع السيادة ، المرجع السابق، ص 165.

3- منصف بكاي ، الاحتلال البريطاني، المرجع السابق ، ص ص 160- 163.

البرلمانية التي تشكلت عام 1924 لفحص إفريقيا الشرقية قد وصفت تقول أنّه ما من منطقة في القارة الإفريقية قد عانت من الخراب والدمار إبان الحرب العالمية الأولى مثل ما عانت تنجانيقا وجرت فوق أراضيها معارك حربية متصلة أربع سنوات ، مما نجم عنه حدوث خسائر جسيمة في أرواح سكانها وممتلكاتهم [1].

عقب إنهاء الحرب العالمية الأولى تم اختيار فرنسا مقرا لعقد مؤتمر الصلح اعترافا بالدور الكبير الذي قامت به في الحرب ، لاسيما الخسائر التي تعرضت لها على أيدي الألمان ، وعلى هذا اجتمع خبراء يمثلون 32 دولة منتصرة في باريس 18 كانون الثاني 1919 ولم تنظم ألمانيا إلا بعد أن سارت الشروط جاهزة للتوقيع ، وتم توقيع معاهدة عرفت بمعاهدة فرساي لأنها وقعت في قاعة بقصر فرساي[2] الموقعة في 1919/06/28 حيث أرغمت ألمانيا على التنازل لصالح حلفائها البريطانيين عن جميع حقوقها وسلطاتها وامتيازاتها من الممتلكات الألمانية فيما وراء البحار، ومن بينها إفريقيا الشرقية الألمانية(تنجانيقا)، وفي عام 1922 منحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب على إفريقية الشرقية الألمان

الانتداب البريطاني على تنجانيقا

إنّ اهتمام بريطانيا بمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية يعود إلى السبعينات من القرن التاسع عشر عندما أقدم بعض المغامرين الانجليز برحلات استكشافية ومن أبرز المغامرين لفينغستون[3]وهنا كانت بعض الشركات الاحتكارية البريطانية تقوم بفتح فروع لها بزنجبار .

---

1 – رجب حراز ،المرجع السابق ، ص ص 163 – 165.

2 – و ليز . هـ. ج ، موجز تاريخ العالم ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، مراجعة : محمد مأمون مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1985ص ص 163 – 165.

3 – لفينغستون دافيد من مشاهير الرواد الانجليز (1813 –1873) ،المنجد في اللغة و الاعلام ص 504.

أ – أسباب سيطرة بريطانيا على الجزء الشرقي من إفريقيا :

توصلت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى الاتفاق مع فرنسا يقضي بتقسيم الكامرون في غرب إفريقيا وعلى هذا الأساس كانت بريطانيا تخطط لاسترجاع مستعمراتها في شرق إفريقيا وغربها ،حيث رأت أنّ ألمانيا هي سبب في اندلاع الحرب الإمبريالية .

وكذا تخوفها من استعمال الألمان لمستعمراتهم كقواعد لشن الهجوم ،وكذا خشية من التنافس في الميدان الاستعماري وفي المقابل كانت الحكومة البريطانية على علم بما كتبه المؤلفين والمؤرخين الألمان وعلى رأسهم ايميلزيما رمان الذي كتب كتاب Pas Deutschkaiserrich Mitell Grndlage Eir Nwen Deuches Weltopolitique[1] فقد تحلى ديوان الخارجية البريطانية على مناقشة وتحليل مضمون ما جاء في كتاب الذي فسّر وأعطى صورة واضحة على ضرورة سيطرة ألمانيا على جزء كبير من إفريقيا وطموحاتها في الميدان الاستعماري وبهذا ستتمكن ألمانيا من وضع حد للسيطرة البريطانية على العالم [2]وأوضح " اللورد كورزن " لديوان الحرب البريطاني أنّ هدف ألمانيا يتمثل في الحفاظ على مستعمرة تنجانيقا وروندا وبورندي وتحطيم القوى المنافسة لها وإلحاق المستعمرات البريطانية لتصبح من الممتلكات الألمانية ،ومحاولة تكوين جيش من أهالي الأفارقة ، وكان البريطانيون يسعون إلى ضم المستعمرات الألمانية بهدف تعويض النفقات التي أنفقوها خلال الحرب العالمية الأولى وقد اعتمد الساسة الانجليز على الدعاية لتشويه سمعة الألمان وابرز جرائمهم التي ارتكبوها في حق الشعوب الإفريقية الخاضعة لها [3]، حيث كانت الحكومة البريطانية ترى وحدها أنّها أنفقت الموارد المالية والبشرية من أجل إخماد القوات الألمانية أثناء الحرب العالمية أي أثناء الحملة العسكرية

---

1 – منصف بكاي ، الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص ص 169 –171.

2 – المرجع نفسه ، ص 171.

3 – منصف بكاي ،الاحتلال البريطاني ، مرجع سابق ، ص ص 125 – 126.

على شرق إفريقيا لذا اعتقدت أنّ من حقها استلام المستعمرات التي كانت تحت وطأة الأقدام الألمانية [1].

ب – وثيقة الانتداب :

في سنة 1918 ألح حزب العمال البريطاني في بيانه على وضع المستعمرات الافريقية الاستوائية تحت مراقبة إدارة دولية ، وهنا لوحظ تباين في الآراء حول موضوع المستعمرات الألمانية بين حزب العمال والمحافظين البريطانيين الذين دافعوا عن فكرة السلام وبدون استمرار الدول الصغيرة للهيمنة الاستعمارية ،وآرثر هندرسون ممثل حزب العمال كان دائما يعارض فكرة السياسة التوسعية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى ولكن موقفه لم يكن له أي أهمية [2].

سرح الوزير الأول البريطاني لويدج جورج بأنّ مصير المستعمرات الألمانية يجب أن ينظر فيه في مؤتمر دولي يسن قرارات إصلاح أهالي تلك المستعمرة ، وعندما أدرك الألمان أنّ الانتصار خلال الحرب العالمية الأولى ليس في صالحهم قاموا بتأييد الرئيس الأمريكي ويلسن ، ولاسيما في فكرة السلام بدون احتلال ولهذا فإنّ فكرة الاحتلال المباشر تعارضت مع مبادئ ويلسن ولاسيما المبدأ الرابع عشر الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها [3]، وأمام تباين هذه الاقتراحات أصبحت الفكرة التي جاء بها يان سمسطس الذي يقضي بنظام الانتداب ، وهذه الفكرة وقفت بين نظيرتي الاحتلال المباشر والتدويل وهنا ظهرت عدة مشاكل بين الدول الامبريالية حول تقسيم المستعمرات الألمانية ، وبدأت كل واحدة تعد توصيات لعصبة الأمم وهنا اقترح الرئيس ويلسن فكرة إدارة

---

1 – – منصف بكاي ، الحركة الوطنية، مرجع سابق ، ص 175.

2 – Townsend Mary .E. He Rise And Fall Of Germany Colonial Empire.Howard Farty New York .1930 .p 376.

3 – Listwol .Judith .The Making Of Tanganika .Eontridge.1969 .P 66- 68.

المستعمرات من طرف الدول المحايدة [1] ، وعلى هذا الصدد ألح الساسة الانجليز على ضرورة الرضوخ لأفكار الرئيس الأمريكي ولابد من تقديم أدلة تدين الألمان في سوء تسيير الإدارة لمستعمرتها وعدم الحسن لأهلها فأصبحت بريطانيا منتدبة للجزء الشرقي الإفريقي وفقا للقرار الذي أقرته عصبة الأمم في جويلية عام 1922م[2].

نصت وثيقة الانتداب على أن هذه المستعمرات الألمانية و المستعمرات الأخرى تقطنها شعوب غير قادرة على النهوض و التقدم و غير قادرة على إدارة نفسها ، وعليه لابد من تقسيمها إلى ثلاثة فئات و هي :

1- **الفئة الأولى** : وتعرف بالانتداب(أ) A.Mandates وتضم الأقطار العربية التي كانت تحت الحكم العثماني كالعراق ،فلسطين ،سوريا .

2- **الفئة الثانية** : وتعرف بالانتداب (ب) b.Mandates وتضم كل من تنجنيقا الكامرون و الطوغو.

3- **الفئة الثالثة** : وتعرف بالانتداب (ج) C. Mandates وهي تضم كل من جنوب غرب إفريقيا، ناميبيا، غينيا [3].

وضعت تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني في درجة (ب) حسب التقسيم وهي درجة لم يصل أهلها لمرحلة الحكم الذاتي فلابد من ولي عليها يسير بها في درجات الرقي والنفوذ ، وذلك لتظهر بأنّها أكفأ من ألمانيا في إدارة المستعمرات إذ نادت بمبدأ الوصاية على الشعوب المتخلفة والتي تهدف في النهاية لمصالحها ، والتي ترمي إلى

---

[1] _ Listwol .Judith .The Making Of Tanganika .Eontridge.1969 .P 66- 68.

[2] - منصف بكاي، احتلال البريطاني .المرجع السابق ص 131

[3] - مرجع نفسه، ص 136.

استغلال هذه الشعوب وقد فسر اللورد لوقارد بأن المناطق الحارة تراث الانسانية جمعاء[1].

[1] – فيصل محمد موسى ، مرجع سابق ،ص232 (للمزيد أنظر الملحق رقم 03ص155)

الفصل الثاني :الأساليب والوسائل المتخذة في إحكام الرقابة السياسية والعسكرية و الإدارية لبريطانيا على دول المنطقة.

01_تعريف أنظمة الحكم الإدارية والعسكرية البريطانية المطبقة في مستعمراتها .

02_الأساليب المتخذة في إحكام الرقابة السياسية والعسكرية في كل من(كينيا،أوغندا،تنجانيقا)

إن المتصفح لتاريخ بريطانيا يلاحظ أن الجهاز الإداري للمستعمرات لم يختلف من منطقة في طبيعته من مستعمرة لأخرى ،خصوصا إذا علمنا أنجل القرارات في هذا الميدان كانت تصدر عن وزارة المستعمرات.

تعريف أنظمة الحكم البريطانية المطبقة في مستعمراتها

كانت جميع المستعمرات البريطانية وإن اختلفت أسماؤها من مستعمرة إلى محمية إلى انتداب تتبع وزارة المستعمرات [1].

إن السياسة الاستعمارية البريطانية قد ارتكزت على نوعين من الحكم هما: الحكم غير المباشر في كل من أوغندا وتتجانيقا، والحكم المباشر الذي هدف إلى تكريس هيمنة الأقلية البيضاء واستغلالها الفاحش للأهالي بكينيا.

ويعد نظام الحكم الغير مباشر من أبرز مظاهر الحكم البريطاني في إفريقيا، ويقصد به محاولة حكم المستعمرات عن طريق زعماء القبائل أو على الأقل التظاهر بمنح زعماء القبائل فرصة إدارة شؤون المستعمرات، وعليه يسمح لهؤلاء الزعماء الإشراف على محاكمهم وجمع الضرائب وتسيير الشؤون اليومية للأهالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات البريطانية قد شرعت في إنشاء محاكم خاصة بالأهالي الأفارقة ويشرف عليها رؤساء وأعيان القبائل الذين على دراية كبيرة بشؤون قبائل البلاد بما في ذلك العادات والتقاليد، وكانت

[1] – زهر رياض، المرجع السابق ص 217.

المحاكم الخاصة بالأهالي تخضع لمراقبة حكام الأقاليم الإنجليز الذين كثيرا ما يزودونهم بالإرشادات والقوانين في بعض المسائل [1] .

ولقد طبق هذا النظام الغير المباشر في نيجيريا الذي جاء به فريدريك لوغارد (1858-1945) وهو وزير مستعمرات سابق وحاكم عام في نيجيريا فيما بين (1914 – 1919)

حيث يرى بأن الدولة المستعمرة لديها مسؤولية مزدوجة من جهة تجاه الشعوب

المستعمرة، ومن جهة أخرى تجاه العالم الخارجي، فهي تدين بواجب تقديم العون والتقدم المادي والحضاري الذي يؤدي في النهاية إلى الحكم الذاتي كما أنها ملزمة بتطوير الموارد الطبيعية للمستعمرة، وأن تعمل على إيجاد أسواق عالمية لتصريف الإنتاج [2]. إن بريطانيا كانت تعمل على تأهيل مستعمراتها عن طريق البناء المؤسساتي، لكي تصبح هذه الأخيرة مستقلة تسير على النمط الانجليزي وهي بذلك تهيئها للاستقلال [3].

ولقد أدركت بريطانيا أن هذا النظام الغير مباشر أقل أشكال الحكم تكلفة، بالإضافة إلى أنه أكثرها قبولا لدى الوطنيين، ورغم أن بريطانيا أعلنت منذ البداية أنها ترمي إلى إعداد الوطنيين للحكم الذاتي، فإنها لم تخط خطوات ملموسة في هذا السبيل[4]،ومن أهداف تطبيق هذا النظام تحقيق ما يلي:

---

[1] – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سبق ذكره ص 25- 26.

[2] – رونالد أوليفر، انتوني أتمور، إفريقيا سند عام 1800، ترجمة فريد جورج يوري، مراجعة عبد الله عبد الرزاق، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2005، ص 199.

[3] – George padmore , panafricanisme ou communisme, la prochaine lutte pour l’Afrique, Edition présence Africaine 1960,p200

[4] – محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

– تجسيد على أرض الواقع التعاون الكبير بين السلطات الاستعمارية البريطانية، وزعماء القبائل الذين لديهم خبرة ودراية كبيرتين بأحوال المستعمرة والإدارة اليومية لشؤون الأهالي الأفارقة.

– تقليص النفقات على المستعمرات، بتقليص عدد الموظفين الإنجليز خصوصا إذا ما علمنا أن الحكومة البريطانية في لندن لا تقدم المساعدة المالية لمستعمراتها إلا عند الضرورة، تكفل المستعمرات بمسائل الإنفاق، المرونة والقدرة على مسايرة الأوضاع السياسية بالمستعمرات والاعتماد على الأقلية المثقفة من الأهالي الأفارقة في الميدان الإداري[1].

– عدم المساس بالتقاليد والعادات الموجودة حتى لا يكون هناك اصطدام بين النظام القبلي والنظام الاستعماري الجديد.

– العمل على تحكم الوطنيين في الإدارة بالتدريج مع الاستفادة مما يقدمه النظام الاستعماري في طريقة التسيير[2].

كما مرت البلدان التي خضعت للحكم البريطاني بخمس مراحل هي كالتالي:

1– الديكتاتورية المطلقة التي تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية فيها بيد الحاكم العام ومساعديه من كبار الموظفين الإنجليز.

2– مرحلة الفصل بين السلطتين (التشريعيتين والتنفيذية).

[1] – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

[2] – زاهر رياض، مرجع سبق ذكره، ص 681.

3- تطوير المجلس التشريعي إلى مستوى ازدياد عدد الأهالي الأفارقة بالتدريج، ليصبح المجلس التشريعي تحت سيطرة الاهالي الافارقة ، ويصبح رئيس الأغلبية فيه رئيسا للوزراء مع احتفاظ الحاكم العام البريطاني بحق الفيتو.

4- تستقل البلاد في إطار الكومنولث[1].

- أما نظام الحكم المباشر فلقد طبق في إفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا)، ولقد وجد هذا النظام في البلاد التي كانت على درجة من الرقي في نظم الحكم قبل مجيء البريطانيين، كما طبق فيها كذلك نظام الحكم غير المباشر، وسواء كان نظام الحكم مباشر أو غير مباشر فالحاكم العام مسؤول أمام وزارة المستعمرات وهو الرئيس الأعلى للمستعمرة.

وفي حالة الحكم المباشر يملك الحاكم العام جميع السلطات التنفيذية والتشريعية[2]،ويضع الحاكم العام بمحض إرادته ما يشاء من لوائح وقوانين دون أن يلتزم بمشورة ولو شكلية ويترك تنفيذه لأعوانه من المديرين والمفتشين، كما أن هذا النظام المباشر يفسح المجال القيام لقيام جمعيات أو هيئات قد تتطور فيما بعد وتصبح أحزابا سياسية، ومن شأن هذا النظام أن يقترن بالاستبداد والعنف[3].

المجالس التشريعية والتنفيذية: ولقد أقيمت كهيئات مساعدة للحاكم، والتي تأسست في كينيا عام1907، وأوغندا 1920، وتنجانيقا 1926.

---

[1]- منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] - زاهر رياض، مرجع سبق ذكره، ص 219، 220.

[3] - محمود العزيز إسحاق، د. عبد المالك، عودة نهضة إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، (1391- 1971)، ص 95.

وكانت المجالس التنفيذية تضم كبار الموظفين البريطانيين بحكم مناصبهم، على حين أن المجالس التشريعية كانت تضم إلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والمزارعين ورجال الأعمال البيض، الذين طالبو بتمثيلهم في هذه المجالس، وعملت المجالس التنفيذية والتشريعية منذ قيامها كهيئات استشارية، وظلت المستعمرات سواء محمية أو منتدبة تحكم كما كان الحال، بواسطة الحكام الذين كانوا مسؤولين إلا أمام حكوماتهم[1].

أما نظام الحكم العسكري البريطاني كان حافلا بالأحداث وسفك الدماء، كما كانت ردود الفعل الإفريقية عنيدة ومديدة في أغلب الحالات.

ولقد قامت الحكومة البريطانية بتجنيد الأفارقة لخدمة النظام الاستعماري، وانطلقت عملية التجنيد البريطاني منذ السنوات الأولى للاحتلال وهذه العملية لم تكن وقفا على دولة استعمارية دون الأخرى، فلقد مارستها كل الدول الإفريقية التي تقاسمت فيما بينها مناطق النفوذ والثروات بالقارة الإفريقية[2].

طريقة التجنيد ونتائجها:

لم تختلف ولم تتنوع طرق المستعمرين في التجنيد لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان، فلقد كانت خطة التجنيد في الواقع مرتبطة بمصالح ومتطلبات الوجود الاستعماري وأمنه، فقد استهدفت في المرحلة الأولى تلبية حاجيات الوجود الاستعماري واستقراره بالبلدان التي وقعت في قبضته، ففي بداية الأمر تم تجنيد الأهالي كحمالين ومرشدين ومترجمين، لمساعدة الجيوش الغازية على التوغل في المناطق الداخلية والأدغال، ثم تطور الأمر ليشمل القيام بدور الحراسة والخدمات العامة الضرورية في الثكنات العسكرية.

---

[1] – رجب حرار، مرجع سبق ذكره، ص 175، 176.

[2] – مولود حمروش، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1881.

كان الانخراط والعمل بالجيش يتيح الفرصة الفريدة من نوعها أمام أبناء المناطق الريفية الفقيرة للحصول على عمل دائم ، كما أحدث تجنيد الأفارقة في صفوف الجيوش الاستعمارية عدم استقرار اجتماعي ونفساني في أوساط الفئات الاجتماعية[1].

كما قامت الإدارة الاستعمارية على منح عدة امتيازات مادية ومعنوية للمنخرطين، ومنها تخفيض في أعباء الضريبة التي كانت مفروضة على السكان الأهالي، وكان الهدف من تكوين المنخرطين بعيدا كل البعد عن تكوين جيش وطني، أو غرس الروح الوطنية، كما أهمل في تكوينهم وتدريبهم الجانب الأخلاقي والاجتماعي وأكثر من ذلك فقد شجعهم على ارتكاب المحرمات وعمليات النهب وهتك الأعراض[2].

اما العساكر يرأسها لواء (جنرال بريجادية) ريكس الإنجليزي والباقون كلهم من الأفارقة، والعساكر ليس لهم عمل حربي سوى المحافظة على الأمن العام أو مسيرهم في الاحتفالات الكبيرة الرسمية، وملابس العساكر من الكاكي الهندي وعلى رؤوسهم طاقية إفرنجية، أما الطربوش للاحتفالات الرسمية وهم حفاة الأقدام لأنهم لا يطيقون لبس الأحذية.

وملابس الضباط النيل الأبيض والأحذية البيضاء اللون، والطاقية الهندية المزركشة بالقصب ولا يقل ثمن الواحدة منها عن جنيه، ومعدل مرتباتهم الشهرية بوجه التقريب هو ستون قرشا للعسكري النفر، وجنيه للصف ضابط ، وجنيهان للملازم وأربعة لليوزباشي، وستة للبكباشي وعشر واثنتى عشر للضباط العظيمين .

[1] – مولود حمروش، مرجع سبق ذكره، ص 14، 18.

[2] – مولود حمروش، مرجع سبق ذكره، ص 22.

والعسكرية ليست إجبارية هي اختيارية لكل من يريد الانخراط عند الطلب، وأغلب الضباط أميون لا يدرون الكتابة ولا القراءة إلا القليل منها من يدري شيئا من العربية البسيطة[1].

لقد كان الأفارقة يجندون نحو صفوف المشاة والخيالة لا غير، كما منح تجنيد الأفارقة في الأسلحة الفنية البرية ولم يسمح لهم الالتحاق بصفوف سلاح البحرية، أو بصفوف سلاح الطيران بحجة ضعف مستواهم التعليمي وعدم قدرتهم على استيعاب التقنيات الدقيقة، وفي وقت قصير قام الأوربيون بانتقاء مجموعة من المنخرطين الحائزين على مستوى تعليمي ونظموا لهم فترات تربص خاصة وفتحوا أبواب مدارسهم العسكرية لبعض الأفارقة بعد أن كانت مغلوقة في وجوههم، ولقد خصصت كلية ساند هورت ولأول مرة في تاريخها ، عشرين مقعدا للأفارقة في عام 1956 وهكذا دخل أبوابها طالب ضابط من أوغندا في عام 1959 وأول ضابط من تنزانيا سنة 1961[2].

[1] – توفيق ميخائيل، غرائب الأخبار عن شرق إفريقيا وزنجبار، الطبعة الأولى، 1901، 1319هـ.ص 99

[2] – مولود حمروش، مرجع سبق ذكره، ص 23.

نظام الحكم الإداري و العسكري البريطاني في شرق إفريقيا

1 – كينيا :

أ_ إداريا :

إن النظام الإداري في كينيا كان قائم على أساس التفرقة العنصرية الموجودة في البلاد وإن فكرة التمييز بين الأجناس في كينيا التي إتبعتها السياسة الاستعمارية هي فرق تسد [1]، كما طبقت سياسة التمييز العنصري في كينيا نتيجة فتح باب الاستيطان في المنطقة بحيث كان التشريع مركزا بالدرجة الأولى على ضمان تفوق الكولون على الأهالي الأفارقة في جميع المجالات ،كما أن السلطات الاستعمارية البريطانية شجعت الأقلية الهندية بالهجرة إلى كينيا نظرا لاحتياجاتها إلى عوائد ، لتمويل جهازها الإداري[2].

و لم يكن الاستعمار البريطاني يتزعم أنه يهدف إلى الارتقاء بها و التدرج إلى الحكم الذاتي ، و إنما كان يلجأ إلى هدف مبهم هو أداء رسالة الرجل الأبيض و هي فيما يزعمون مهمة حضارية ،و لم تكن الظروف تسمح في مثل هذه المناطق بقيام هيئات اجتماعية أو ثقافية أو دينية تتطور إلى أحزاب و من هنا فان الاستعمار البريطاني كان أكثر طمأنينة لأنه لا يوجد أي منفذ لقيام حركات وطنية [3]، ولقد صدر عام 1906 قرار بإنشاء مجلس تشريعي يرأسه الحاكم العام البريطاني و معه هيئة من الموظفين و ثلاثة من غير الموظفين و قد ألح المستوطنون بعد ذلك في أن يكون

---

[1] _نبيل بدر ،جومو كينياتا _ الرمح الاسود في صدر الاستعمار ،الدار القومية للطباعة والنشر ص23

[2] _منصف بكاي ، الحركة الوطنية ،المرجع السابق ،ص 107

[3] _ محمد عبد العزيز اسحاق ، مرجع سابق ، ص 95

لهم الحق في انتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي القائم و تم لهم ذلك سنة 1919 و السبب الذي أدى إلى تأخير تنفيذ مطالب المستوطنين هو مطلب الجالية الهندية التي استوطنت كينيا و هي تلي الوطنيين أنفسهم من حيث العدد ، حتى لقد وصل عددهم حسب إحصاء عام 1948 إلى 90000 مستوطن هندي [1]، كما وصل عدد المستوطنين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الأولى عام 1919 إلى 9000 مستوطن بينما كان في عام 1914 لا يتجاوز 3000 فقط[2].

و بالرغم من العدد الكبير للجالية الهندية في المستعمرة البريطانية إلا أن مطالبها لم تكن لها الأولوية قبل مطالب المستوطنين البيض فلقد حرم عليهم الحكم الاستعماري تملك أي ارض في المرتفعات المخصصة للمستوطنين البيض بجميع الوسائل ، كما أن سلطات المستعمرة ضيقت الخناق على هجرة الهنود لكينيا باعتبارهم عنصر غير مرغوب فيه .

هذا و قد طالب الهنود بأن يكون لهم ممثلون في المجلس التشريعي و تدخلت حكومة الهند و تحت ضغط شديد وافقت الحكومة أن يمثل الهنود خمسة أعضاء منتخبين و أصبح المجلس التشريعي يتكون من :

20 موظفا : 11 أوربيا منتخبا و حق الانتخاب للرجال و النساء ، 5 هنود

---

1 _ نيبل بدر ، مرجع سابق ، ص 24

2 _ محمد علي القوزي ، مرجع سابق ، ص 149

(منتخبين) ، 2 عرب أحدهما بالتعيين و الثاني بالانتخاب ، 1 من رجال الإرساليات لتمثيل الوطنيين بصفة مؤقتة ، و مما يلاحظ في هذا المجلس تهميش و غياب تام للإفريقيين [1].

و لقد خضعت كينيا لمراحل الحكم البريطاني الذي انقسم إلى قسمين إدارة مركزية و إدارة محلية، فالإدارة المركزية تتمثل في الحاكم العام الذي تتركز كل السلطات في يده و له مستشارون من كبار الموظفين مكلف بتنفيذ سياساتها في المستعمرة ، بعده يأتي المجلس التنفيذي و هو عبارة عن هيئة استشارية[2]، تتألف من 12 عضو من بينهم حاكم المستعمرة مهامه تنفيذ سياسة الحاكم العام ثم المجلس التشريعي و تشكيله على الوجه الأتي : 7 أعضاء بحكم وظائفهم الحكومية ، 9 أعضاء من الموظفين المعينين ، 4 أعضاء من الإفريقيين غير الموظفين لتمثيل مصالح السكان الوطنيين ، 11 أوروبيا بالانتخاب بواسطة الأوربيين ،5 أعضاء من الهنود بالانتخاب بواسطة الهنود ، عضوان من العرب أحدهما معين و الأخر منتخب و يرأس الحاكم العام للمستعمرة هذا المجلس و تصدر التشريعات و القوانين بواسطة قرارات يعدها الحاكم العام بناءا على مشورة المجلس بعد موافقته عليها [3] .

و كانت بريطانيا تزيد من أعضاء المجلس التشريعي من المواطنين بالتدريج [4]، و هو ما يعرف بنظام التدرج بالمستعمرات نحو الحكم الذاتي و هو نظام اشتهر به

---

1 _ نبيل بدر ، المرجع السابق ، ص 24

2 _ عبد الله عبد الرزاق ، شوقي الجمل ، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر ، (د ن)، القاهرة ، 1998، ص 88

3 _ ابراهيم الاسيوطي محمد ، مرجع سابق ، ص 95

4 _ عبد الله عبد الرزاق ، شوقي الجمل ،دراسات، مرجع سابق ، ص88

الاستعمار البريطاني يقوم على اشتراك الزعماء المحليين اشتراكا صوريا تدريجيا في حكم البلاد و قد كان هذا الاشتراك يتخذ سبيله على مراحل تدريجية بطيئة ، و مع مرور الزمن يصبح المجلس التشريعي ذا طابع إفريقي مع الاحتفاظ الحاكم العام بحق الاعتراض [1] .

أما الإدارة المحلية فتقوم على أساس تقسيم المستعمرة إلى مقاطعات كالتالي :

الرقم	المقاطعة	العاصمة
01	الساحل	ممبسة
02	الوسطى	نييزي
03	الوادي	ناكورو
04	نيانزا	كيسومو
05	الشمالية	أزيولو

وضعت الحكومة البريطانية الإدارات المختلفة تحت إشراف أعضاء المجلس التنفيذي بحيث يكونون مسؤولين أمام الحاكم العام عن الإيدارات التي يتولون شؤونها [2] .

بعد تقسيم المستعمرة إلى مقاطعات يرأس كل منها مدير و تنقسم المقاطعة بدورها إلى مراكز يرأس كل منها موظف (المأمور) و جميع هؤلاء من البريطانيين ، و كل

---

1 _ محمد عبد العزيز اسحاق، المرجع السابق ، 93

2 _ ابراهيم الاسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 96 _ 95

من المدير و المأمور يملك حدود دائرته نفس السلطات التي يملكها الحاكم العام و في كل مقاطعة مفتش وظيفته الطواف بأنحاء المقاطعة بإشراف على المأمورين و الاستماع إلى أرائهم و شكاويهم و يرأس هؤلاء المفتشين المفتش العام الذي يطوف بدوره على المديريات ليستمع إلى حكام المقاطعات و المفتشين و ليكون همزة الوصل بينهم و بين مجلس الحاكم العام ، و تنقسم الإدارة إلى إدارات تختص كل واحدة بناحية من نواحي الإدارة، و هذه بدورها تنقسم إلى فروع ويرأس كل إدارة مدير له وكيل ، ولكل فرع مدير أيضا ثم وكيل وجميع هؤلاء بريطانيين كذالك[1] .

وهناك الإدارة الوطنية وتتمثل في النظم الثلاثة الآتية :

1 _ الرؤساء : وتختارهم الحكومة كما تعطيهم المرتبات نظير المسؤوليات التي ينهضون بها ، و يسير في اختيارها لهم على ضوء مصالحها الخاصة و لذلك تتعمد لخطى الزعماء والرؤساء الذين يخضع لهم القبائل خشية مقاومتهم للنظام الاستعماري و يقع اختيارها على من هم أقل منهم الإثارة الشقاق و العداوة بين الوطنيين ومن هذا يتبين لنا أن الرجل الأبيض يسير دائما على سياسته المعروفة " فرق تسد " .

2 _ المحاكم الوطنية : و تعين الحكومة أعضاءها طبعا لقانون المحاكم الوطنية الصادر في سنة 1913 وتخص الحاكم بالنظر في القضايا المدنية بشان الملكية العقارية، كما له الحق في الفصل في بعض الجرائم التي تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، فله الحق في أن يأمر بالغرامة والسجن لمدة محدودة ، ويشترط موافقة مأمور الجهة بذالك .

---

[1] _ رياض زاهر ،المرجع السابق ،ص 220

3_ المجالس الوطنية : وتتكون في المراكز الإدارية المختلفة التي تنقسم بها البلاد و يتكون كل مجلس من مأمور الجهة رئيسا و إثنين من الوطنيين يعينهما الحاكم العام أو القبائل و مدة بقاء المجلس 3 سنوات وله الحق في إصدار قرارات في الشؤون المحلية [1].

و قد عملت الحكومة البريطانية عن طريق مكتبها الاستعماري في كينيا على ان يسيطر المستوطنون على كل مرافق الحياة[2] .

حيث أن النسبة العددية للأعضاء الذين يمثلون كل طائفة لا تناسب بالمرة مع عدد السكان الطائفة بالنسبة للطوائف الأخرى كما يتضح من المقارنة الأتية :

الطائفة	عدد أفراد الطائفة	عدد الأعضاء الذين يمثلونها
الاروبيون	46000	11
الهنود	158000	5
الإفريقيون	5700000	4
العرب	240000	2

[1] _ ابراهيم الاسيوطي محمد ، مرجع سابق ، ص 96

[2] _ جيمس دني روبارت أ،مانزر ، إفريقيا تتكلم ، ترجمة عبد الرحمان صالح ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص12

ومن الجدول يتضح لنا أن عدد الاروبيين لا يتجاوز عددهم 46000 يمثلهم 11 عضوا بينما لا يمثل الأغلبية الساحقة و هم الوطنيين سوى 4 أعضاء و نجد التفرقة واضحة كذلك بالنسبة لكل من الهنود و العرب على السواء [1].

وعلى الرغم من ان الاوروبين منذ سنة 1923 وقد أدلو بأصواتهم على أساس التصويت العام فان الافريقيين مقيدون بقاعدة مزدوجة للتصويت وهذه القاعدة لا تطبق على البيض و الهنود في كينيا فقط بل أنها لا تطبق على الافريقين في الأراضي المجاورة وبذلك فإن الافريقي لا يحق له الاشتراك في التصويت إلأ إذا بلغ دخله السنوي 336 جينيه ولا يحق له الادلاء بأكثر من صوتين إضافيين هذا إذا استوفى شروطا أخرى معينة ، على حين نجد أن في أوغندا يكفي أن يكون الافريقي متعلم على مستوى لهجته ' ليدلي بصوته ولكن ليس له حق التصويت مرتين ومن جهة أخرى نجدأن شرط الدخل الافرقي يرتفع في طنجانيقا إلى 420 سنويا، وهذه الشروط قد أدت إلى إقناع الافريقين في كينيا و غيرها بأنهم قد وقعوا فريسة للغش وإن حقهم في التصويت قد سلب منهم[2].

إن بريطانيا بإتباعها سياسة الإدارة و الحكم الثنائي و تسهيل مشاركة الوطنيين كانت تهدف إلى إطالة الحكم البريطاني كما أنها لا تعطي الفرصة لأي مطالبات بالاستقلال ، و يعتبر هذا النظام نظاما مثاليا في معظم مستعمراتها في إفريقيا ، فهو لم يقضي على النظم الوطنية بل حاول ترقيتها بما يخدم مصلحة بريطانيا في الوقت الذي لم تتدخل فيه شؤون الأهالي من عادات و نظم وثقافة [3].

---

1 _ ابراهيم الاسيوطي محمد ، مرجع سابق ، ص 97

_ جمس دني روبارت ، أمنزر، المرجع السابق ، ص 12[2]

3 _ شوقي الجمل ، عبد الله ابراهيم ، تاريخ ، المرجع السابق ، ص 161 _ 164

ولكن الذي حدث إن حكومات المستعمرات لجأت إلى استخدام الكثير من ألأهالي عمالا وموظفين صغارا أو خدما في البيوت و المكاتب و حمالين في الموانئ و كانت السلطات الحاكمة تفضل من يقرأ و يكتب ممن علمتهم الإرساليات التبشيرية القراءة و الكتابة لهدف ديني هو أن يقرئوا الكتاب المقدس و لكن الذي يستطيع أن يقرأ الانجيل يستطيع أن يقرا الباقي ومن هنا تسرب الوعي الإنساني ثم الوعي القومي الى نفوس العمال الافريقين و هذا هو سبب قيام الحركات الوطنية في كينيا[1], ومنذ عام 1920 أصبحت إفريقيا الشرقية البريطانية تعرف باسم كينيا وكان من مجمل القرارات التعسفية التي صدرت في حق الأهالي هي تلك المتعلقة بمنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية كالسماح لهم بإنشاء الأحزاب السياسية او نقابات تدافع على حقوق العمال الأفارقة المهضومة ،كما ظل الأفارقة مهمشين في مسالة التمثيل في المجالس النيابية[2]ومنذ عام 1920 أصبحت (افريقيا الشرقية البريطانية)تعرف باسم كينيا وكان الكينيون يتطلعون للتمتع بحقوقهم كاملة في بلادهم بعد ذلك بينما اتجه المستوطنون البيض للمطالبة بتمكينهم من السيطرة التامة على البلاد مقتدين بما كان بجري في جنوب افريقيا، وأدى هذا الى اشتعال الحركة الوطنية[3] .

---

1 _ محمد عبد العزيز اسحاق ، مرجع سابق ، ص 95

2 _ منصف بكاي ،الحركة الوطنية ، المرجع السابق ،ص 112

3 _محمد علي القوزي ،المرجع السابق ،ص 150

كما قدم جومو كينياتا[1]عريضة الى وزير المستعمرات للتنديد بمسالة التمثيل في مختلف المجالس لاسيما المجلس التشريعي الذي كان عدد الأفارقة به ضئيلا مقارنة بعدد المستوطنين البيض او الهنود،اما فيما بخص المجلس التنفيذي فقد اقتصرت العضوية فيه على الكولون فقط وفي المجلس البلدي لمدينة نايروبي اقتصرت عضوية الأهالي على ممثلين اثنين وبناء على ما تقدم يتضح لنا جليا تطبيق سياسة التمييز العنصري وبالتالي فاننا نستخلص مايلي :

تحيز الادارة الاستعمارية البريطانية في كينيا الى جانب الاقلية الاروبية _ تطبيق سياسة التمييز العنصري بين الاقلية الهندية والاغلبية الافريقية فمن غير المعقول ان يبلغ عدد ممثلي الجالية6 اعضاء يمثلون حوالي 100الف نسمة مقابل 4 اعضاء يمثلون الملايين من الأهالي الأفارقة فيما يتعلق بالمجلس التشريعي _ انعدام التمثيل لدى الاهالي الافارقة في المجالس التنفيذية واقتصاره على الكولون دون سواهم [2]

حاولت السلطات الاستعمارية البريطانية التظاهر بتبني سياسة الإصلاح بإعداد دستور جديد من طرف وزير المستعمرات البريطاني ليتليتون سنة 1954 الذي تضمن استحداث مجلس الوزراء الذي أصبح يتألف من15 عشرة عضوا يترأسه الحاكم العام ،ان هذا المجلس سيطر عليه الكولون الممثلين بإحدى عشرة وزير اما

---

[1] _جومو كينياتا (1891_1978):رجل دولة ومن أبرز وجوه الحركة الاستقلالية الكينية ومؤسس دولة كينيا الحديثة ، انظم في عام 1924 إلى رابطة كيكيو المركزية التي كانت تدعوا المستعمرين الانجليز إلى تعديل سياستهم التي شجعت المستوطنين البيض للإستيلاء على أفضل الأراضي الزراعية .أنظرالى:عبد الوهاب الكيالي،الموسوعة السياسية،جزء السابع،المؤسسةالعربية للدراسات والنشر ،بيروت 1990ص ص356 355

[2] _ منصف بكاي ، الحركة الوطنية ،المرجع السابق ،ص ص 116،117

البقية فيتوزعون على الشكل الأتي : _إفريقي معين ،هندي منتخب،عربي منتخب أما التعديل الذي طرا على المجلس التشريعي فقد تمثل في ارتفاع طفيف لعدد الممثلين الأفارقة الذي أصبح يقدر بممثلين [1]

ولقد اشتعلت الحركة الوطنية بداية من1950 حيث وصلت ثورة قبائل الكيكيو[2]ذروتها[3]التي أدت إلى زعزعة التواجد البريطاني في البلاد الأمر الذي سيجبر السلطات الاستعمارية البريطانية على القيام بإصلاحات حتى ولو كانت بسيطة في أعين الأفارقة فمجلس الوزراء الذي استحدثه دستور وزير المستعمرات ليتلتون قد ضمت ولأول مرة افريقيا في الجهاز التنفيذي للمستعمرة مما يوحي أن ثورة الماوماو قد أجبرت بريطانيا على التراجع عن سياستها المتشددة تجاه الأهالي الأفارقة ، كما أربكت الكولون مما حدا به إلى التفكير في إنشاء حزبا سياسيا في المستقبل القريب و كان ميخائيل بلوندل هو الناطق الرسمي باسمهم في المجلس التشريعي و التنفيذي [4].

استمرت هذه الثورة التي عرفت بثورة الماوماو لعدة سنوات إذا استطاع الثوار أن يشنوا حرب العصابات من الغابات للمنتشرة على المستعمرين البيض و تزعم الحركة جومو كينياتا رئيس (إتحاد كينيا الإفريقي) واضطرت الحكومة بإقامة نظام

---

[1] _ منصف بكاي ، الحركة الوطنية ،المرجع السابق ،ص 122

[2] _الكيكيو :اكبر قبائل كينيا وهي التي قهمت بحركة الماوماو في الخمسينيات انظر : جمال عبد الهادي محمد مسعود ، د.وفاء محمد رفعت جمعة ، افريقيا يراد لها ان تموت جوعا والنشر ،ص96 ،دار الوفاء للطباعة

[3] _محمد علي القوزي ، المرجع السابق ،ص 150

[4] _ منصف بكاي ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 123،124

دستوري في كينيا في عام 1954 وازداد نصيب الوطنيين في المجلس التشريعي[1].

ونتيجة لهده الضغوطات أقدمت الحكومة الاستعمارية بإعلان حالة الطوارئ التي أعلنتها من أجل الماوماو وقد كانت في أكتوبر 1952وانتهت في يناير 1960 أي بعد أكثر من سبع سنوات وخلال هذه الفترة لم يكن للإفريقيين أي حقوق مدنية أو سياسية على الإطلاق لقد اضطهدت كل المنظمات السياسية وألقت بألوف المواطنين في السجون واتخذت الحكومة كل وسائل العقاب الجماعية وحكم على الزعيم الإفريقي جومو كينياتا بالسجن 7 سنوات على أن ينفى بقية حياته بعد ذلك وقصر الحكومة على إنهاء حالة الطوارئ لا يعني تخفيف الإجراءات السابقة التي إتخذتها بل وقامت بتحويل بعض هذه الإجراءات المهنية إلى قانون دائم فمثلا أصدرت قانون المحافظة على الأمن العام الذي يسمح للحاكم العام بمنح أو تقييد إقامة أو تحركات الأشخاص الخطرين وفرض الرقابة على عقد الاجتماعات العامة والقانون الثاني هو قانون الأشخاص المعزولين والمعتقلين الذي يمنح الحكومة في استمرار اعتقال الأشخاص المعتقلين حاليا وبذلك ظل جومو كينياتا وغيره معتقلين[2]. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البريطانية كانت المتسببة في تشجيع الحركات الانفصالية في كينيا عن طريق جملة من القرارات السياسية عام1962 التي كان من أهمها استحداث 6 مقاطعات سياسية لها صلاحيات تشريعية وعليه واجهت كينيا وحزب الاتحاد الوطني الإفريقي لكينيا صعوبات في تحقيق الانسجام ما بين الجماعات الاثنية العديدة التي تكون المجتمع الكيني وفي الفاتح من جوان

_ محمد علي القوزي ،المرجع السابق،ص 150[1]

_ جيمس دني روبارت أ،مانزر،المرجع السابق،ص 13[2]

سنة 1963 أصبح جومو كينياتا وزيرا أولا وأسندت إليه كل السلطات بما في ذلك الشؤون الخارجية والأمن الداخلي والقوات المسلحة[1].

يمكننا القول أن الحركة الوطنية قد حققت نجاحا باهرا بعد سنوات من الكفاح فوجود أغلبية إفريقية ولو نسبية في المجلس التشريعي بموجب الدستور الجديد يعد بمثابة نهاية عهد الميز العنصري وبالتالي القضاء على الاحتكار السياسي التي استفادت منه الأقلية البيضاء خصوصا[2].

وفي يناير 1960 عقد في لندن مؤتمر حضره ممثلون للإفريقيين والأوروبيين والهنود وتقرر فيه أن تمنح كينيا الاستقلال بعد فترة انتقال حددت بثلاث سنوات وفي ديسمبر1963 أعلن استقلال كينيا وأعلن بعد ذلك قيام النظام الجمهوري بها[3].

_ منصف بكاي ،الحركة الوطنية ،ص 135[1]

_ نفسه ، ص 131[2]

_ محمد علي القوزي ،المرجع السابق ،ص 150[3]

ب _عسكريا :

كان الاستعمار العسكري البريطاني حافلا بالاحداث وسفك الدماء كما كانت ردود الفعل الافريقية عنيدة ومديدة في اغلب الحالات [1]،كما كانت الدول الاروبية تستعين بمرتزقة ومجندين افارقة ،حيث ان معظم جيوشهم كانت افريقية من حيث جنودها ،واروبية من حيث قيادتها ، وفوق هذا كله فان الدول الاستعمارية كانت قد اتفقت بمقتضى اتفاقية بروكسل (1890) على ان لا تبيع سلاحا للافرقيين ، ومعنى هذا ان معظم الجيوش الإفريقية كانت مسلحة ببنادق قديمة لا تصلح للاستخدام ، أما الجيوش الاروبية كانت مسلحة بأحدث المدافع [2]وكان أصحاب الأعمال البيض في المستعمرات الإفريقية ، إذا ارادو الحصول على ايدي عاملة تقدموا بطلبهم هذا الى الحكومة الاستعمارية وترسل الحكومة الطلبات بعد الموافقة عليها إلى المديرين المحليين ويطلب من الزعماء والرؤساء المحليين تجنيد العدد المطلوب ، وكان الرؤساء الذين يفشلون في احضار العدد المطلوب يجلدون بلا شفقة وكان على عمال السخرة اطعام انفسهم ، واذا رفض احد العمل يسجن ويجلد وتجرى عملية الجلد بضرب الضحية على راحة يديه ، ونظرا لقوة الضربة فان الافريقي القوي ينهار[3]. كما تم تجنيد الافارقة كحمالين ومرشدين ، واعتمد البريطانيون في تجنيدهم للافارقة على القبائل الصغيرة الحجم ، باعتبارها ذات

---

[1] _ا،آدوبواهن، المرجع السابق ، ص 55

[2] _ المرجع نفسه ، ص 62

[3] _ عيادة موسى،تجارة الرقيق في افريقيا،مكتبة الشروق الدولية القاهرة ، ط 1، (1428،2007)ص 191

طموح محدود ، ففي كينيا لم يسمح لابناء قبيلتي الماوماو و الكيكيو المعروفتان بعدائهما الشديد للوجود الاستعماري بالانخراط ، وفضلت بريطانيا التجنيد من قبيلتي كامبا ، و كالنجين ، اما في حالة ما اذا تساوت أهمية وقوة القبائل فان الأفضلية تعطى إلى تلك التي هي اقل تطورا[1]

وخلال الحرب العالمية الأولى فان الطلب العسكري على الحمالين ادى الى تجنيد مكثف للشباب السواحلي و الميجيكندا ولم يكن غريبا ان يثير هذا الأمر ذكريات أليمة وكان مرور الموظفين والرؤساء على القرى بحثا عن رجال أقوياء البنية كان يشبه الاغارات من اجل اصطياد العبيد [2]. كما شهدت كينيا سنة (1952) سلسلة من الاضطرابات تمثلت في قيام الماوماو بمهاجمة الكولون وأعوانهم من الأهالي الأفارقة بمقاطعة نيري أمام تفاقم الوضع اضطر الحاكم العام ايفيلين بارينغ إلى إعلان حالة الطوارىء ،في البلاد يوم (1952_10_20) وبعدها أعلنت السلطات الاستعمارية البريطانية حربا فتاكة ، هدفها إبادة كل كيني يتجرأ على تهديد التواجد الامبريالي البريطاني [3]، كما تمردت عدة وحدات عسكرية تابعة للجيش الاستعماري البريطاني ، غير انه تم القضاء عليها وبشراسة قساوة فائقة من طرف وحدات المظليين ، المتمركزة في البلاد وقد اغتيل العديد من العسكريين المتمردين [4].

_ مولود حمروش ، المرجع السابق ، ص ص ، [1]14،16

_ عيادة موسى ، المرجع السابق، ص [2]209

_ منصف بكاي ،الحركة الوطنية ، المرجع السابق ،ص ص، [3]118،119

_ مولود حمروش ، المرجع السابق ، ص [4]51

كما قامت القوات البريطانية باعتقال جومو كينياطا في أكتوبر(1952)، واجتمع الكولون في جانفي (1953) ، وطالبو بإعدام خمسين ألف من الكيكيوا ، كما لجأت السلطات الاستعمارية الى تسخير موارد مالية وبشرية ضخمة لمواجهة ثورة الماوماو وفي جوان (1953) سخرت السلطات الاستعمارية (5) ألاف مقاتل إفريقي تابعين للقوات البريطانية المسلحة وسبعة ألاف وخمسمائة مقاتل بريطاني و إحدى وعشرون ألف من الشرطة المسلحة كما كانت هذه القوة مزودة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة لمواجهة اثني عشر مقاتل من الماوماو[1], ولم يكن للسلطات الاستعمارية من أساليب تنتهجها سوى أسلوب القمع وإصدار القوانين التعسفية كان

أبرزها ما عرف بمرسوم لتسجيل الكيكيو الذي نص على إجبار كل شعب الكيكيو على حمل بطاقة تعريف تحمل صورة صاحبها لاسيما أولئك الذين يعيشون خارج المحمية وفي (24_ابريل _1954) أقدمت الشرطة على اعتقال (35)ألف إفريقي بنايروبي منهم عشرين ألف اقتيدوا إلى مراكز اعتقال للتحقيق معهم وعليه تفننت قواة الأمن البريطانية المدعمة بالكولون في شتى أنواع التعذيب والتقتيل ،وأقدمت السلطات الاستعمارية بنيروبي على محاكمة زعيم الثورة جومو كينياتا وزملائه في جويلية (1954) والحكم عليه بالسجن لمدة سبعة سنوات [2].

وفي نهاية أكتوبر (1956) أعلنت السلطات عن حصيلة هذه الحرب التي أدت إلى مقتل مائة إفريقي من قواة الأمن : اثنان وثلاثون عسكري لاقوا حتفهم ، اما الخسائر من جانب الثوار فقدرت ب(1800) و(11500) قتيلا من الكيكيو واعدمت السلطات البريطانية (1000) منهم بعد محاكمتهم وتم سجن حوالي

---

1 _ منصف بكاي ،الحركة الوطنية ،المرجع السابق ، ص،ص 119،120

2 _ المرجع نفسه ، ص ص ، 121،124

(90) الف من مؤيدي حركة الماوماو، بالاضافة الى تشريد الاف الاطفال في الشوارع ، وفي(3 مارس 1959) وفي معتقل هؤلاء لاق إحدى عشر سجين حتفه كنتيجة للتعذيب المفرط[1].

_ منصف بكاي، الحركة الوطنية ،المرجع السابق ،ص،ص، 126،127[1]

2- أوغندا:

أ- إداريا:

بعد أن فرغت إنجلترا من بسط سلطاتها على البلاد بدأت في تطبيق الحكم غير المباشر ونظام الإدارة المحلية[1]،ولقد تركت إدارة كل مملكة بيد ملكها وشعبها، لكنها جعلت كل هذه الإدارات خاضعة للمندوب السامي البريطاني، وكان يلقب ملك أوغندا بالكاباكا ويعاونه برلمان وطني يعرف بالليكيكو وكان الشعب نفسه يعرف باسم الباجندة Baganda[2].

وطبق هذا النظام في اوغندا منذ 1903.

وتنقسم البلاد في أوغندا إلى ثلاث أقسام، بوجندا وأنكولى و بونيوروا، يحكم كلا منها ملك مستقل في حدود مملكته، وله حق إصدار التشريعات ويساعده برلمان وطني، لا تعتبر قراراته نافذة إلا إذا وافق عليه الحاكم العام[3].

كما أن بريطانيا قامت بتعديل الحدود الداخلية ففصلت بوساجا عن بوجندا وفصلت تورو عن بوينورو وضمت تورو إلى كاساجا لتكوين مملكة منفصلة، كما وسعت من حدود أنكولى لتصبح مملكة كبيرة وقامت بتعيين الموالين في المناصب الإدارية، وقد أفلح هذا النظام وأثمر من وجهة النظر البريطانية، فقد أضعف سلطان ملوك بوجندا وبونيوروا وغيرهم وتمت إقامة نظام الإدارة المحلية في باقي مناطق أوغندا الأقل رقيا وتنظيما من الممالك، وكان الهدف من ذلك إنشاء حليف مطيع للحكومة البريطانية وهذا النظام هو وضع شاذ ولا يحض

---

[1] – أحمد صوار، استقلال أوغندا، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص 28

[2] – محمد علي القوزي، مرجع سابق ، ص 153.

[3] – أحمد صوار، أوغندا في طريقها إلى الاستقلال، (دن)،(دط) ، 1959،ص 29.

بتأييد الأهالي الحقيقي وولائهم، ولم يختاروه بمحظ إرادتهم الحرة، إنما هي عملية مقصودة ليتيح الوسائل الكافية لبريطاني في تحقيق أهدافها من الوجود في أراضي أوغندا[1].

اعتمدت بريطانيا على الأمراء المحليين في إدارة هذه المستعمرات بدلا من البريطانيين، وفي عام 1905 أصبحت أوغندا محمية بريطانية ملحقة بوزارة المستعمرات، بدلا من وزارة الخارجية، ومنذ 1907 منح المندوب السامي لقب الحاكم العام[2].

وكان أول مندوب عينته بريطانيا للإشراف على إدارة أوغندا هو "جونستون"، فبذل جهود واستغل خبرته الطويلة لتنظيم إدارتها في ظل النفوذ البريطاني[3].

أوصى جونستون عام 1899 بضرورة مساعدة الوطنيين وتشجيعهم على أن يحكموا أنفسهم كلما أمكن ذلك دون تدخل كبير من جانب الموظفين الأوربيين[4].

ومن جانبه واجه جونستون مشكلة تملك الأراضي، فقد وقف البرلمان الوطني "الليكوكو" في وجه كافة المحاولات التي بذلت لإتاحة الفرصة للمستوطنين الأوروبيين لتملك الأراضي في أوغندا[5].

هذا وعمل البريطانيون طوال فترة حكمهم للبلاد على إبرام اتفاقيات بطريقة منفصلة مع السلطات المحلية، وخاصة الملوك ولقد أبرمت هذه الاتفاقيات بطريقة تنطوي على التفرقة في منح السلطة والمسؤولية للسلطات المحلية، بحيث نجد أن بعض الممالك مثل

---

[1] – أحمد صوار، استقلال اوغندا،المرجع السابق، ص 29

[2] – ضاهر جاسم، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة 2003، ص 216.

[3] – محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[4] – حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا، ح01، ص 113.

[5] – محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 153، 154.

بوجندا وباسوجا لها وزراء مسئولون وسلطات تشريعية مختصة بالمشاكل المختلفة في نطاق إقليمها، فليس لبعضها الآخر مثل أولئك الوزراء، وقد نشا من ذلك عدم المساواة في توزيع السلطات التشريعية والإدارية مما يؤدي إلى الاختلاف في مدى التقدم في البلاد، وهذا ما أدى إلى مشكلة بوجندا ومحاولتها الانفصال غن أوغندا بمساعدة الحكومة البريطانية[1].

فيقول جون كيلي في هذا الصدد " لو أن شخصا تناول بالدرس المجلسين التشريعي والتنفيذي في أوغندا دراسة وافية لتبين له أي أضحوكة هما"

ويتحدث جون كيلي فيقول: إن بيت الداء الذي تعانيه أوغندا، والذي يمكن تبيينه بوضوح في ضوء الخطة البريطانية الاستعمارية لتفتيت بلادنا وتحطيمها، يتلخص في إن حكومة بريطانيا في سبيل الإبقاء على الحكم الاستعماري قد شجعت الحصة القبلية، وذلك هو أعظم الأخطار التي تهدد حركة الاستقلال الإفريقية الحديثة[2].

كما قامت بريطانيا بإشاعة الفوضى السياسية في أوغندا مشعلين نار التنابذ والتناحر لتوسيع شقة الخلاف بين منطقة وأخرى، وكان من وسائلهم زيادة مرتبات الوزراء في الحكومات المحلية مما هو عليه الحال في حكومة أوغندا المركزية، وأمام هذا الإجراء وقع السياسيون قصير النظر في الفخ وراحوا يتطلعون إلى المناصب العليا في أقاليمهم ومديرياتهم، ولم يقف أسلوب الحكم البريطاني إلى ذلك الحد بل أصدرت الإدارة البريطانية القوانين، تلك القوانين تمنع سكان المنطقة من الدخول إلى منطقة أخرى قبل أن يصرح لهم مديرو المناطق البريطانية، ومثالا على ذلك ما حدث في مقاطعة كاراموجا حيث لا يصرح لأي ساكن من سكان المناطق الأخرى بالدخول بدون موافقة حاكم هذه المنطقة البريطانية[3].

---

[1] – أحمد صوار، استقلال أوغندا، المرجع السابق ،ص 31.

[2] – صبري أبو المجد، ثورة إفريقيا، ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، ص 162.

[3] – أحمد صوار، مرجع سبق ذكره، ص ص 30، 31.

ويرجع تطور أوغندا في الحكم الدستوري إلى عام 1912فقد وافق البرلمان الإنجليزي على قانون يخول الحاكم العام سلطات التشريع، ومنذ ذالك التاريخ سيطر الحاكم العام ومن ورائه وزارة المستعمرات البريطانية على شؤون الحكم والتشريع دون استشاريين وطنيين أو مشاركة من جانب المجالس التنفيذية أو التشريعية في المحمية، ثم تألف أول مجلس تنفيذي للمحمية من أربعة أعضاء بريطانيين عينوا بحكم مناصبهم و تكون ايضا اول مجلس تشريعي من 6 اعضاء هم أعضاء المجلس التنفيذي وعضوان معينان من غير الموظفين[1].

تأسست المجالس التشريعية والتنفيذية في أوغندا عام 1921[2].ومن أجل أن تحكم بريطانيا قبضتها على البلاد قامت الحكومة البريطانية عام 1920 ببعض التطورات الدستورية، حيث وافق البرلمان البريطاني على إصدار قانون يخول الحاكم العام تولي السلطات التشريعية مع إسهام أهل البلاد في المجالس الوطنية التشريعية، واستمر العمل على هذا الحال حتى عام 1926 حيث زاد عدد أعضاء المجلس التشريعي فأصبح يضم عضوين آسيويين من المستوطنين في أوغندا، كما أقرت السلطات البريطانية في عام 1934 تكوين جمعية تشريعية[3]فأصبح عدد الأعضاء في هذه الجمعية التشريعية الغير موظفين تسعة، ثلاثة أوروبيين وثلاثة آسيويين وثلاثة إفريقيين، وعدد الأعضاء الموظفين في هذه الجمعية التشريعية تسعة أعضاء، والإفريقيون الثلاثة هم: رئيس وزراء بوجندا، رئيس وزراء المديرية الغربية، وسكرتير الإدارة الحكومية لباقي المناطق والمديريات ولما ظهرت المديرية الشمالية عام 1947 كوحدة إدارية منفصلة صار عدد الأعضاء الإفريقيين أربعة أعضاء وهذه الزيادة زيادة عدد الأعضاء الموظفين إلى عشرة، وهذا عام 1947 وفي عام 1950 أصبح عدد أعضاء اللجنة التشريعية 32 عضوا على النحو التالي:

---

[1] – أحمد صوار، أوغندا في طريقها إلى الاستقلال، مرجع سابق ، ص 48.

[2] – رجب حرار، مرجع سابق ، ص 175.

[3] – ظاهر جاسم، مرجع سابق ، ص 216، 217.

- 16 عضوا عينوا من بين الموظفين في حكومة المحمية بحكم مناصبهم.

- 16 عضوا عينوا من غير الموظفين، وهؤلاء ينقسمون إلى أربعة أعضاء أسيويين وأربعة أعضاء أوروبيين وثمانية أعضاء إفريقيين يمثلون المديريات الأربعة[1].

ومن أجل إقناع المواطنين الأوغنديين بصحة السياسة البريطانية اضطرت السلطات الاستعمارية إلى زيادة أعضاء هذه الجمعية التشريعية حتى أصبح عددهم 58 عضوفي عام 1954 و طوال هذه الفترة كان المجلس التنفيذي مكون من الموظفين الذين عينواعام 1946[2]. لقد ثار الأوغنديون عام 1946 على الإقطاع والاحتكار الأوروبي لأنهم أحسوا أنهم لا يستشارون فيما يعرض عليهم من ضرائب وما يشرع لهم من قوانين وأنظمة اقتصادية[3].

وفي سنة 1952 عينت بريطانيا السير أندرو كوهين حاكما عاما على أوغندا، وحاول الحاكم العام الجديد التظاهر بتبني إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان أبرزها القيام بإحداث تغيرات على نمط اختبار أعضائها مجلس lukiko أي برلمان مملكة بوغندا الذي كان قد طالب به ملك بوغندا في وقت سابق، وتبعا لموافقة الملك موتيسا الثاني ارتفع عدد المنتخبين بذلك المجلس من 34 إلى 67 عضوا، وبالمقابل رفض الملك ومجلس لوكيكو المشاركة في المجلس التشريعي لمحمية الذي كان عدد الأهالي الافارقة فيه رمزيا مقارنة بالأقلية الأوروبية[4].

---

[1] – أحمد صوار، أوغندا في طريقها إل الاستقلال، مرجع سابق ، ص 48.

[2] – ظاهر جاسم، مرجع سابق ، ص 217.

[3] – أحمد صوار،استقلال اوغندا ، مرجع سابق ، ص 32.

[4] – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سابق ، ص 257.

لقد ثار الأوغنديون على القوانين الجائرة، فقد طالبوا بوقف الهجرة الأوروبية واسترداد الأراضي من الإنجليز ووقف عمليات الاستغلال والسلب[1]وبرز شعورا معاديا بأوغندا للسياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تريد تجسيد مشروع إنشاء اتحاد فدرالي لدول شرق إفريقيا على أرض الواقع ومما سيزيد في الطين بلة تصريحات وزير المستعمرات lyttleton oliver يوم 30 جوان سنة 1953 بمناسبة الاحتفال بميلاد فيدرالية إفريقيا الوسطى عندما ذكر أنه وجب على بريطانيا تدعيم مشروع إنشاء إتحاد فيدرالي لدول شرق إفريقيا (تنجانيقا، كينيا، أوغندا)، وفي هذا السياق وجه زعماء مملكة بوغندا رسالة إلى الحاكم العام للسير أندرو كوهين تضمنت رفض ملك بوغندا وشعبها لأي مشروع سياسي يهدف إلى توحيد دول شرق إفريقيا في إطار إتحاد فيدرالي تهيمن عليه بريطانيا، وعليه يمكننا القول أن أزمة سياسية بأوغندا بدأت تلوح في الأفق[2].

أزمة الكاباكا عام 1953:

منذ أوائل عام 1953 وافق الكاباكا على تعديل تشكيل البرلمان وزيادة عدد المنتخبين حتى أصبح عدد الرؤساء فيه أقلية، وزاد عدد الوزراء إلى ستة وكان الكاباكا يعرف دائما رأي اللوكيكو، وفي هذه الفترة كانت بوجندا جزءا من محمية أوغندا التي تتقدم نحو الحكم الذاتي كوحدة واحدة، وفي يوليو 1953 صرح وزير المستعمرات البريطاني اوليفر ليتنتون بان حكومة صاحبة الجلالة تؤيد مبدأ اتحاد شرق إفريقيا البريطانية وتعمل لإتمامه وتتخذ لذلك ترتيبات معينة[3].

---

[1] – أحمد صوار، استقلال أوغندا ،مرجع سابق ، ص 33.

[2] – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص 57، 58.

[3] – أحمد صوار، أوغندا قي طريقها إلى الاستقلال ،مرجع سابق ، ص 52.

استفسر رئيس وزراء بوجندا من حاكم المحمية في ذلك الوقت سير أندرو كوهين اليهودي الاستعماري عن هذا التصريح الذي أثار قلقا واسعا وأوجد ظاهرة عدم الثقة، وأصبح يهدد العلاقات الطيبة بين بريطانيا وشعب يوغندا، وعلى الرغم من أن الحاكم العام طمأنه بأن التصريح لا يعني تغييرا في السياسة البريطانية في الحال، وأن هذا التغيير متوقف على رغبة الرأي العام الإفريقي، فإن الرأي العام أعلن تذمره الصحيح وبدأت الأحزاب تعارض وكان أهمها حزب المؤتمر الوطني الذي دعا إلى اجتماع كبير طعن في هذا القرار وأعلن معارضته له ودعى الى انسحاب أوغندا من الجمعية المركزية الخاصة بالمناطق الثلاث ولجنة المندوب السامي، وقدموا ملتمسا للكاباكا ورئيس وزرائه واللكوكيو برأي الشعب يتضمن فصل بوغندا عن محمية أوغندا وإلا تصبح شؤون بوغندا من اختصاص وزارة الخارجية البريطانية، وقد أيد الكاباكا ووزرائه والمجلس رأي الشعب والأحزاب وأعلنوها صريحة وقامت مفاوضات بين الكاباكا والحاكم أدت إلى نزاع[1].

هذا قد وقام الحاكم العام بإعلان خلع الكاباكا وإبعاده إلى خارج أوغندا وكان ذلك في 30 نوفمبر، وبذلك أصبحت حادثة نفي الكاباكا عامل توحيد للأوغنديين ولقد أثرت الحركة الوطنية في السودان على الحركة الوطنية الأوغندية، لذا اضطرت بريطانيا إلى العدول عن قرارها بعدم ضم أوغندا إلى كينيا وتنزانيا إلا بعد أخذ رأي الأوغنديين وأجبرت على إلغاء قرار نفي الكاباكا وإعادته إلى بلاده في عام 1955 في محاولة من هذه السلطات لتهدئة الأوضاع في البلاد[2].

لقد تم نفي الكاباكا بتهمة أنه حاكم إقطاعي وأنه فقد روح التعاون مع بريطانيا ،وثار حزب المؤتمر الوطني (مؤتمر أوغندا الوطني) برئاسة (موسازى) الانجليزي لعرض

---

[1] – أحمد صوار، إستقلال أوغندا ،مرجع سابق ،ص 53.

[2] – ظاهر جاسم، مرجع سابق ،ص 219.

قضية الكاباكا على البرلمان الإنجليزي، وحاول الإنجليز تهدئة الموقف ففشلوا فأعلنوا حالة الطوارئ، وما إن جاء عام 1954 حتى كانت جميع العلاقات المتبادلة بين بريطانيا ويوجندا قد انهارت كلها وحاولت بريطانيا إقامة ملك جديد فرفض الشعب والمجلس ذلك نهائيا[1].

واضطرت الحكومة لإرسال لجنة إلى أوغندا برئاسة السيركيث هانكوك[2]لدراسة الحالة ووضع توصياتها ما تراه لعلاجها، وفي ضوء اقتراحات هذه اللجنة وضعت تسوية عام 1955 [3] التي نصت على عودة الكاباكا، وبعد عودة الكاباكا طالب المؤتمر الوطني بالحكم الذاتي واستمرت الحركة الوطنية في مواجهة سلطات الاحتلال والمطالبة بالحكم المركزي من أجل القضاء على الحركات الانفصالية، وبالفعل تكلل عملها بالنجاح في 19 أكتوبر تشرين الأول عام 1962 وحققت الاستقلال التام[4].

1 – أحمد صوار،اوغندة في طريقها للاستقلال ،المرجع السابق، ص 54.

2 _ السيركيث هانكوك: أستاذ علاقات الكومنولث في جامعة لندن أنظر احمد صوار اوغندة في طريقها الى الاستقلال،المرجع السابق،ص54.

3 – محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 154، 155.

4 – ظاهر جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 220.

ب- عسكريا:

اعتمد البريطانيون على تجنيد الأفارقة كما وقع الاختيار على أبناء الأقليات المسيحية، وقد فضل البريطانيون في أوغندا تجنيد أناء قبيلة أشولي دون غيرها[1].

وتم بناء الخط الحديدي لغرض نقل الجنود من الساحل إلى الداخل في أسرع وقت لمواجهة أي انتفاضة أو ثورة، يمكن أن تقوم بها القبائل ضد الاستعمار البريطاني[2].

وكانت الدولة الأوروبية تستعين بمرتزقة ومجندين أفارقة، كما كان يحقق لهم التفوق العددي الذي يحتاجون إليه، والواقع أن معظم جيوشهم كانت إفريقية من حيث جنودها، أوروبية من حيث قادتها، وفوق هذا كله فإن الدول الاستعمارية كانت قد اتفقت بمقتضى اتفاقية بروكسل عام 1890 على أن لا تبيع سلاحا للافريقين، ومعنى هذا أن معظم الجيوش الإفريقية كانت مسلحة ببنادق قديمة، أما الجيوش الأوروبية فكانت مسلحة بأحدث المدافع الرشاشة[3].

ومن العوامل الرئيسية التي دفعت الدول الاستعمارية إلى سلك هذه السياسة الجديدة، يعني التجنيد هي وفرة اليد العاملة الإفريقية، أي أنهم كانوا يجندون الأفارقة للعمل في المزارع البريطانية، وكذا تزايد متطلبات الحروب، وخاصة الحروب الاستعمارية. وقد سخروا الأفارقة المجندين للدفاع عن المملكة المتحدة في شرق إفريقيا، ، كما استعانت بريطانيا بالجنود الأفارقة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وجند البريطانيين قبل الحرب العالمية الأولى 30,000 جندي في شرق إفريقيا، وقد تضاعف هذا العدد قبل بداية الحرب العالمية الثانية حيث بلغ 373000 جندي في شرق إفريقيا، ولقد أرسل البعض منهم لخوض الحروب

[1] – مولود حمروش، مرجع سابق، ص 16.

[2] – محروس إسماعيل حلمي، مرجع سابق،ص ص 115، 116.

[3] – آدوبواهن، مرجع سبق ذكره، ص 62.

البريطانية خارج القارة الإفريقية، والملاحظ أن هذه الأعداد الضخمة من الأفارقة لم تلعب أي دور إيجابي لا في الحركات السياسية الوطنية ولا في الكفاح المسلح من أجل استقلال البلاد، كما أنهم لم يقفوا ولا مرة واحدة ضد هذا النظام الاستعماري[1].

كما أنشئت إدارة الأيدي العاملة للمشروعات ذات النفع العام التي فرضت على المجندين غير المطلوبين للخدمة العسكرية الفعلية أن يعملوا لمدة 3 أعوام، خفضت فيما بعد إلى عامين في موقع البناء بالمستعمرة[2].

تمرد الأوغنديون في عام 1911 وكان تمردهم إحتجاجا على تجنيد العمال من بينهم وعلى السعي إلى نزع سلاحهم، فقد كان السعي إلى جعل الشعوب المستعمرة عاجزة عن واجهة الاستغلال البشع من الهموم الرئيسية للاستعمار، وكان المهم أن لا تكون لديهم أسلحة نارية[3]،كما عرف هذا البلد عدة تمردات، وتأسست عدة أحزاب منها حزب باتاكا للتصدي لمصادرة الأراضي حتى بات الحزب عماد المقاومة الأوغندية للاستعمار البريطاني.

كما عمت المظاهرات ضد الإجراءات البريطانية كل أنحاء البلاد. وقد رد الاستعمار على حركة المقاومة بإجراءات قمعية رهيبة بدأت بالتصدي للمتظاهرين وانتهت باعتقال قيادات الحزب، بل واغتيال العديد منهم ، يأتي على رأسهم سيما كولا مولامبا زعيم حزب باتاكا نفسه، وقد صعد الحزب من سبل مقاومته للمستعمرين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أرسل عدد من قياداته إلى كل من الخرطوم، القاهرة، ونيويورك، حيث طلبوا وحدة وادي النيل، وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تسمح بتحقيق هذا الهدف إلا أن المناداة به وتكتل الجماهير الأوغندية حوله أعطيت هدف بريطانيا في إقامة إتحاد شرق إفريقيا تحت هيمنتها،

[1] – مولود حمروش، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] – آدوباهن، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3] – نفسه، ص 165.

وبدأت حركة باتاكا في الانصراف عن فكرة وحدة وادي النيل وراحت تركز على العمل الداخلي ومرة أخرى لم تتهاون بريطانيا مع حزب باتاكا فقامت مجددا بقمع قياداته بل وأقبلت على نفي الكاباكا.

وفي عام 1955 تأسست عدة أحزاب على أسس قبلية وعرقية وهو ما دفع الوطنيين إلى تأسيس حزب المؤتمر الوطني الأوغندي للعمل على تحقيق وحدة الوطنيين، وأدت وحدة الصف على اجبار البريطانيين على إعادة الكاباكا في نفس العام(1).

_منصف بكاي، احتلال البريطاني ،المرجع السابق،ص ص،476 478[1]

3- تنجانيقا:

أ- إداريا:

طرأت بعد الحرب العالمية الأولى بعض التغيرات في النظام الإداري في مستعمرات إفريقيا الشرقية، فقد سارت بريطانيا على نظام الحكم الغير مباشر، وبعبارة أخرى أبقت على نظم الإدارة والحكم القبلي القديم[1]،فقد حل النظام الغير مباشر محل الحكم المباشر، والحكم الغير مباشر يقصد به ذلك الطابع التقليدي للحكم البريطاني[2].وهذا النظام أتاح كل المكاسب الاقتصادية وأفسد الرئاسات القبلية، ولقد أصبح السير دونالد كاميرون[3]حاكما عليها، وكانت كل وحدة رئاسية قبلية منظمة في شكل هرمي يقع كل قمته السلاطين ويليهم رؤساء أو زعماء القبائل ويلي هؤلاء الرؤساء الفرعيون أو رؤساء العشائر يأتي في القاعدة رؤساء الأسر والعائلات على أن بعض هذه الطبقات الرئاسية الأربع لم توجد في كل منطقة أو وحدة قبلية في تنجانيقا، بل كان يوجد في العادة ثلاث طبقات وفي بعض الأحيان طبقتان فقط حسب الظروف والأحوال المحلية وكان الحاكم العام في دار السلام هو الرئيس الاعلى لكل الوحدات الرئاسية القبلية[4].

وكان في تنجانيقا نوعان من الإدارة الأولى تتمثل في إدارة الأقاليم والثانية في إدارة الأهالي:

---

[1] – سافيليف، ي، ماسيلف ج، موجز تاريخ إفريقيا، تر، أمين شريف، دار الحديثة، مصر، (د ت)، ص 96.

[2] – زاهر رياض، مرجع سابق، ص 31.

[3] – دونالد كامرون: ولد بمقاطعة ديمرارا، (1872– 1948)، في جزر الهند الغربية، تقلد عدة وظائف للحكومة بوزارة المستعمرات البريطانية منها منصب الحاكم العام في تنجانيقا (1924– 1931).

[4] – رجب حراز، مرجع سابق، ص 157.

1- إدارة الأقاليم:

قسمت البلاد إلى اثنين وعشرين إقليما وكان كل إقليم تحت إدارة حاكم مسؤول أمام الحاكم العام للإدارة، وهو بمثابة همزة وصل بين الحاكم العام والقائد العام وحكام الأقاليم ويساعد كل حاكم موظفين، ومن أهم هذه الأقاليم دار السلام وموشي وكيلوة في شمال البلاد، أما أقاليم الغرب فهي بوكايا وطابورا ودودوما وكانت المهام متنوعة فهم كانوا يمثلون السلطة التنفيذية أي هم منفذي سياسة حكومة تنجانيقا ومسؤولون في جميع الضرائب، كما كانوا يتمتعون بسلطات قضائية كرئاسة المحاكم الثانوية[1].

2- إدارة الأهالي:

ينقسم أهالي تنجانيقا إلى خمسة وسبعين قبيلة، ستين منها من أصل بانتاوي والآخرين من أصل فارسي وعربي وبوشمن النيولين[2]كما توجد هناك قبائل صغيرة في تنجانيقا، ومن أهم هذه القبائل هي الواهيهي، نياموزي، شاقا، نقوفي.

كان النظام الإداري الخاص بالأهالي نفسه الذي كان مطبق في عهد الألمان وهو النظام المورث عن سلاطين عمان في جزيرة زنجبار، ويتجلى في نظام العقيدة لكن مع تغيير طفيف وتحت إشراف موظفين سامين كلفوا إدارة الأقاليم، وقد سعت الإمبراطورية البريطانية إلى إعداد مراسيم تحدد كيفية إدارة أهالي الأفارقة[3].

لقد حكم البريطانيون تنجانيقا وفقا لشروط نظام الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم عام 1922،[4] لكن في الواقع لم تكن أوضاع سكان تنجانيقا الوطنيين أفضل من أوضاع إخوتهم

---

[1] – منصف كاي، تنجانيقا، مرجع سابق، ص ص 155، 156.

[2] – تعود إلى العصر النيوليتي.

[3]–Report on tonganik a territory, cmd, 1428, HMSO, london 1921.

[4] – زاهر رياض، مرجع سبق ذكره، ص 303.

في كينيا وأوغندا، ولقد أخذ المستعمرون البريطانيين يستغلون ويضطهدون شعوب إفريقيا كلها دون أي اعتبار للوضع القانوني للبلاد التي يحكمونها الحكام البريطانيين ،وسواء كانت محمية أو تحت الانتداب أو مستعمرة وارتكزت كل السلطة في أيدي الحكام البريطانيين، ولقد أقيمت هيئات مساعدة للحكام هي المجالس التنفيذية والتشريعية التي تأسست في تنجانيقا عام 1926[1].

وضعت الإدارة البريطانية في تنجانيقا دستورا جديدا وفيه يتولى الحاكم العام السلطة العليا، يساعده مجلس تنفيذي مكون من 15 عضوا هم الوزراء منهم تسعة وزراء أصليون من الموظفين البريطانيين وستة وزراء مساعدين أربعة منهم إفريقيون، ووزير أوروبي وآخر آسيوي، ويتولى التشريع الحاكم العام فهو الذي يصدر القوانين بعد مشورة المجلس التشريعي الذي يتكون من 43 عضو[2]وهو أهم قرار تسعفي صدر من الحاكم العام سنة 1951 ترك أسوء الأثر في نفوس الأهالي بحيث تشكل من الحاكم العام وإحدى وعشرين عضوا معينا من الحاكم العام أما بقية الأعضاء أي إحدى وعشرين يتوزعون على الشكل التالي:

- سبعة أعضاء يمثلون الأقلية الأوروبية.

- سبعة أعضاء يمثلون الأقلية الهندية.

- سبعة أعضاء يمثلون الأقلية من الأهالي الأفارقة.

وبناءا على ما تقدم فالنظرة الأولي لهذه التركيبة البشرية لهذا المجلس نستنتج أنه كان تحت سيطرة الأقلية الأوروبية وأن هذه القرارات السياسية كانت تتعارض مع مبادئ الوصاية التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة والتي كان من أهمها التأكيد على تشجيع الأهالي في مسألة

[1] – رجب حراز، مرجع سابق، ص 175.

[2] – علي صالح، كفاح تنجانيقا، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص 14.

المشاركة في مختلف المجالس، كالمجلس الاستشاري والمجلس التشريعي إضافة إلى تحضيرهم للتمكن من إدارة شؤونهم بأنفسهم ومن ثمة الحصول على الحكم الذاتي والاستقلال[1].

ولقد قامت الحكومة البريطانية بإلغاء القومية الإفريقية رسميا حينما اتفقت مع قادة الأغلبية " تانو" على قبول مبدأ تعدد الأجناس، وهو المبدأ الذي يمنح للوزراء والنواب وموظفي الحكومة الأجانب أن يحتفظوا بجنسياتهم الأصلية رغم قيامهم بحكم تنجانيقا[2].

ومما تقدم نستنتج أن السياسة العنصرية ساهمت إلى حد كبير في تذمر الأهالي الأفارقة، ما في ذلك الكثير من النخبة الذين قرروا الالتحاق الجمعية الإفريقية لتنجانيقا ثم الاتحاد الوطني الإفريقي لتنجانيقا ومساندته في كفاحه السياسي ضد التواجد الامبريالي البريطاني في البلاد، إذ توافد الأهالي إلى الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي لتنجانيقا[3]،وهذا الاتحاد الإفريقي هو أكبر منظمة سياسية تضم تحت لوائها مئات الألوف من الوطنيين بزعامة جوليوس نيريري، وكان كل هذا له أكبر وأبعد الأثر في تهيئة الجو المناسب للتقدم السياسي، حيث تتبلور أماني الإفريقيين حول زعمائهم وهذا الحزب جعل من أهدافه الدعوة لإفريقيا حرة[4]

[1] – منصف بكاي، مرجع سبابق، ص، ص 206، 207.

[2] – محمد عد العزيز إسحاق، مرجع سابق، ص 182.

[3] – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 207.

[4] – علي صالح، مرجع سابق، ص 15.

إذ توافد الأهالي على الانضمام للجمعية الإفريقية لتنجانيقا برئاسة نيريري[1]قد جعل السلطات الاستعمارية البريطانية تخشى على مصالحها في البلاد الأمر الذي جعل الحاكم العام تونينغ ابتداء من شهر أوت 1953 تضيف الخناق على الجمعية إصدار قرارات تمنع على الموظفين الأفارقة في مختلف الأجهزة الإدارية من الانتماء لهذه الجمعية، كما منع أي تجمع سياسي للجمعية منطقة بوهايا في ديسمبر 1953، ومن أهم التدابير السياسية التي تبناها الحاكم العام تونينغ لعرقلة نشاط الاتحاد الوطني الإفريقي لتنجانيقا إنشاء حزب منافس له يضم أهم زعماء القبائل الموالين للإنجليز وبعض المستوطنين الأوروبيين، وبالفعل تأسس حزب إتحاد تنجانيقا وأول مبادرة تبناها الحزب المنافس للاتحاد الوطني الإفريقي وبتدعيم من السلطات البريطانية هي اقتراح تنظيم انتخابات جديدة سنة 1957 خاصة بالمجلس التشريعي على نمط التعددية العرقية أي يسمح لـ 59 ألف ناخب بالتصويت على ثلاثة مترشحين (أوروي، هندي، إفريقي) الأمر الذي يجعل المجلس يتكون من 31 أوروبي يمثلون 22 ألف أوروبي و16 آسيوي يمثلون 95000 أسيوي و14 إفريقي يمثلون ثمانية ملايين ونصف إفريقي[2]،وقيد القانون حق الانتخاب بشروط تكفل التضييق الكبير بالنسبة لمن لهم حق الانتخاب من الإفريقيين، والتيسير الواسع لغير الإفريقيين، وظهر سخط الإفريقيين الشامل على قواعد الانتخاب فعارضوا فكرة إلزامهم باختيار ثلاثة أعضاء، كما عارضوا الشروط التي تقيد الانتخاب[3]،وبالرغم أن هذا النمط في التمثيل في المجلس التشريعي غير عادل في حق الأهالي إلا أن الحزب الوطني تمكن من حصر أغلبية المقاعد ومني حزب الإنجليز هزيمة، ومن الجدير الذكر أن القانون الإنجليزي كان يخول للحاكم

---

[1] _ نيريري جوليوس:(1922)هو سياسي ورجل دولة تنزاني ولد في بوتياما ورئيس وزراء تنجنيقا فور نيلها الاستقلال في1961وبعد عام إنتخب رئيسا للجمهورية في 1964 انظر :مسعود الخوند ،موسوعة التاريخية الجغرافية نمعالم ووثائق موضوعات ،زعماء،ج7،ص71

[2] – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سابق ص 610.

[3] – علي صالح، مرجع سابق، ص 14.

العام حق استعمال الفيتو في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، عادة ما كانت تلك القوانين وإن كانت معتدلة أولينة كما يراها البعض، فإن الهدف من وراء استصدارها كان يخفي نية الإنجليز في ضمان ديمومة بقائهم في إفريقيا، فعلى سبيل المثال استحدثت بريطانيا ما يعرف بالمحاكم[1]،فلقد أصدرت قانون عام 1919 ينص على إنشاء محاكم جنائية ذات درجات مختلفة ومحاكم خاصة بالأقاليم التابعة للبلاد إضافة إلى محاكم خاصة بالأهالي، وظلت هذه المحاكم تعمل نفس التشريعات والقوانين الألمانية التي طقت من قبل في البلاد لان هذه القوانين لا تتعارض والقانون البريطاني، وبمجرد أن نصبت حكومة تنجانيقا شرعت مجموعة من النصوص القانونية وأوفى الحاكم العام الإداري السير هراس بيات (Byatt) [2]

بضرورة الأخذ عين الاعتبار العادات والتقاليد للأهالي الأفارقة[3].

أ- **المحكمة العليا:** كان يديرها مدير القضاء، وهي تنظر في القضايا الجنائية والمدنية، ومن مهامها معالجة الصفقات الخاصة بالتجارة والاستثمار، ومن أعضائها رئيس يساعده قاضيان، أما الجلسات كانت تعقد بدار السلام وفي بعض الأحيان تعقد في مدن مختلفة منها طابورا، وللمحكمة العليا سلطات قضائية ومدنية وجنائية.

ب- المحاكم الثانوية: وهي تشمل ثلاث محاكم:

[1] - منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 187.

[2] - السير هوراس بيات:(1857- 1933) ولد ببريطانيا من خريجي جامعة اكسفورد، التحق بوزارة المستعمرات البريطانية وتقلد بها عدة مناصب، وفي عام 1920 عين حاكما عاما على تنجانيقا، ومكث في هذا المنصب أربعة سنوات.

[3] - Report on tanganika territory, cmd, 1428, hmso, London, 1921.

1- محاكم ثانوية تحت المسؤولية المباشرة لحكام الأقاليم والقضاة وهي محاكم من الدرجة الأولى.

2- محاكم ثانوية تحت المسؤولية المباشرة لنواب حكام الأقاليم وهي من الدرجة الثانية.

3- محاكم ثانوية تحت المسؤولية المباشرة لنواب الأقاليم والقضاة وهي محاكم من الدرجة الثالثة

يتم تعيين حكام الأقاليم من طرف الحاكم العام أو باقتراح من المحكمة العليا للحاكم العام، ولهم سلطات لإنشاء المحاكم الثانوية طبقا للقانون الصادر عام 1920، وهذه المحاكم الثانوية المكلفة بالمسائل القضائية التي تخص أقاليمهم[1].

جـ- المحاكم الخاصة بالأهالي: تخص هذه المحاكم في النظر في القضايا المدنية والجنائية، وهي محاكم تابعة لوالي رؤساء القبائل، والحاكم العام هو الذي ينظر في المسائل القضائية، يحولها للاستئناف إلى المحاكم الثانوية أو المحكمة العليا، وكانت هذه المحاكم تخضع لمراقة المحاكم الثانوية التي تزودها بالقوانين والارشادات القضائية، وكانت هذه المحاكم الخاصة بالأفارقة تحت إشراف الموظفين السامين والإداريين الإنجليز[2].

وظهور الاتحاد الإفريقي في تنجانيقا بزعامة " جوليوس نيريري " وأمام ضغط الشعب التنجانيقي اضطرت الحكومة المتحدة إلى الاعتراف باستقلال تنجانيقا في 9 ديسمبر 1961[3].

---

[1]-Rrport on tanganita territarg, cmd 1428, hmso, london 1921.

[2] - Ipid

[3] - علي صالح، مرجع سابق، ص 15.

لقد اتجهت بريطانيا عقب الحرب العالمية الأولى إلى إدماج مستعمراتها في شرق إفريقيا،كينيا اوغندة طنجنيقا في اتحاد واحد اطلق عليه اتحاد شرق افريقيا[1]، كما عينت الحكومة البريطانية في لندن ذات الأغلبية من حزب العمال لجنة مشكلة من ثلاثة أعضاء هم ميجور تشرتش ولينفيلد ومايجريراون كرئيس لها، كلفت الحكومة البريطانية هذه اللجنة بالتحقيق في مسألة التنسيق بين بلدان شرق إفريقيا (كينيا، أوغندا، تنجانيقا)، في مسائل عدة منها كيفية تحسين الظروف الاجتماعية للأهالي الأفارقة ومشاكل الشغل في البلاد[2]، إلا أن مقاومة أوغندا أودت هذا المشروع واضطرت إنجلترا لترك هذا المشروع مؤقتا واكتفت سنة 1948 بخلق إدارة واحدة تدير كل وسائل المواصلات والموانئ في المستعمرات الثلاث، وتشرف عليها وتعمل على حفض مصاريفها والعمل على تحسين الخدمة فيها[3]وبرز شعورا معاديا في أوغندا للسياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تريد تجسيد مشروع إنشاء إتحاد فيدرالي لدول شرق إفريقيا ومما زاد الطينة بلة تصريحات وزير المستعمرات lytteton يوم 30 جوان منه 1953 بمناسبة الاحتفال بميلاد فيدرالية إفريقيا الوسطى عندما ذكر أنه يتوجب على بريطانيا تدعيم مشروع إنشاء إتحاد فيدرالي لدول شرق إفريقيا، وفي هذا السياق وجه زعماء مملكة بوغندا رسالة إلى السير أندروكوهين تضمنت رفض ملك بوغندا وشعبها لأي مشروع سياسي يهدف إلى توحيد دول شرق إفريقيا[4].

---

1 _ محمد علي القوزي ، المرجع السابق، ص 154

2 – منصف بكاي، الاحتلال البريطاني في تنجانيقا، مرجع سبق ذكره، ص 352.

3 – زاهر رياض، مرجع سابق، ص 400.

4 – منصف بكاي، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 258.

ب- عسكريا:

إن عملية التجنيد لم تستعمل للأغراض العسكرية فحسب، بل لقد استعملت أيضا كوسيلة لتشتيت المجتمعات الإفريقية المغلوبة على أمرها، كما اعتمد البريطانيون في تجنيدهم على القبائل صغيرة الحجم، وفي حالة تساوي هذه القبائل فإن الأهمية تعطى لتلك التي هي أقل تطورا، كما وقع في تنجانيقا إذ أنه تم تجنيد قبيلتي هيهي أو كورية دون غيرها[1].

كما اتبعت بريطانيا سياسات عنصرية وقمعية[2]،كما كانت الحملة العسكرية بشرق إفريقيا إبان الحرب الامبريالية الأولى (1914- 1918) كارثة على كل شرق إفريقيا، فكل طرف استنزف مناطق واسعة من شرق إفريقيا من أجل الحصول على الغذاء للمقاتلين والحمالين واستوجب على كل المناطق توفير المؤن للمقاتلين والحمالين، والجدير بالذكر هو أن نسبة الوفيات في صفوف الحمالين كان ضعف المقاتلين لأن العتاد العسكري والمؤن والغذاء كان يحمل من طرف هؤلاء، وتذكر بعض المصادر أنه بين نصف وثلاثة أرباع المليون قد استعملوا كحمالين خلال الحملة العسكرية، كما كانت الوفيات معتبرة بسبب الأمراض وسوء التغذية، وعليه تشير الإحصائيات الانجليزية الرسمية إلى وفاة أربعة ألاف وتسعمائة وإحدى عشر شخصا بسبب المرض، لأن الكثير من الحمالين لاقوا حتفهم بسبب الملاريا ومما تجدر الإشارة إليه كذلك هو أن الأموات كانوا كثيرين في صفوف الحمالين الذين خدموا الفترة طويلة بعيدا عن أهلهم.

---

[1] – مولود حمروش، مرجع سابق، ص ص 14، 16.

[2] – أ.د. رجب محمد عبد الحليم وآخرون، الموسوعة الإفريقية، لمحات من تاريخ القارة الإفريقية، مج 2، جامعة القاهرة، (1947، 1997)، ص 472.

كما ظهرت في تنجانيقا حركات تمرد وعصيان داخل وحداتها العسكرية وظهور عدة أحزاب وجمعيات من بينها الجمعية الإفريقية لتنجانيقا والحزب الوطني الإفريقي لتنجانيقا بزعامة جوليوس نيريري وكثيرا ما تعرض للمضايقة من طرف الاستعمار البريطاني[1].

_ منصف بكاي ،احتلال البريطاني ،المرجع السابق،ص ص 107،108[1]

الفصل الثالث : السياسة الاقتصادية والاجتماعية البريطانية في المنطقة وانعكاساتها على شعوب المنطقة

01_كينيا:أ_اقتصاديا :(سياسة الأرض، الزراعة، الصناعة والتجارة)

ب_اجتماعيا:(الصحة ، التعليم ، العمل)

02_أوغندا :أ_اقتصاديا ،ب_اجتماعيا

03_تنجانيقا:أ_اقتصاديا،ب _اجتماعيا،

تنجانيقا:

1- اقتصاديا:

- الأرض:

كانت الأرض الوسيلة الوحيدة للإنتاج في كل المناطق التابعة لبريطانيا، حيث كانت قوانين ملكية الأرض تختلف من منطقة إلى أخرى، فبينما ظل الإفريقيون يتحكمون في أراضيهم من العملية في إفريقيا الغربية، حرم معظم الأفارقة من أراضيهم في إفريقيا الشرقية ، فقد ملكت مساحات كبيرة من الأرض في تنجانيقا وأجودها إلى الأجانب إذ [1](البريطانية منهم الهنود، فقد شغلوا أراضي واسعة في تنجانيقا دون أي تغيير من [2](بلغت 52,000 كلم حكومة، وذلك طلبا على مجموعة من حقوق في تنجانيقا عرفانا للخدمة المقدمة من طرف الهنود للإنجليز في اللحاق الهزيمة بالألمان خلال الحملة العسكرية إبان الحرب الإمبريالية الأولى، وبذلك أصبح اليهود منافسين للوطنيين في أراضيهم إلى جانب المستوطنين، فقد تحصل الهنود على قطعة أو قطعتين من 23 قطعة أرض والتي ضمن لهم عقارات ومزارع، وواصل الهنود في شراء الكثير من الملكيات التي بيعت بالمزاد العلني ففي جوان 1924 عندما يقبض 96 قطعة أرض و 79 مزرعة للبيع اشترى الهنود 210 قطعة أرض واشترى أوروبيون إنجليز 301 قطعة وذلك بأثمان منخفضة جدا [3](.

وكل ذلك يتنافى تماما ما كانت تنص عليه سياسة ملكية الأرض بدعوى حماية مصالح أفارقة أولا تنفيذا لما تنص عليه وثيقة الانتخاب البريطاني على تنجانيقا، فقد حدث تنافس

---

[1] - آ.دوبهاون،المرجع السابق، ص 393.

[2] - علي صالح، المرجع السابق ،ص 21.

[3] - منصف بكاي، احتلال البريطاني، المرجع السابق ،ص ص 253، 255.

حاد حول ملكية الأرض بين المستوطنين أجانب وأفارقة رغم أن حق الوطنيين في امتلاك الأرض حق طبيعي لا يمكن لأحد نزعه[1] .

إضافة إلى ذلك مطالب الهنود بضرورة ضمان حقوقهم في تنجانيقا، وذلك عرفانا للخدمة المقدمة من طرف الهنود الإنجليز في إلحاق الهزيمة بالألمان خلال الحملة العسكرية إبان الحرب الإمبريالية الأولى، وتحصلهم على أراضي بدون قيود، وتم اقتراح مشروع استيطان مزارعين الهنود لكنه لم يتم ذلك، ورغم ذلك فقد امتلكوا أراضي ومزارع السيسال في تنجا والتي حققوا من خلالها أرباحا[2] .

- الزارعة:

قبل الانتداب البريطاني على تنجنيقا كان الألمان قد وضعوا أساس للاستغلال الاقتصادي في المنطقة، وفي سنوات ما بعد الحرب حين أصبحت مقاليد الحكم في يد الإنجليز ،وبناءا على ما ورد في وثيقة انتداب بدأت تضاعف الاستغلال الاقتصادي لتنجانيقا[3] بريطانيا بتزويد البلد بالمواد الأولية الزراعية خدمة المصالح الاقتصادية، ولم يمض وقت حتى بدأت تنجانيقا تتحول إلى مزرعة واسعة للمحاصيل التصديرية نذكر منها:

- **السيزال:** استندت الحكومة تركيزها الكبير على السيزال لترفع من قيمة الدخل كونه يعتبر ،وهو نبات تستخدم أليافه في صناعة الحبال، ويزرع في نطاق الساحل من أهم الصادرات[4] الشرقي لتنجانيقا مع امتداد السكك الحديدية، ويلاحظ أن معظم المساحة المزروعة بالسيزال يمتلكها الأجانب قد كان إنتاج موزعا إلى ما يلي:

---

[1] - منصف بكاي، احتلال البريطاني، ص ص 215، 216.

[2] - نفسه، ص ص 252، 253.

[3] - رجب حراز،المرجع السابق، ص 165.

[4] - منصف بكاي، الحركة، المرجع السابق ص 188.

الدولة	كمية محصول الناتج 1956	النسبة المئوية
الإنجليز	58.173 طن	% 31.22
الآسيويين	44.698 طن	%24.06
الإفريقيون	1.27 طن	%0.55

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ اختلاف نسبة إنتاج بين الوطنين والمستوطنين إضافة إلى أجناس أوروبية أخرى مثل اليونانيون، السويسريون، الإيطاليون، الألمان كلهم أنشئوا مزارع من أجل زراعة سيزال في تنجانيقا[1] .

2- البن: حضرت بريطانيا على الأفارقة زراعة البن[2]، كونه يلي السيزال في الأهمية الاقتصادية للبلاد ويقوم الأوروبيون بزراعته في منطقة تنجا، وفي المرتفعات الجنوبية فالتربة هناك نصبته ويقوم الوطنيون الإفريقيون بزراعته على الساحل الغربي (بحيرة فكتوريا) ويعتبر من أكثر الغلات النقدية.

3- القطن: تنتشر زراعته أكثر في مقاطعة بحيرة فكتوريا،كما يزرع في العديد من المناطق أخرى في تنجانيقا، ويقوم الوطنيون باستشارة الحكومة بزراعة القطن وهو أهم صادرات تنجانيقا، وتدفع الحكومة ثمن القطن مقدما للزراع ويتزايد الناتج تدريجيا كل عام حيث كان الناتج عام 1950حوالي 38,291بينما كان الناتج عام 1957حوالي 151,222بالة وكانت البالة حوالي 400 رطل.

---

[1] – علي صالح، المرجع السابق، ص 25

[2] – أ د، رجب محمد عبد الحليم، الموسوعة الافريقية ،لمحات من تاريخ القارة الافريقية ،المجلد2 ،جامعة القاهرة اليوبيل الذهبي ،لمعهد البحوث والدراسات الافريقية،(1947،1997)، ص 472.

– **الشاي:** يهتم الأوروبيون بإنتاجه لتصديره إلى خارج تنجنيقا، وأهم مناطق إنتاجه تنجا، وأرينجا، ويصدر جزء كبير منه إلى إنجلترا وكذا الولايات المتحدة وكينيا.

– **الدخان:** يشرف على مزارعه الأوروبيون وذلك على المرتفعات الجنوبية ويستهلك معظم الناتج محليا[1].

هذا إلى جانب جوز الهند الذي أهملت الحكومة البريطانية زراعته على حساب محاصيل أخرى، ويقومون بتجفيف ثمار جوز الهند وتصدير الكوبرا[2].

وقد واجه السكان الوطنيين لتنجانيقا عدة صعوبات في عهد الإدارة البريطانية، فكانت الزراعة الإفريقية غير منتضمنة بسبب نقص البذور الجيدة وغياب أسواق وبعد المناطق ومساحات وتميزت سياسة التسويق البريطانية بإهمالها لهذا الزراعية عن الطريق والسكك الحديدية[3] المجال، حيث طبقت الحرية الاقتصادية بدرجات متفاوتة، والواقع أن مجالس التسويق لم تظهر إلا في أواخر الأربعينات أو الخمسينات، وقد اعترف القانون بتعاونيات التسويق في تنجنيقا عام 1932 لكنها بقيت حبرا على ورق[4].

الصناعة:

إهتمت السلطات البريطانية في بداية الأمر بإستخراج مواد التصنيع ومن بين هذه المواد الأولية: (الخام): الألماس: ويستخرج من منطقة تمتد على طول حدود مقاطعة

---

[1] – علي صالح، المرجع السابق، ص ص 24، 26.

[2] – الكوبرا: محصول استوائي ذو شكل كروي يحتوي على سائل حليبي لذيذ الطعم يستعمل في صناعة الحلويات، صابون الطلاء، منصف بكاي، تنجنيقا، المرجع السابق، ص 225.

[3] – نفسه، ص 248.

[4] – أدوبواهن، المرجع السابق، ص 414.

فيكتوريا، وتبلغ كمية الصادرات من هذا المعدن ما يوازي أربعة مليون جنيه أي 4000 قيراط سنويا.

الذهب: ينتشر في جهات كثيرة من بينها " جيتا " و " موسوما " في مقاطعة البحيرة وفي مناجم " لويا " بالقرب من مدينة " مباندا "، وتتذبذب كمية الذهب المصدرة من عام الى عام اخر وقد صدر عام 1953 بما يقرب من مليون جنية.

الرصاص: تنتشر مناجم الرصاص قرب مدينة " مباندا " التي مد به الخط الحديدي حتى يمكن نقل الخام إلى مراكز استغلال المعدن، بالإضافة إل الميكا تعتبر تنجنيقا أغنى بلاد العالم برواسب الميكا الجيدة[1].

كما أن السلطات الاستعمارية لم تكن تنظر للبلاد إلا كسوق تجاري ومصدر للمواد الأولية، ولذلك قررت في العشرينات من هذا القرن تبني سياسة تهدف إلى عدم تصنيع البلاد لأن الصناعة ستتسبب في خراب المجتمع الإفريقي حسب رأي السلطات البريطانية التي كانت في الظاهر تبني سياستها على كون الصناعات التقليدية والإمكانيات البدائية الغير قادرة على منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية.

وفي سنة (1914- 1918) شرعت السلطات الاستعمارية في بعث صناعة النسيج وصناعة العجلات واستخدمت جذور الأشجار المحلية في إنتاج أجود أنواع الصبغ، كما استخدم المطاط الذي جمع من طرف المزارعين في صناعة العجلات[2].

وتسير الصناعة في تنجانيقا بخطى متعثرة حتى يضمن المستعمر بقاء الصناعة متأخرة، كما تعمدت الإدارة الاستعمارية إلى مد يد المساعدة الواجبة نحو تنمية الصناعات المحلية

[1] – علي صالح ،المرجع السابق، ص 28.

[2] – منصف بكاي، الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص 269.

مثل صناعة النسيج الناشئة والتي من شأنها أن تستوعب الكثير من الأيدي العاملة وترفع بالتالي مستواهم[1].

وكذلك من بين الصناعات التي اكتشفت في تنجانيقا مناجم الفحم بالقرب من شواطئ بحيرة نياسا[2]،والتي تركت عاطلة فيما بعد لا يستخرج منها شيئا وذلك لأن تصدير الفحم للخارج لن يعود بالفائدة على المستعملين لكثرة نفقات نقله[3]،غير أن صناعة المناجم أصيبت بأضرار بالغة بسبب نقص القوى البشرية وركزت اهتماما على استخراج المواد الثمينة مثل الماس والولفرام[4].

كما نجحت مجموعة من المزارعين في صناعة العجلات بالإضافة إلى إنتاج الوقود المشتق من أشجار جوز الهند، ومن بين النشاطات الصناعية نذكر أربعة مطاحن وستة مصانع خاصة بانتاج الصابون، 14 مصنعا للمجوهرات، مصنع التبغ[5].

لقد حرصت الإدارة الاستعمارية بأن تقف وراء الأقلية الغير إفريقية و أن تضع العراقيل في التنمية الاقتصادية وتقف في سبيل أي اتجاه إفريقي نحو التنمية الصناعية، والدليل على ذلك أن الصناعة مثلا اقتصرت على المراحل الأولية، وعلى قدر ضئيل من الصناعة البدائية وذلك راجع إلى أن الاستعمار الذي يقوم بتصدير جميع المواد الخام المستخرجة من البلاد إلى الخارج[6].

---

[1] – علي صالح، المرجع السابق، ص 19.

[2] – منصف بكاي، الاحتلال البريطاني، المرجع السايق، ص 269.

[3] – علي صالح، المرجع السابق، ص 19.

[4] – رجب حراز، المرجع السابق، ص 195.

[5] – منصف بكاي، الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص 270.

[6] – علي صالح، المرجع السابق، ص 18، 19.

أما بالنسبة للمواصلات: فنشأت في بادئ الأمر لتخدم أغراض الاستعمار الألماني، أما الخط الحديدي الممتد من دار السلام إلى كيجوما فقد مد لأغراض حربية وقد مد فرع من طابورا إلى موانزا على بحيرة فكتوريا، وكذلك من خط حديدي جديد من ميناء مطاورة نحو الداخل لخدمة المصالح الزراعية في الجنوب ويمكن القول أن المواصلات ليس القصد منها خدمة الشعب فهي تخدم فقط لأغراض تجارية وحربية، بالإضافة إلى إنشاء طرق برية بأقصى سرعة وذلك من أجل نقل الأسلحة والقوات العسكرية.[1]

إن السياسة البريطانية في الميدان الصناعي والمواصلات هدفت أساسا إلى المحافظة على مصالحها وجعل البلاد منتجة للمواد الأولية تغذي مصانعها في بريطانيا.

2- اجتماعيا:

_السكان : يبلغ عدد السكان في تنجنيقا نحو09مليون نسمة ويكون الافريقيون بهذا اكبر نسبة من السكان و الباقي هم اقليات مختلفة ، ويبين الجدول الآتي ذلك:[2]

السكان	العدد
الإفريقيون	10,500,000
الهنود	95,000
العرب	60,000
الأوروبيون	21,000
المجموع	10,676,000

[1] - علي صالح، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

[2] _ نفسه،ص 30

تزايدت هذه الهجرة فور الانتداب البريطاني بتشجيع من السلطات الحاكمة ، حيث أصبحت الحكومة تتدخل لحماية مصالح الأجانب منهم الهنود الذين تم إعطائهم صلاحيات واسعة في جميع المجالات[1]، وقد كان للأقليات الهندية والعربية دورا كبيرا في المجال التجاري، حيث أسس الهنود مراكز تجارية هامة ، وامتلكوا مساحات واسعة من الأراضي ،إلى جانب الأوروبيون التي أرجعت لهم السلطات الحاكمة كافة الصلاحيات[2].

- الجانب الصحي:

يعود امتداد السلطات البريطانية بالجانب الصحي سنة 1917، وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى شرعت السلطات البريطانية في استرجاع المستشفيات التي كانت تحت إشراف الحكم العسكري حيث أجرت بعض التعديلات الطفيفة في مجال الصحة، وتنظيم مجال الوقاية[3].ولكن رغم ذلك فقد أهملت صحة الإفريقيين، فتركت المجال لبعض الجمعيات الخيرية التي أقامت مستوصفات تخص أفرادها، وأبناء طائفتها بالدرجة الأولى، كما سمحت الحكومة للمبشرين بإنشاء المستوصفات بحيث يكون الطبيب والممرض من المبشرين الذين يحاولون القيام بالتبشير أثناء معالجة الإفريقيين، وتلقينهم أفكارا عن النصرانية، ويحسنون الخدمة لمن اعتنق الديانة النصرانية[4] .

وإن الظروف السوسيوا اقتصادية وعدم اهتمام بالوقاية ساهمت بشكل كبير في انتشار الأمراض بالمنطقة التي تهدد صحة السكان نجد منها:

أ- أمراض النوم: (Trypanosoma phodesiens) تنقله ذبابة التيسي تيسي وظهر هذا

---

[1] _محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 59

[2] _علي صالح ، المرجع السابق ، ص 31

[3] _ منصف بكاي، الاحتلال البريطاني ،المرجع السابق، ص 318.

[4] - محمود شاكر، المرجع السابق، ص 73،74

المرض في ثلاث أقاليم منها: منطقة بحيرة تنجانيقا، منطقة مجاورة لواد روفوما وغيرها من المناطق.

ب- الملا ريا أوحمى المستنقعات: وقد انتشر هذا المرض إبان الحملة العسكرية بشرق إفريقيا.

ج- ديزونتري (dysentry): انتشر هذا المرض في تنجانيقا بمجرد استسلام الإنجليز مقاليد الحكم في البلاد، ويعود سبب هذا المرض لقلة النظافة وانتشار ذباب الناقل للأمراض[1].

ومما تجدر إليه الإشارة أن هذا القطاع قد عان من نقص فادح في الإطارات ووسائل التجهيز[2]، بحيث يوجد في تنجانيقا 223 طبيبا حرا تستخدم منهم الجمعيات التبشيرية 47 طبيبا، وبحيث يوجد 52 مستشفى حكومي، وقد خصص الإفريقيون سرير واحد لكل ألف نسمة بينما سرير واحد لكل ثلاثة مائة أوروبي، بينما خصصت البعثات التبشيرية في مستشفياتها 3433 سرير للإفريقيين، وهنا تبين لنا أن الحكومة الاستعمارية أهملت الوطنيين في حقهم في العلاج لتضعهم في أحضان المستشفيات التبشيرية التي كانت تهدف إلى تنصيرهم لا معالجتهم[3].

كذلك فإن الحكومة تجاهلت هذا القطاع لأنها كانت منهمكة ومركزة على العمليات العسكرية بشرق إفريقيا، وهذا فإن كل الموارد المالية كانت متجهة لهذه الحملة العسكرية بشرق إفريقيا فلم تعطي أهمية لهذا الجانب حيث أنه كان يتواجد في تنجانيقا جراح واحد للأسنان بدار السلام فجراحة الأسنان كانت مهملة، وهذه أبسط الحاجيات الصحية، وتوظيف جراح واحد في كافة البلاد دليل على ذلك، وكانت دائما تبرر مواقفها بنقص الموارد المالية والإطارات،

[1] – منصف بكاي، الإحتلال البريطاني ،المرجع السابق ، ص ص 319، 328.

[2] – نفسه، ص 333.

[3] – زاهر رياض، المرجع السابق، ص 344.

وكل ذلك يتعارض مع ما نصت عليه وثيقة الانتداب البريطاني على تنجانيقا التي أكدت على ضرورة تحسين الجانب الاجتماعي للأهالي بما في ذلك رفع مستوى المعيشة، وبناء على ذلك فقد خصصت الحكومة سوى 23% من النفقات لقسم الصحة، وما يعادل 1.4% لقسم الوقاية، وعليه فإن قسم الصحة بصفة عامة لم يحضى بعناية كبيرة مقارنة بالأقسام الأخرى التابعة للحكومة[1].

- **التعليم:**

قبل خضوع تنجانيقا للانتداب البريطاني وضع الألمان برنامجا لتعليم الإفريقيين عندما كانت تنجانيقا مستعمرة لهم لكنها لم تحقق ما كانت ترسو إليه وقد تضاعفت المدارس حين وضعت البلاد تحت الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى[2]، والتعليم في تنجانيقا في ظل الانتداب البريطاني نوعين أحدهما تابع للحكومة وثانيهما تابع للبعثات التبشيرية المسيحية.

أ- **التعليم التابع للحكومة:** واجه التعليم في بداية الانتداب بريطاني لتنجانيقا عدة صعوبات منها نقص الموارد المالية والمشاريع التربوية وتحطيم مدارس البعثات التبشيرية التابعة لألمانيا فقد أثر هذا على القطاع، وفي سنة1919 عينت السلطات مديرا لقطاع التعليم هو ريفرس سميث، لكن عرف هذا القطاع نقص فادح في الإطارات التي فضلت الأعمال الحرة عوض التدريس وقد بلغت هذه المدارس سنة 1924 حوالي 65 مدرسة، وقد ساهم الأهالي ببناء 10 مدارس بنفقاتهم الخاصة متفرعة في شمال وجنوب وغرب تنجانيقا.

ومن أسباب انخفاض المدارس والمتعلمين في تنجانيقا ما يلي:

- نقص إطارات (معلمين) والمواد المالية.

---

[1] - منصف بكاي، الإحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص ص 335،337.

[2] - محمد شاكر، المرجع السابق، ص 69.

– مخلفات الحرب العالمية الأولى وما نتج عنه من تخريب.

– تعمد السلطات الاستعمارية للإبقاء حالة التجهيل لتسهل عملية استغلال أفارقة، وتمثلت المدارس الحكومية في ما يلي[1]:

– **مدرسة الطوائف:** كان يجري بها التعليم باللغة انجليزية مخصصة للهنود ومع مرور الوقت بدأت الحكومة تقدم الإعلانات لأربع مدارس للطوائف إسماعيلية، وتهدف هذه المدارس لتعليم التلاميذ ومدى ارتباطها بالحكم الانجليزي.

– **المدارس المركزية:** عندما استقر الوضع للإنجليز في تنجانيقا عام 1925 أعلنت حكومة بإنشائها في مدينة دار السلام مدارس للطوائف الهندية، وفي سنة 1932 افتتحت مدرسة في تنجا وأخذت الحكومة بذلك مساعدات صغيرة تؤيدها الحكومة الاستعمارية وتدعمها[2].

ويكون التعليم في هذه المدارس في قطاع الصناعة،و للحصول على شهادة يجب دراسة أربع سنوات وتعرف الشهادة (VI)بإشراف أوروبيين بمساعدة أفارقة.

وتقوم المدارس وفق مناهج لإعداد التلاميذ ليتحصلوا على شهادة التأهيل كحرفيين ومزارعين، وتمكنهم هذه الشهادة من الحصول على وظائف في إطار خدمة الأفارقة إلى جانب التكوين في التجارة ويعود اهتمام السلطات الاستعمارية بالجانب التعليمي الصناعي إلى تكوين طبقة من الحرفيين لتدعيم القطاع الاقتصادي لا غير.

– **المدارس الابتدائية:** خصصت هذه المدارس لأبنا ء الفلاحين كون أن اقتصاد البلاد غلب عليه الطابع الفلاحي واحتوت البرامج التعليمية على القراءة والكتابة ودروس الزراعة، وتعليم

[1] – منصف بكاي،الاحتلال البريطاني ،المرجع السابق،ص ص358 361

[2] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 69، 71.

فن البستنة والهدف من ورائها تشجيع الأهالي على الاهتمام بالزراعة من أجل رفع مداخيل الحكومة.

– **المدارس التابعة للبعثات التبشيرية:** وجدت البعثات التبشيرية في تنجانيقا قبل التواجد الامبريالي بفتح مراكز لها بموافقة رؤساء القبائل جاهلين تأثير هذه المدارس، حيث وصل عددها في 1914 إلى 490 بعثة تبشيرية، لكن تراجعت نوعا ما بعد دخول إنجليز المنطقة بسبب طرد البعثات التبشيرية الألمانية[1]،حيث لا تخلو أي منطقة وسيطر عليها الأوروبيون من مدرسة تبشيرية بهدف نشر الثقافة الأوروبية، فقد كثرت هذه المدارس في تنجانيقا وتلقت إعانات كافيه، لتقوم بتأسيس المدارس ولا يقبل فيها إلا من اعتنق الديانة النصرانية ووجدت في تنجانيقا أكثر من 20 مدرسة تبشيرية[2]نجد منها ما يلي:

1– المدارس التابعة للبعثات التبشيرية المسيحية البروتستنتينية:

أ– المدارس التابعة لبعثة الجامعات إلى وسط إفريقيا.

ب– جمعية بعثة الكنيسة Church missionary socity.

ج– جمعية بعثة لندن.

د– البعثة الإفريقية Aprica Mission.

هـ– بعثة مورافيا.

2– المدارس التابعة للبعثات التبشيرية المسيحية الكاثوليكية:

أ– الآباء البيض White Flatters.

[1] – منصف بكاي، تنجانيقا، ص ص 364، 370.

[2] – محمود شاكر، المرجع السابق، ص ص 72، 73.

ب- بعثة نيانزا.

ج- بعثة أونياني Unyanyembe.

د- أباء الروح الطاهرة The order of the holy ohost.

هـ- الآباء الكابوتشيون السويسريون.

و- الآباء البندكتيون السويسريون.

ومهما اختلفت هذه البعثات إلا أنها تهدف إلى تمسح أكبر عدد ممكن من الأهالي الأفارقة، كما غلب على تعليم البعثات التبشيرية المسيحية ومنظوماتها التربوية الجانب التطبيقي لاسيما الدروس المكثفة في الزراعة والصناعة بغرض خدمة اقتصاديات المستعمرين لا غير، فعلى العموم لم يحظى قطاع التعليم بالعناية الكافية من طرف السلطات، حيث ركزت على توفير تعليم ابتدائي دون توسيع مجال التعليم الثانوي أو العالي لأن السلطات الاستعمارية كانت تخشى من ظهور نخبة، وعليه لم تستطيع الحكومة توفير التعليم إلا لربع سكان البلاد[1].

_ **الشغل** : من مظاهر الاستبداد البريطاني في مجال الشغل أن سلطات الانتداب البريطانية قد أباحت للإنسان الأوروبي باستعمال الطبقة الشغيلة مجانا في أوقات لاتخضع لأية رقابة من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية وتطويرها ، ولقد استعملوا وسائل متعددة للحصول على اليد العاملة من أجل إغناء رجال الأعمال ومن بين هذه الوسائل :

_ استعمال الرقيق

_الضغط عن طريق فرض الضرائب

[1] – منصف بكاي، الاحتلال البريطاني، المرجع السابق، ص ص 372، 385.

_ تجريد الأهالي الأفارقة من أراضيهم

_ مساهمة حكام الأقاليم في البحث عن اليد العاملة وتسليمها لمختلف المؤسسات

وكل هذا يتنافى ما تضمنته وثيقة الانتداب في المادة 05 التي تقضي على ضرورة حماية الأهالي الأفارقة من التجاوزات ، وإجبارية توظيفهم بالقوة [1]، كما حاول العمال الإفريقيون في تنجانيقا تأسيس نقابة لهم ،وفي عام 1933قام نحو12000عامل بمناجم الذهب في لوبا بإضراب من اجل رفع الأجور وتحسين ظروف العمل والأحوال المعيشية إلا إن القوات الاستعمارية رفضت ذالك وشلت حركة الإضراب و فرضت الحكومة منذ ذالك الحظر على جميع النقابات حتى لجأت السلطات الاستعمارية على إطلاق الرصاص على عمال الأرصفة في ميناء تنجا المضربين[2].

كما عان العمال الأفارقة من سوء التغذية ،ولم توفر لهم الرعاية الصحية في حال إصابتهم في مكان عملهم ،وكان الكثير منهم يلقى حتفه نتيجة الأوضاع المزرية التي كان يعيشها العمال الأفارقة حيث أنهم مجبرون بالقيام بأي عمل يكلفون بهمن طرف الملاك حتى ولو كانت فوق طاقتهم[3]

ويخلص الدارس في النهاية إلى استخلاص ملاحظة هامة تتجلى في كون أن هدف الحكومة في الجانب الاقتصادي هو جعل الاقتصاد الإفريقي من (صناعة وزراعة وتجارة) كله قابل للتصدير ، اماهدف بريطانيا في الجانب الاجتماعي هو مسح الحضارة الإفريقية ونشر الحضارة الأوروبية عن طريق التعليم والجمعيات التبشيرية.

---

[1] منصف بكاي ، تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني (1919،1929) أطروحة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، سبتمبر، 2002ص ص239،231

[2] رجب حراز ،المرجع السابق،ص ص،188 189

[3] منصف بكاي، تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني ، المرجع السابق ، ص 337

إن تنوع شرق إفريقيا بالثروات المعدنية والمواد الأولية والأراضي الزراعية والمناخ المعتدل الذي يناسب الجو الأوروبي أدى إلى استيطان الأوروبيين في شرق إفريقيا واستغلال ثرواتها أبشع استغلال والنهوض بالاقتصاد الأوروبي.

01_كينيا:

أ _ اقتصاديا

_ الأرض:

أجبرت الإدارة البريطانية الشعب الكيني على ترك أراضيه ثم حشرتهم في مناطق محجوزة لا يكفي إنتاجها وطبقت نظام ضريبة الرؤوس[1]. حيث اعتبرت من بلدان افريقية التي عانت مشكلة ملكية الأراضي وذلك لملائمتها للاستيطان الأوروبي حيث استقر الأوروبيون في مرتفعات كينيا وفقا لتاريخ حقوق الأرض سنة (1888) حين بسطت بريطانيا نفوذها على البلاد ، وفي سنة (1900) وضع السير تشارلز ليون الذي عين مندوبا و نص قانون يقضي بنقل الأرض إلى أيدي البيض ورأى انه من الضروري استغلال الأراضي الخالية من السكان وهدف من وراء ذالك تكوين طبقة ارستقراطية من ملاك الأرض عن طريق القوانين تكون لصالح الرجل الأبيض منها[2]:

_ محمود السيد ،المرجع السابق ص 43[1]

_ إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ،ص ص 58 ، 59[2]

_ قوانين ابتكرتها الحكومة البريطانية في حق انتزاع الأراضي الزراعية لأي غرض كان وهو استغلال مباشر [1]

_ نظام المخصصات وهو نظام المتبع في جنوب إفريقيا وهو يقضي بتحديد مساحات للسكان الوطنيين وشرعت حكومة عقب ذلك إلى منح أراضي للمستعمرين الجدد ومن ضمنها إنشاء وطن قومي لليهود عام (1902) وهذا النظام يتعارض مع نظام الحياة الرعوية والزراعية التي يمارسها أهل البلاد كون إن حرفة الرعي تستلزم التنقل في مساحات كبيرة كما كانت الزراعة في معظم الأحيان من النوع المتنقل وهذا مايفسر لنا الادعاءات الكاذبة بالأرض الغير مشغولة

_ كما طبق النظام الإقطاعي باعتبار أن الأراضي ملكا للتاج البريطاني والوطنيين مستأجرين لها وتمثل في القوانين التالية :

01 _ قانون أراضي التاج (1902) : قانون يعطي الحق للحاكم ببيع الأراضي وتأجيرها لمدة (99) سنة وعند الانتهاء من المدة تعود الأراضي للحكومة ، وقد انتهجت هذه السياسة الاستعمارية لحاجة المستعمر للموارد في كينيا ، وقد حفظ هذا القانون حقوق الوطنيين كما زعموا ، لكن تزايدت هبات الأرض مابين (1902 و1903) نتيجة تسارع هجرة البيض إلى كينيا مما ترتب عنها متاعب إلى قبائل كينيا ، وبعد عام من ذالك أي (1904) صدر قرار يضمن للمستوطنين احتلال المناطق الجبلية في كينيا وترك مناطق أخرى للوطنيين

02 _ قانون أراضي التاج (1915) :طرأ على السياسة البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية تغيرات في سياسة الأرض، فلم يكتفي المستوطنين في كينيا من استغلال الوطنيين فطالبوا الحكومة البريطانية للتدخل فصدر قانون (1915) وهو يؤكد مضمون القانون الأول

---

[1] _ لجنة كتب سياسية ، إفريقيا والاستغلال الاقتصادي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص 40

لسنة (1902) لكن يضيف إن كافة الأراضي التي تركت لاستغلال الأهالي التابعة لأراضي التاج أيضا ، كما عدلت نصوص و قوانين البيع والإيجار في القانون الأول نتيجة لجهود الاروبيين المزعومة فأصبحت مدة الإيجار (999) سنة والتي لا تزيد مساحتها عن (5000) وهذا التأجير لا يختلف عن التمليك [1]

وفي سنة (1933) وعملا بتوصيات لجنة التحقيق في أراضي كينيا التي يرأسها السير ويليام ، أقدمت الحكومة البريطانية لدعوى الأغلبية الأهلية والأقلية البيضاء على توزيع أحسن الأراضي وأجودها على الاروبيين والتي تزيد مساحتها عن (43000) كلم مربع وسميت بأراضي النجود البيضاء التي لايحق لإنسان غير أوروبي امتلاكها[2]

كما صدر نص آخر وهو حق الحكومة في تعديل أجرة الأرض على كل ثلاثين عاما وكانت أجرة الفدان الواحد سنة (1945).(20) شلنا، ولم يكن الأوربيون المستوطنون يزرعون كل هذه الأراضي ، إذ يبين الجدول التالي مساحة الأراضي التي يملكها المستوطنون ونسبة مايستغلونه منها في فترة مابين (1922_1925) :

السنة	المساحة المملوكة بالفدان	المساحة المزروعة	النسبة المئوية
1922	2,804,1,8	234,055فدان	%6,15
1923	3,985,271	274,219ف	6,88 %
1924	4,192,721	346,988ف	8,28%
1925	4,420,572	392,628ف	8,28 %

[1] _ إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 60،62.

[2] _ عبد الحميد زوزو ،تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا ، بن عكنون ، الجزائر ، (1997)،ص ص 40 ،41

ويبين هذا الجدول مايملكه المستوطنين الاروبيين من أراضي زراعية تفيض عن حاجاتهم أكثر من عشرة أضعاف بينما يعيش السكان الأصليين في ضيق وفي مناطق محجوزة ومن جهة يعيش هؤلاء الاروبيون في مساحة (11,859)كلم مربع[1]والإفريقيين أي السكان الأصليين يعيشون في اكتضاض والبالغ نسبته من 107 إلى 200نسمة في كم المربع [2]

وكانت الحكومة البريطانية تقدم المساعدات للمستوطنين الاروبيين ، وذالك من اجل مساعدتهم على استغلال الأراضي وحمايتهم ، وما يلاحظ هو التفرقة بين المستوطنين والأوروبيين في جانب الأرض . في منح المستوطنين مساحات كبيرة وخصبة تتوفر على المياه حتى كانت تسمى الأراضي المرتفعة البيضاء فهي أخصب الأراضي الزراعية في كينيا عكس تلك التي يملكها السكان الأصليين خاصة إقليم الماساي حتى أصبحت تعرف بالأراضي القاحلة الجرداء [3]

_ الزراعة

اتسم الاقتصاد الكيني قبل الاستعمار بطابعه التقليدي ، الذي يهدف إلى إشباع حاجات القبائل التي كانت إما رعوية أو زراعية ، فكانت الملكية الفردية إلا بعد قدوم المستوطنين البيض الذين حولوا مساحات كبيرة إلى مراعي للماشية[4]، إذ تعتمد ثروة كينيا و رخائها الاقتصادي على الإنتاج الزراعي ، وفي ضل وجود الأوروبيين المستوطنين كانت تزرع

---

[1] _ إبراهيم الأسيوطي محمد ،المرجع السابق ،ص 66

[2] _ عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 41

[3] _ إبراهيم الأسيوطي ، المرجع السابق ، ص 66

[4] _ محمد الطاهر بنادي ،الحركات الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن العشرين دراسة حالتي كينيا و غينيا رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر،(غير منشورة) ، جامعة بوزريعة، (2009،2010)ص113

محاصيل البن و الذرة والسيسيل في إقليم المرتفعات [1]وضلت هذه الزراعة محتكرة على المستوطنين فقط. و حرم على الإفريقيين زراعة البن الذي يعد أكثر المحاصيل ربحا إلى غاية ثورة الماوماو ، كما لجأت الإدارة الاستعمارية إلى تعزيز مصالح المستوطنتين على حساب السكان المحليين حيث أصدرت مشروع الإشراف على الذرى الصفراء عام 1936 الذي يحدد فيه صلاحية بيع و شراء هذا المحصول بأسعار محددة حيث خصصت الحكومة سوقا خاصة به وقد قسمت السوق إلى مجمع داخلي ، ومجمع للتصدير وخصصت للإفريقيين ربع المجمع الداخلي من السوق وحصل الاروبيين على ثلاثة أرباعه [2]

وضلت المزروعات النقدية في أيدي المستوطنين لما فيها من أرباح مثل البن، السيسل ، الشاي حيث يقع عبئ العمل الزراعي اليدوي في الغالب على عاتق الإفريقيين ، فقد كان في تصريح السير ادوارد سنة 1926للمستوطنين البيض أن يقتصروا على زراعة الغلات التي لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة مثل الذرة و القمح، لكن لم يتم العمل بهذا طويلا ثم رجعوا من جديد سعيا وراء الكسب الوفير [3]

كما كانت المساحات الزراعية مخصصة للهنود في الإقليم الساحلي المنخفض أما الوطنيين فنظرت إليهم الإدارة البريطانية كعامل اقتصادي في توفير اليد العاملة فقط ،وقد كان المستوطنين ينظرون إلى الوطنيين كمنافسين لهم في الإنتاج الزراعي [4]، لا سيما في إنتاج الحبوب لكن سرعان ما لجأت فيه السياسة الاقتصادية إلى تدعيم المستوطنين و إشراكهم في

---

1 _ إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص 73

2 _ ادوبواهن ، المرجع السابق ، ص ص 405 ، 406

3 _ إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص 74

4 _ حمدي الطاهري ، إفريقيا بين الاستعمار والاستقلال ، الجزء الأول ، (إفريقيا تحت نير الاستعمار) ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 01(1418هـ _1998) م، ص 64

إنتاج المحاصيل ذات العائد النقدي وذلك من اجل الحد من دور المنتجين الإفريقيين وحصرهم في أضيق نطاق ممكن [1]

وبتطور القطاع الزراعي في كينيا أصبح يساهم بأكثر من 4/3 من مجموع الإنتاج إلا أن عملية الاستثمار الاقتصادي كانت نتائجها لحساب المستوطنين البيض اذ انتعش اقتصادهم على حساب إنتاج الوطنيين [2]

كما استغلت الغابات التي تعتبر موردا هاما حيث تحتل أخشابها المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، وتصدر للأسواق الأوروبية والأمريكية ، حيث تستعمل في صناعة الأثاث أو استغلال أخشابها في المناجم[3]

_ الصناعة :

لقد تم توجيه الرأس المال الأوروبي إلى الاستثمار في قطاع الصناعة ، كالتنقيب عن المعادن لكنهم لم يحصلوا على خدمات كبيرة ، وبذلك استقدمت الحكومة الاستعمارية بعض الجيولوجيين الأمريكان للمساهمة في عملية التنقيب ، وقد تم الاستيلاء على المعادن 50 من قيمة الثروة المعدنية المستخرجة من كينيا% مثل كربونات الصوديوم وتحتل نسبته ويأتي بعد ذلك الذهب الذي استخرج لأول مرة سنة 1928 وهو أول عام استغلت فيه الثروة المعدنية في كينيا واستخرج سنة 1939 حوالي 2,100 كيلو جرام من الذهب ، إضافة إلى استغلال مادة الكيانيت واستخدامها في الصناعة وصدرت منه كميات وبالنسبة إلى ديانوميت فاحتكرت الحكومة إنتاجه وكانت تستخرجه بكميات كبيرة حيث ارتفعت من 2,189 سنة

_ آدوبواهن ،المرجع السابق ، ص 403[1]

_ حمدي الطاهري ،المرجع السابق ،ص 64[2]

_ إبراهيم الأسيوطي محمد ،المرجع السابق ، ص 78[3]

1949 إلى 4,831 سنة 1955، إضافة إلى النحاس و البترول [1]،كما تحكم التمييز العنصري في مجالات الصناعة و التجارة في كينيا ، فمن اجل حماية الرجل الأبيض من منافسة الإفريقيين ، منعت السلطات الاستعمارية أبناء البلاد من العمل في التجارة الخارجية أو التجارة بالجملة في داخل البلاد أو التصنيع أو التسويق بالمحاصيل التصديرية ، كما رفضت منحهم مساعدات مالية [2]، وعندما قامت الإدارات الاستعمارية بتأميم صناعة التعدين في كينيا واستبعد الإفريقيين من هذا المجال حيث قال مسؤول كبير في وزارة المستعمرات البريطانية رسميا :" ليس هناك أي سبب يبرر تخصيص قيمة الناتج من المعادن للأهالي لأنهم لم يلعبوا أي دور في إنماء هذه الصناعة "

ويمثل الجدول التالي قيمة صادرات المعادن في كينيا :

البلد	كينيا						
السنة	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935
قيمة الصادرات	10,0	7,0	8,0	8,0	9,0	7,0	6,0

حيث إن الإسهام الكبير للمعادن في قطاع التصدير وجميع أرباح هذه الصناعة تحول إلى العواصم الاستعمارية لتثري المساهمين في الخارج أو لتستخدم في إنماء الاقتصاديات الغير الإفريقية[3]

_ إبراهيم الأسيوطي محمد ،المرجع السابق ، ص 80[1]

_ رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 178[2]

_ آدوبواهن ، المرجع السابق ، ص ص 410، 413[3]

02 _ اجتماعيا

لم تمارس سياسة التمييز العنصري في كينيا في المجالات السياسية أو الاقتصادية فقط بل تعدتها إلى المجالات الاجتماعية كذلك ، إذ كان محرما على الإفريقيين أن يركبوا العربات المخصصة للرجل الأبيض ، حيث تحمل لافتات كتب عليها " للبيض فقط " ، وحتى الأماكن العامة مخصصة للجلوس تحمل هذا الشعار ، ففي كينيا اكتسب التمييز العنصري حماية قانونية إذ أعلن فيها صراحة أن الإفريقيين مواطنون من الدرجة الثالثة [1]

_ السكان : إلى جانب سكان الوطنيين نجحت الدعاية التي بثتها السلطات الاستعمارية للترويج لفكرة الزراعة استيطانية في هدف اجتذاب العديد من المستوطنين الأوروبيين من مغامرين و مزارعين على حد سواء وفي عام 1903 لم يكن يوجد في كينيا أكثر من596 أوروبيا أما بعد سنتين فوصل إلى كينيا 954 أوروبيا وفي عام1914ارتفع العدد إلى 5438 ثم قفز إلى 16663 أوروبيا وفي عام 1929 تمكنوا من الحصول على العديد من الامتيازات[2] .

ويتراوح معدل هجرة الأوروبيين لكينيا بين 4000و5000الاف سنويا ويتساوى في هذا العدد الأوروبيين و الأسيويين، ويمثل الجدول التالي نسبة الهجرة إلى كينيا في منتصف سنة 1955:

نسبة الهجرة	أوروبيون	إفريقيون	الهنود	العرب	أقليات أخرى
سنة 1955	52,400	5,815,00	144,100	31,600	4,900

_ رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 178[1]

_ آدوبواهن، المرجع السابق ،ص 395[2]

احتل الأوروبيون مركزا سياسيا و اجتماعيا يميزهم عن المواطنين الافريقين وبهذا أراد أوروبيين تكوين مجتمع مختلط،وفي نظرهم هو إقامة مجتمع إفريقي جديد تقوم بذالك العناصر الأوروبية بقيادة هذا المجتمع[1]

_التعليم : لقد مست التفرقة العنصرية الخدمات العامة كالمدارس وهنا التفرقة أو التمييز العنصري موجه فقط ضد الإفريقيين الذين يأملون أن المدارس قد تهيا لأولادهم حياة أفضل وقد استعدوا بأنفسهم ليتحملوا مسؤولية الحكم الذاتي ، بينما يوجد التعليم إلزامي للاروبيين ولا يوجد عند الإفريقيين حيث تنفق حكومة كينيا سنويا 89,6 جنيها على تعليم الطفل الأوروبي الواحد ، أما بالنسبة للطفل الإفريقي الذي يحتاج إلى التعليم ، فلا تنفق عليها الحكومة أكثر من 14جنيها سنويا [2]

اقتصر اهتمام الإدارة البريطانية في كينيا بالتعليم الابتدائي وهي تهدف بذلك الى التعليم السطحي وتمنع بهذا قيام طبقة مثقفة حتى لا تكون عاملا في نمو الوعي القومي لتبقى لها السيطرة على كل المجالات ، وقد صرح الزعيم جومو كينيانا أن الفقراء هم الذين يدفعون تعليم الأغنياء ، ويتبين لنا ذلك في أن ما ينفق على تعليم الفرد الأوروبي أكثر بكثير على ما ينفق على الإفريقيين في التعليم ، وكان تعليم الإفريقيين يكمن في تلقينهم دروسا كافية في الميدان الزراعي حتى يمكن للسلطة البريطانية من الاستغلال الجيد للأرض[3]

ومن نتائج التقصير الحكومي البريطاني لجانب التعليم للإفريقيين أن اقبل الوطنيون في كينيا ومعهم الجمعيات التبشيرية على افتتاح مدارس لتعليم أبنائهم ، فأنشأت 4,096 مدرسة منها

---

1 _ رونالد ريث ،صفحات من تاريخ شرق افريقا ،دار القومية للطباعة و النشر،ص ص10 14

2 _ جيمس دني وروبرت امانزر ، المرجع السابق ، ص ص 12،13

3 _ إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ،ص 100

مدارس متوسطة ومدارس ثانوية ومدرسة للمعلمين ، كما اقبل الهنود لفتح مدارس لأبنائهم وكانت رغبة الإفريقيين شديدة في تعليم أبنائهم واستعدادهم للتضحية في سبيل تحقيق هذه الرغبة . وما يميز كينيا أن معظم مدارسها كانت عنصرية حتى سنة 1963وفرضت الضرائب في التعليم

وحتى سنة 1940لم تكن الحكومة قد أنشأت للإفريقيين في كينيا سوى 8مدارس ابتدائية ، ومدرسة ثانوية فقط مقابل 29 مدرسة ابتدائية و 12ثانوية للهنود ، أما للمستوطنين الاروبيين فكانت هناك 19مدرسة ابتدائية و14مدرسة معانة و06مدارس ثانوية وكانت هناك 14مدرسة ثانوية تعينها الحكومة وهي متاحة للاروبيين[1]

وقد أكد المستوطنون بكل جرأة أن أي إفريقي غير متعلم أفضل بكثير من أي إفريقي أخر متعلم وان الإفريقي الحاصل على مبادئ التعليم فقط ، أفضل على الأقل من الحاصل على مستوى أكثر من التعليم وقد كان هناك تقرير انتشر عن التعليم في كينيا عام 1949واعلن فيه مايلي: "إن الأميين بموقفهم الصائب اتجاه العمل اليدوي يفضلون عن خريجي المدارس الذين لا يميلون ، بالفعل للالتحاق بأعمال يدوية " وهذا يفسر لنا مدى بشاعة الاستعمار وسياسته التعليمية في أن يبقي الإفريقي أمي في خدمة المستعمر ، رغم انه كان باستطاعتهم تطبيق مبادئ تعليمية في كينيا [2] كما كانت الحكومة تمانع بناء المدارس ودعم البعثات التبشيرية للقيام بذلك باستخدام الضرائب ، فقد وجد بكينيا عدد وافر من المدارس المستقلة التي نشأت عن الكنائس المستقلة ذاتها ، وشكلت المدارس المستقلة رابطتين رئيسيتين هما: رابطة المدارس المستقلة للكيوكيو ، ورابطة تعليم كيوكيو كارينجا ، وتشكلتا عام 1929م وقد أولت الكنائس المستقلة أهمية كبيرة للتعليم مثلما عملت البعثات التبشيرية

---

[1] _ زاهر رياض ، المرجع السابق ،ص،ص 366 367

[2] _د_والتر رودني ، أوروبا و التخلف في إفريقيا،تر:احمد القصير،المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،الكويت ، 1988ص348

المسيحية لجذب الإفريقيين إلى المسيحية [1] ، ونشر الحضارة الأوروبية كما زعموا ومن أشهر البعثات التبشيرية التي قامت بمهمة التبشير والتعليم : جمعية التبشير الكنسية ،وجمعية كنيسة اسكتلندا ، وهكذا كان التعليم في البداية بيد الإرساليات ومنذ عام 1911م بدأت الحكومة تتدخل في ميدان التعليم ، فأنشئت سنة 1913م أول مدرسة حكومية ، وأول ثانوية سنة 1926م ، كما أنشئت أول كلية في نيروبي من طرف المنضمات الكاثوليكية ولقد كانت مدارس البعثات التبشيرية تستقطب أبناء الزعماء لجعلهم مستقبلا ينوبون عن آبائهم في تسيير شؤون الأهالي ، مما حرم على أبناء العامة من نيل حضهم في التعليم [2]

ولقد كانت البعثات التبشيرية تحتقر عادات وتقاليد الوطنيين واتحدت جهود الكنيسة مع السلطات الاستعمارية لتنفيذ السياسة الاستعمارية حيث لجأت الكنيسة في تعليم لغة البانتو، وهو القانون الذي عمل على نمو الخلافات بين الزولو والسوكو والأكسوزا أي بين القبائل ، كما أقرت في مناهجها التعليمية إلا المواد التي يرضى عنها المستعمرون ، ولم تحترم مناهج التعليم ، وحين اندلعت حرب الماوماو في كينيا من أجل الأرض والتحرير كان أول ماأقدمت عليه الحكومة البريطانية هو إغلاق 149 مدرسة تابعة لرابطة المدارس المستقلة للكيوكيو ،ثم 12مدرسة تابعة لرابطة تعليم كارينجا ،وعلى غرار 14 مدرسة مستقلة حيث اعتبرت هذه المدارس المستقلة ساحات التدريب على العصيان [3] .

---

[1] _ د_والتر رودني ، أوروبا و التخلف في إفريقيا،تر:احمد القصير،المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،الكويت ، 1988ص348 نفسه، ص394

[2] _ محمد الطاهر بنادي ، المرجع السابق،_ص120

[3] _ عبد العزيز كحلوت ، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، ط2، 1992م ص ص 97،98

_ الصحة :

لم يهتم المستعمرون بالصحة في القارة الإفريقية عامة وفي شرق إفريقيا خاصة ، حيث شهدت ركودا سكانيا لمدة أربع قرون من القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين فقد صنف السكان في شرق إفريقيا إلى ثلاث مجموعات ، الأولى من الأوربيين وتحصل على معظم الخدمات ، والثانية من الهنود وتحصل على معظم البقية، والثالثة من الأفارقة ويأتون في الأخير [1] ففي كينيا كانت الجمعيات التبشيرية تقوم ببذل بعض المجهودات في علاج الإفريقيين ، فأنشأت سنة 1897 مستشفى ومدارس تعليم مبادئ الطب ، إلا أن النصيب الأكبر منها كان يقدم للبيض إلى جانب انعدام السكن الصحي حيث يوجد نقص كبير في أماكن النوم وإن وجدت فهي قذرة وغير صحية إضافة إلى نقص التغذية [2]

ويلاحظ أنه لا يكاد يكون للخدمات الصحية والاجتماعية في كينيا ،فمستشفيات الطب العلاجي ، ومراكز الصحة الوقائية تعتبر حقوقا مكتسبة للمستعمرين البريطانيين في بلادهم فلا تدخل في تلك الهبة التي جلبتها حضارة الرجل الأبيض معها إلى إفريقيا ويقول الزعيم الوطني جومو كينياتا " إن الإنسان هو الإنسان بكل غرائزه مهما اختلف لون جلده " وذلك إن الرعاية الطبية موجهة فقط بدرجة كبيرة للمستوطنين الاروبيين دون الوطنيين الإفريقيين الذين يدفعون الجانب الأكبر من الضرائب التي ترصد حصيلتها لقيام الحكومة المستعمرة بهذه الخدمات ، ولو وجدت إحصائيات خاصة بالأفارقة على حدا لانخفضت نسبة الخدمات الطبية إذ أنها تقدر بمقدار طبيب لكل 13,000مواطن أي أنها تعادل

---

[1] _ عبد العزيز كحلوت ، المرجع السابق، ص 85

[2] _ عبد الرزاق ملك الفهد ،الحركة الوطنية في كينيا ، مجلة المؤرخ العربي : إتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، الجزائر ، العدد 31، 1987م ص ص 106،107

25بالمائة[1]وقد انشئت الإدارة الطبية في كينيا سنة 1905، ورغم ذلك لم يكن لها في سنة 1953 سوى أربعون طبيبا أوروبيا و140 مساعد طبيب أسيويا ، و14إفريقيا و144 ممرضا وممرضة إفريقية أي أن كل 8 ملايين من السكان يعمل على خدمتهم من الصحة 194 طبيبا ومساعدا ، ولم تلجأ الحكومة إلى تعليم الإفريقيين على العمل الطبي إلا في وقت متأخر سنة 1950، ولم تتعدى المستشفيات في كينيا 03 مستشفيات أروبية بها 412 سرير خصص بها سريرا لكل 150 أوروبيا وسريرا لكل 24 ألف من الأفارقة ، وكل ما يصرف على الصحة العامة في كينيا في العام هو 227,138 ومن هذا يصح لنا القول انه لولا وجود الجمعيات التبشيرية وما تقدمه من خدمات صحية لكان ماتقدمه الحكومة من العدم (2)

_ مجال الشغل :

لقد تزايد احتياج بريطانيا إلى الأيدي العاملة في كينيا فاضطرت الإدارة مرارا للضغط على الوطنيين وإجبارهم على العمل التعسفي الإجباري [3] كما فرضت الضرائب بهدف دفع الإفريقيين إلى خدمة مصالح الرأس مالية الدولية ، حيث صرح حاكم كينيا عام 1913 حين قال إن إجبار الأهالي على دفع الضريبة هو الأسلوب الوحيد لإرغامهم على مغادرة المناطق الخاصة بهم ، للبحث عن العمل لتتوفر اليد العاملة ، وقد أجبر الإفريقيون على خدمة مزارع المستوطنين وخدمة الأشغال العامة ، كما فرض نظام تصريح المرور أي " دفتر العامل " وقد دخل النظام حيز التنفيذ في كينيا سنة 1920 وفرض بمقتضاه على كل إفريقي بالغ أن يحمل معه هذا الدفتر ، يسجل فيه رب العمل ،نوعية العمل ، ومدته ، وأجرته ، وكل من لا يحمل يتعرض لدفع غرامة مالية أو السجن ، وقيد هذا حرية الإفريقيين

[1] _ ابراهيم الأسيوطي،المرجع السابق،ص ص،100 ،101

[2] _ زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص ص 343،344

[3] _ محمد علي القوزي ، المرجع السابق ، ص 150

حيث أنه أصبح بين العامل وصاحب العمل قانون جنائي ، وأصبح رفض العمل جريمة يعاقب عليها القانون ، وكانت الأيدي العاملة الإفريقية بأجر زهيد جدا ، وفي عام 1927 أجبر كينيون على العمل في الزراعة المخصصة [1] ، وقد صدر قانون أخر عام 1918 وهو قانون إقامة الوطنيين في مزارع الأوربيين من أجل العمل ، ولقد وردت فيه ديباجة القانون تحمل مايلي :" من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة في المزارع أي التي يملكها الأوربيين ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين في غير الأماكن التي حددتها لهم الحكومة حيث إنه إذا شاء احدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد اتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الأوروبيين " وحدد نظام التعاقد بين العامل وصاحب العمل مدة سنة وأن لاتزيد عن ثلاث سنوات ، ويصدق عنه موظف عمومي وقد أطلق على هؤلاء العمال اسم المحتلين وبلغ عددهم نحوى ربع مليون نسمة كمزارعين في أراضي البيض[2] ،ومما دفع الوطنيين للعمل في مزارع البيض هو تضييق الرزق أمامهم أي أنهم عادوا يعملون في أراضيهم كأجراء لا كملاك بسعر زهيد جدا ، وقد حرم على الإفريقيين إستأجار الأرض وأرغموهم على توقيع عقود العمل لديهم ومعهم عائلاتهم مدة 180 يوما في العام وحتى وإن تعارضت هذه المدة مع مشاغلهم الخاصة ، ولم تكن هناك أيام الراحة [3]، ونجم عن ذلك زيادة عدد الإفريقيين العاملين في مزارع الأوروبيين في كينيا من 12,000عامل سنة 1912 إلى 90000 عامل في عام 1920 ثم إلى 185,500عامل عام 1927 وكان 24 بالمائة منهم يعملون بعيدا عن أماكن قراهم [4].

---

[1] _ د_ادوبواهن ، المرجع السابق ، ص 406

_ إبراهيم الأسيوطي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 259،269[2]

_ زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص ص 259،306[3]

_ رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 168[4]

2_ أوغندة

أ_ اقتصاديا

_ الأرض: قبل الاحتلال البريطاني للبلاد لم يكن هناك نظام لملكية الأرض لأن العشائر كانت تمتلك الأرض بشكل جماعي ، وعندما دخلت بريطانيا إلى أوغندا خلقت طبقة جديدة تخضع للنفوذ البريطاني وتدين له بالولاء مما أدى بذلك إلى تغيير ملكية الأرض [1].

وخلال السنوات الأولى من الوصاية على أوغندة كانت ، هناك عدة محاولات لتسوية الأراضي من قبل المفوضين، وقد عينت الحكومة السير هاري جونستون مفوض خاص من سنة 1899 لتسوية الأراضي وقد عقد جونستون سلسلة من الاتفاقيات ، من أبرزها اتفاقية عام 1900 مع مملكة بوغندة وهذه المعاهدة التي تتيح للبوغنديين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ومنحتهم مساحات كبيرة من الأراضي [2]خاصة لملك بوغندا أو رؤساء مملكته وعائلته ، ومنحت لكل واحد منهم ثمانية أميال مربعة وذلك لضمان التأييد التام للسيادة البريطانية دون مراعاة المديريات الأخرى من المناطق وفقا لما يخدم مصالح المستعمر [3].

وقد أطلق على هذه الأراضي التي منحت لزعماء الباغندة " أراضي الميلو " وقد استلهم هذا النظام وهو نظام الميلو من مفاهيم غربية وأستحدث نمطا للاستئجار في اوغندة في 1900[4]

---

[1] _ أحمد صوار ، استقلال أوغندة ، المرجع السابق ، ص 33

[2] _H.W .West . M.A.(cantaf) F.R.I. C.S, F.R.G.S. assistant commissioner,land and Survey ,Uganda .the mailo system in Baganda ,Kampala ,1964 p 89

[3] _ صبري أبو المجد ،المرجع السابق ،ص ص 167،170

[4] _ديانين ، تاريخ افريقا العام ، ج5 ، ضمن مقال البنى السياسية والإقتصادية و الإجتماعية في إفريقيا ، اليونسكو بيروت ،ط1992،01ص49

هذه الاتفاقية التي حددت نظام حيازة أراضي الميلو وتسجيلها وتسوية حقوق الملكية وحقوق المالك والمستأجر، وقد قدم هذا الاتفاق جونستون[1]نيابة عن الحكومة البريطانية مع اللوكيكو وقد دخل حيز التنفيذ عندما وقعت مملكة بوغندا على الاتفاقية ، وقد ضمت الحكومة كل الأراضي في بوغندا إلى التاج البريطاني ، ماعدا أراضي الميلو.

كما قدم جونستون اقتراح باستغلال الأراضي الغير المشغولة وأراضي البور لكن الإقتراح عارضه حاشية الكاباكا خشية من أن يحرمهم ذلك من حقوقهم ، كما قدم جونستون اقتراحا آخر وهو الحد من تملك الأراضي ، وكان هذا غير مرحب به أيضا من الكاباكا و حاشيته ، كما إقترح جونستون حلا وسط الذي تم قبوله من طرف الجميع ، حيث تم إعطاء الرؤساء العقارات الثابتة و حق التملك الحر بالإضافة إلى تخصيص 8000 ميل من الأراضي للرؤساء ، وتخصيص 10500ميل مربع من الأرض للتاج البريطاني[2] .

وفي سنة 1909تقدمت الحكومة بمنح مجموعة من الأراضي في أوغندا إلى عدد من الأشخاص منحهم إياها مستر بل ،ومعهم بعض الجمعيات التبشيرية التي منحت لهم الأرض وقدمت لهم المساعدات و الخدمات وفي 1939 قدمت الحكومة البريطانية قروضا لمن يرغب من المستوطنين في إمتلاك الأراضي[3].

---

[1] _ السير هاري هاملتون جونستون : (1858،1927) : مكتشف وعالم نبات ، عين من طرف الوزارة الخارجية البريطانية ، مسؤول عن بعض المستعمرات ن منها أوغندا ، في 1899 حيث أنه كان ذا خبرة واسعة في الأراضي الإفريقية ، كما وضع حدودا للمحمية البريطانية ،أنظر:

_W,E,F.WARD, and L ,W,WHITE, East Africa :Acentury of change 1870,1970, George Allen and unwin LTD , London 1971 p 69

[2] _ IPID

[3] _ زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص ص 161،163

وقد قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات السياسية من أجل مشكلة حيازة الأراضي التي كانت تواجهها في أوغندا على المستعمرات الأخرى ، بسبب تفشي الأمراض مثل مرض النوم الذي تنقله ذبابة التيسي تيسي في مساحات واسعة من الأرض فلجأت السلطة السياسية لإخلاء الأراضي ومعالجة الوضع ، قبل أن تقوم بضمها لأراضي التاج ، وقد طبقت هذه السياسة على بحيرة ألبرت والأراضي المجاورة لمنابع النيل وما جاورها ، ومع أن هذه السياسة أدت إلى نتائج سريعة ن إلا أنها كونت عقدة عند الحكومة ، ولم تبدأ بإستغلال الأرض إلا بعد 1920ومن هذا التاريخ أصبحت تهب الأراضي إلى المستوطنين الأروبيين فور حل المشكلة [1]

ويمكن أن نلخص توزيع الأراضي في أوغندا إلى :

01_ أراضي موزعة على الأفراد الإفريقيين في مختلف الأقاليم والمديريات الشرقية و الشمالية

02_ أراضي يملكها أو يحتلها السكان الغير وطنيين موزعة في المديريات الشرقية والغربية والشمالية ومنها أراضي مملوكة أو مستأجرة

03_ أراضي ممنوحة للهيئات الدينية والمنح التي أعطيت كمكافئات على خدمات أديت للحكام البريطانيين ومثال ذلك مقاطعة كاكونجورو في اميال التي اعطتها الحكومة هدية إلى كاكونجورو ، وهو أحد شخصيات بوغندا مكافأة له على خدمة إخضاع البلاد الواقعة مونت الجون [2].

---

[1] _ أحمد صوار ، إستقلال أوغندة ، المرجع السابق ، ص 33

[2] _ صبري أبو المجد ، المرجع السابق ، ص ص 167،168

ب_ الزراعة :

عندما وطئت أقدام المستعمرين أوغندا تطلعت أنظارهم إلى الإستلاء على الأراضي الزراعية خدمة لإقتصادهم ، وإحتركت المنتجات الزراعية بها فيها القطن والبن وتعد أوغندا أكبر منتج لهما :

01_ القطن :تعد أوغندا البلد الوحيد الذي إحتكرت فيه الزراعة القطن و تسويقه ، حيث أنشأت 600 مائة هيئة إحتكارية لمختلف أوجه النشاط الإقتصادي والتجاري ، وقد أدعى البريطانيون أنهم هم أول من أقدم على زراعة القطن في أوغندا لكن قبل 1904 كانت أوغندة تعرف زراعته أي قبل التجارب التي أقامها المستكشفون والرحالة الأروبيين في إمكانية زراعة القطن في أوغندا سنة 1904، وفي ظل الإستعمار البريطاني ركزت الحكومة على زراعته ببالغ الأهمية ، وأصبح المحور الرئيسي الذي يدور حوله الإقتصاد الأوغندي وكانت الإدارة الإستعمارية هي التي تتولى الإشراف على الزراعة وتحدد البذور ثم تستولي على المحصول وتتولى تسويقه [1]، ولا يكن باستطاعة الزراع التحمل بحلول 1947حيث لم يتمكن الأفارقة من التعامل مع مؤسسات الإستيراد و التصدير البريطانية الكبيرة وذلك أن الفلاح الأوغندي يزرع قطنا يجد طريقه في النهاية الى أحد المصانع البريطانية ، ويدفع مقابل ذلك أجورا قليلة للعمال وساعات العمل طويلة [2]وذلك بالضغط على الفلاحين لزراعة القطن، وفي مارس 1908صدر قانون القطن في أوغندا ، وهو يتيح للحاكم العام الحق في وضع القوانين التي تكفل المحافظة على القطن في المحمية ، واستطاعت بذلك أن تجعل القطن في قائمة الصادرات [3] .

_ أحمد صوار ، أوغندا في طريقه إلى الإستقلال ،المرجع السابق ،ص ص 25،35[1]

_ د.والتر رودني، المرجع السابق ص ص 205،206[2]

_ أحمد صوار ،أوغندا في طريقها إلى الإستقلال ، ص ص 205،206[3]

02_ البن :إلى جانب القطن كان هناك البن حيث أعطته الحكومة أهمية بالغة ، وتعتبر أوغندا أكبر البلاد الإفريقية إنتاجا لهذه الغلة التي بلغ الصادر منها عام 1952طن 39426 طن بقيمة 12,345,093 جنيها[1]، بحيث حرم على الإفريقيين زراعة البن ليبقى حكرا على الأروبيين فقط .

ويمثل الجدول التالي التجارة الخارجية بأوغندا سنة 1911_1961:

السنة	الصادرات	مداخل الحكومة بالجنيه	الصادرات بالنسبة المئوية	
			القطن	البن
1911	0,3	0,2	55	01
1921	1,5	0,8	85	29
1931	46	1,4	84	8
1951	47,4	22,3	43	36
1961	1,9	15,8	62	0

(2)

جعل الأوروبيين زراعة البن من طرف الوطنيين محدودة إلا على من يحصل على تراخيص فقط ، كما توجد في أوغندا مزرعتان هائلتان المساحة للأسيويين ، وبهما مصنعان للسكر في لوجازى وجانجا ،وصل إنتاجها إلى 54 ألف طن ، وكانت تصدر منتجاتها إلى شرق إفريقيا ، كما أقبل البريطانيون على زراعة الأرز في أوغندا حيث أنتجت أربعة ملايين وهي كمية تعادل 4 بالمائة من إنتاج الأرز العالمي ، إلى جانب زراعة الذرة التي شجعت الحكومة زراعته ، وقد صدر قانون رقم 17 الذي يمنح الإعانات المالية لمصدري الذرة ،

[1] _ أحمد صوار ، استقلال أوغندا ، المرجع السابق ، ص 39

[2] _ منصف بكاي ، الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ص 322

وسنة 1931أنشئ بنك الأراضي والزراعة وكانت مهمته تقديم الأراضي للمزارعين المفلسين كما أصدرت الحكومة قانون خلال الحرب العالمية الثانية يقضي بزراعة محاصيل معينة [1]، وكما صدر بين عام 1926_1930 صدرت مراسيم خاصة بشأن تصنيع وتسويق القطن و البن والدخان حيث كان على الأوغنديين بيع محاصيلهم في وقت معين ، وفي مناطق معينة وبسعر محدد ، لم يكن يزيد عن خمس أو سدس السعر العالمي[2].

فقد عان الفلاح الأوغندي كثيرا في زراعة الأرض ففي حين كان ثمة حد للضريبة التي يدفعها ملاك الأراضي ، لم تكن هناك أي حدود لقيمة الإيجار التي يفرضها المؤجرون وهذا مادى إلى الانهيار السريع للفلاحين رغم صدور قوانين منها : قانون تسجيل الأملاك 1923، لتمكين معظمهم من الحصول على عقود إيجار ، وقانون 1927تحديد الالتزامات للملاك ولكنها كانت حبرا على ورقة ، وفي سنة 1955حين ارتفعت الأسعار العالمية للصادرات كالبن و الكاوكاو لم يحقق الأهالي في أوغندا أي كسب وذلك حسب ما ورد في بيان الأمم المتحدة حيث جاء بها " إن المكاسب المتزايدة ....تتجمع كلها في يد الملاك الغير الوطنيين "وإنها لمأساة أن يعيش أهالي أوغندة هذه المعيشة الفقيرة ، فقد استولى المستعمرون على كل المكاسب [3].

ويمثل الجدول التالي أهم المحاصيل الزراعية والمساحات المخصصة إليها في السنة الأخيرة من الوجود البريطاني في اوغندة :

---

[1] _ زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص ص 161،167

[2] _ رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 169

[3] _ صبري أبو المجد ، المرجع السابق ، ص ص 170،172

المحاصيل النقدية		المحاصيل الغذائية	
المساحة المزروعة	المحصول	المساحة المزروعة	المحصول
02	البن العربي	510	الموز
538	البن روبوشا	170	الذرة
278	القطن	89	الدخان
278	التبغ	143	الفول السوداني
\	\	91	بطاطا حلوة

(1)

الصناعة :_

ـ إن أهم ناحية من نواحي الإقتصاد في إفريقية هي الثروة المعدنية الهائلة ، التي تكمن في أرضها والتي كانت السبب المباشر في إستعمار أوروبا لأقطارها لتحصل على هذه الخامات والمواد الأولية وتصدرها إلى مصانعها [2].

وتتعدد المواد المعدنية في أوغندا بشكل كبير ، وإن لم يستغل معظمها على نطاق تجاري واسع ، ويعد القصدير من أقدم المعادن التي استخرجت من الأراضي الأوغندية التي شهدت نشاطا ملحوظا في مجال تعدين المعادن خلال الخمسينيات من القرن العشرين ،

---

[1] H,W, West ,M,A(cantab) F,R,I,C,S. F,R ,G,S. assistant comission ,land surveys,uganda .opcit,p175

[2] _ لجنة كتب سياسية ، ،المرجع السابق ،ص 25

بالإضافة إلى النحاس الذي يستخرج من منجم كيلمبي الواقع في الجانب الشرقي لمرتفعات روينزورى ، وقد اكتشفت هذه الخامات عام 1948 إلا أن استغلالها تأخر عام حتى عام 1956 حين تم مد خط سكة الحديد ممبسا _ كمبالا إلى منطقة كاسيسي في أقصى الغرب ويتم نقل الخامات بعد تركيزها في منطقة المناجم إلى مدينة جانحا حيث يتم صهر النحاس وتكريره في مصاهرها لتوافر الطاقة الكهربائية المولدة من سد أوين[1].

فمنذ أوائل القرن العشرين فكر " هسلت بل " في توليد الكهرباء من مساقط " ريبون " التي تقع عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا ، وكان هذا في عام 1906 وقد رأى أن هذا هو السبيل الوحيد لتصنيع أوغندا ، واتجهت أنظار إلى هذا الاقتراح بعد زيارة ونستن تشرشل لأوغندا عام 1907 بوصفه نائب السكرتير البرلماني للمستعمرات ، ولكن هذه الفكرة لم ترى طريقها إلى عالم الحقيقة إلا بعد نصف قرن تقريبا ، وفي عام 1947 دعى سير شارلي ونتليك إلى تقديم تقرير له عن إقامة سد لتوليد الكهرباء من النيل قرب مساقط أوين ، فوضع هذا التقرير وأوصى بإنشاء لجنة كهرباء بأوغندا التي أشرفت على المشروع منذ إنشائه 1948، ويقع السد على بعد1,5 ميل أسفل مخرج النيل من فكتوريا ، ويبلغ إرتفاع هذا السد 85 قدما وطوله 2725 قدما ويقدر تخزين حوض النيل بنحو 26 ألف ميل مربع[2].

وكان إنشاء سد أوين على نيل فكتوريا قرب مدينة جنجا واستغلاله في توليد الكهرباء ، دافعا كبيرا في ظهور الصناعات الوطنية وتطورها بشكل تدريجي ، وتتركز بعض المنشآت الصناعية في مدينتي جانجا _ بحكم موقعها الجغرافي القريب من سد وخزان أوين _ وكمبالا بحكم وضعها كعاصمة للبلاد ، بالإضافة إلى مدينة توروروا، في جنوب شرقي

---

1 _ محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص ص 274،275

2 _ أحمد صوار ، أوغندا في طريقها إلى الاستقلال ، المرجع السابق ، ص 36

البلاد ، حيث تتركز فيها منشآت صناعة الإسمنت (لقربها من محاجر الجيرى) ، والأسمدة الفوسفاتية (لقربها من مناجم استخراج رواسب الفوسفات) [1].

إن كل قوة الكهرباء المولدة يمكن إستهلاكها في أعمال التوسع بالتعدين حيث أن مصنع صهر النحاس يعد أكبر مستهلك للكهرباء بالإضافة محالج القطن التي توزعت في أوغندا حيث نجد بها 195 محلجا يتوزع كالتالي : يملك الأوروبيون 12 محلجا ، ويملك الهنود 178محلجا ، ويملك الأفارقة 5 محالج[2] .

كما أمكن العثور على مناجم بها معادن ثمينة جنوب غرب جبل الجون منها البيروكلور الذي له أهمية إستراتجية في صناعة المحركات النفاثة ، وهو مصدر هام للفوسفات وتقوم بدراسة هذا المنجم بعثات تمولها الحكومة ، وتجدر الإشارة إلى أن أوغندا في عام 1956 مدت الخط الحديدي غربا حتى وصل إلى كاسسى في منطقة رونزورى لخدمة مناجم النحاس فيها [3]، وكانت الخطوط الحديدية في أوغندة محدودة الامتداد ، حيث تتسم بامتداد معظمها في شكل خطوط متقطعة بفعل النطاقات البحيرية و المستنقعية تارة وتتمثل أهم الخطوط الحديدية الأوغندية فيما يأتي :

أ _ خط جنجا _ تورورو

ب _ خط كنكا _ كمبالا : وهو أطول الخطوط الحديدية في أوغندا إذ يبلغ طوله حوالي 400 كلم

---

1 _ محمد خميس الزوكى ، المرجع السابق ، ص 276

2 _ أحمد صوار ، أوغندا في طريقها الاستقلال ،المرجع السابق ، ص 17

3 _ أحمد صوار ، أوغندا في طريقها إلى الاستقلال ، المرجع السابق ، ص ص 37،38

ج _ خط جنجا _ نماجالى : الذي يتخطى شلالات ريبون . كما أن أوغندا تصدر جزءا من الطاقة الكهربائية إلى المراكز الصناعية المجاورة[1] .

ولا حاجة بنا إلى تأكيد أن الإستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية قد قام على أسس الإستغلال الإقتصادي ، كما أن الممولين الإفريقيين وهم يوظفون رؤوس أعمالهم لم يكونوا مهتمين بتطوير البلاد الإفريقية بل كان همهم إستخلاص الأرباح تلك كانت هي القوة الدافعة وراء إهتمامهم بتطوير المستعمرات ، ومن هنا فقد أنفق البريطانيون واثقين من الأرباح الطائلة التي سيحصلون عليها نتيجة لتوظيف أموالهم في إفريقية الشرقية [2].

إن التنمية التي صنعتها بريطانيا في أوغندا لاشك أنها مصدر خير كبير لو كانت تسيطر عليها أيدي إفريقية ، ولكن يبدوا أن خطوط المواصلات الجديدة تخدم أساسا أهداف التعدين [3] ، وإستعمال الكهرباء معناه قيام صناعة وتقدم إجتماعي وهذا أمر حرص عليه الإستعمار على أن يجعله بعيدا عن متناول الإفريقيين حتى لا يستطيعوا الإستفادة منها ، وقد شجع الإستعمار هذا الإستغلال في المناطق التي تدين له بالولاء .

وعلى هذا النحو فإن سياسة الإستغلال الإقتصادي التي إتبعها الأمبرياليون البريطانيون قد حولت بلدان إفريقية إلى جحيم بالنسبة لسكانها الإفريقيين ، وإلى جنة بالنسبة للأجانب [4].

_ محمد خميس الزوكة ، المرجع السابق ، ص 272[1]

رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 172[2]

_ أحمد صوار ، إفريقيا في طريقها إلى الاستقلال ، المرجع السابق ، ص38 [3]

_ رجب حراز ، المرجع السابق ، ص 174[4]

02_ اجتماعيا :

_السكان : ان شبح التوطن الاوروبي قد ارهق كاهل الاوغنديين خوفا من الاثار السلبية لهذا التوطن ذالك ان التوطن الاوروبي يقتل الطبقات الافريقية المتوسطة [1]

ويبن الجدول الاتي مختلف الاجناس في اوغندا:

الجنس	سنة 1948	سنة 1959
الأروبيون	3488 ن	10866ن
الهنود	33767ن	69103ن
الباكستان	1448ن	2830ن
العرب	1447ن	1946ن
باقي الجاليات	827ن	3213ن
المجموع	40965ن	87058ن

و استنادا الى هذا الجدول فان عدد السكان الاجمالي لاوغندا في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية نجده قد قفز بشكل ملفت للانتباه نظرا للسياسة البريطانية [2]في تشجيع

الجاليات الاوروبية و الاسيوية للهجرة ال اوغندا ،وكان البريطانيون اكثر الجاليات اوروبية في المنطقة فقد بلغ عددهم عام 1931حوالي 80بالمئة من عدد الاوروبيين ،وفي احصائية عام 1961ارتفع العدد إلى 11,000نسمة، اما الجاليات الاسيوية و خاصة الهنود فقد تزايد عددهم من سنة الى اخرى،وكونوا جالية قوية ذات مؤسسات اجتماعية واقتصادية رغم

---

[1] _ احمد صوار،اوغندة في طريقها للاستقلال،المرجع السابق،ص 16

[2] Milvin,l .perlman.Cahiers d'études Africanes (the changing statue and Role of Women in Toro) «Western Uganda »,Vol 6 N 24,1966,pp 555,566 .

صدور قوانين تحدد من الهجرة عام 1948في أوغندا لكن لم يحقق ذلك أي نتيجة ،فحوالي 90 بالمائة من تجارة كانت في أيديهم بالإضافة إلى امتلاك عدد كبير من أراضي[1]

ـ التعليم : لم تعطي بريطانيا إهتماما كافيا بالجانب التعليمي في أوغندا ، فقد عهد التعليم للبعثات التبشيرية و التنصيرية للإشراف على قطاع التربية ، وكان الهدف من وراء ذلك واضحا .

فكان عدد المدارس قبل الإستقلال حوالي 1407مدرسة إبتدائية منها 179مدرسة حكومية و179 مدرسة إسلامية ، أما المدارس الثانوية فكان عددها 361 مدرسة حكومية و18مدرسة إسلامية والباقي مدارس تنصيرية وبالنسبة للمدارس الفتية الأولية كان عددها 24 مدرسة تنصيرية منها مدرسة إسلامية واحدة ، و3مدارس ثانوية تنصيرية فتية[2]

ونجد في أوغندا جمعية المبشرين المتحدة التي كانت تهتم بالتعليم الحرفي والمهني ، وتهدف في نفس الوقت إلى إزالة الأثار العربية المتبقية بالمنطقة وتنصيرها ، وسميت بسياسة اللاتعريب أي محو العروبة ، وتختار وسائلها إلى تحقيق ذلك ، وهدفها ترسيخ أفكار ومبادئ الدين المسيحي ، وساعدها على ذلك انعدام المدارس الحكومية [3]

فقد ضل التعليم في أوغندا في أيدي المنصرين قرابة نصف قرن (1877إلى 1925) وضلوا يديرون قطاع التعليم ، وسنة 1925تم تأسيس المجلس الإستشاري للتعليم الإفريقي تمثلت فيه دوائر الحكومة والإرساليات التنصيرية ، وجمعيات إفريقية و أجنبية .

---

[1] احمد صوار ،استقلال اوغندة ،المرجع السابق،ص 19

[2] _ جمال عبد الهادي محمد ، مسعود ، المجتمع الإسلامي المعاصر، المرجع السابق، ص ص 145 146

[3] _ فيصل محمد موسى ، المرجع السابق ، ص ص 114،115

وقد بلغ عدد المنصرين الإنجليز في 1925 في إفريقيا البريطانية حوالي 6300 معلم ويرجع قلة هذا العدد إلى عدم إهتمام الإنجليز بالتعليم ووجود هذا العدد من المعلمين المنصرين كان بغرض أهداف تنصيرية بالدرجة الأولى [1]

كما أقيم مجلس تشريعي في أوغندا سنة 1953لدعم قطاع التعليم الزراعي لأهداف إقتصادية بمبلغ مليون جنيه .

وقد إحتكرت منطقة بوغندا التعليم من الناحية الفعلية ، وفقا للمصالح السياسية في المنطقة ، و حتى عام 1959 لم يكن ينفق على التلميذ الإفريقي في أوغندا 11جنيها ،في حين ينفق على كل تلميذ هندي 38 جنيها و 186 جنيها على كل تلميذ أوروبي ، ويرجع ذلك إلى توفير التعليم للأقلية من أبناء الرأسمالية [2].

وحتى وإن وجد التعليم فيبدو بدائيا جدا لعدم وجود مدرسون مؤهلون ، ولم تكن هذه المدارس ومنها كلية ماكريري التي أنشات في كمبالا سنة 1922 تقدم لطلابها تعليما بالمعنى الحقيقي بل نشأت بهدف تخريج الموظفين الإفريقيين في الإدارة الحكومية ، أما الذين كانوا يتلقون تعليما وتدريبا كافيا ويستطيعون مواصلة الدراسة في المدرسة الثانوية والعليا في بريطانيا أو الهند ، فكانوا من خريجي المدارس أو الكليات الممتازة مثل كلية بودو أو كلية الملك التي أسست بأوغندا لأبناء الرؤساء الإفريقيين الذي تتوافق مصالحهم مع حكومة المستعمر دون مراعاة طبقات أخرى من الشعب الأوغندي ، ومع هذا فقد سخر التعليم العالي للأجانب ولم يكن يفتح الباب أمام الوطنيين[3].

---

[1] _عبد العزيز كحلوت ، المرجع السابق ،ص 94

_ د، والتر رودني ،المرجع السابق ، ص ص ، [2]317،319

_ رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ص [3]176،177

_ الصحة : أنشأت بريطانيا في شرق إفريقيا مصلحة المساحة الطبية في سنة 1948من أجل جمع المعلومات بالشؤون الصحية للأفارقة ، منها وحدة شرق إفريقيا الخاصة بالملاريا سنة 1959 و في أوغندة مكتب بحوث ذبابة التيسي التيسي وكذا مكتب الحمى الصفراء بتعاون مع منضمة الصحة العالمية وجميع المكاتب تشرف عليها اللجنة العليا لشرق إفريقيا[1].

ولم تتطرق الحكومة البريطانية في إنتعاش هذا القطاع إلا بشكل جد سطحي فقد وفد الأطباء لمقاومة أمراض الملاريا ومرض النوم على وجه الخصوص ، ولكن بأعداد قليلة للغاية ، مع قلة المستشفيات والمراكز الطبية ، كما أن العناية الطبية كانت مخصصة في المقام الأول للسكان الغير الإفريقيين [2]، وقد صرح اللورد هيلي عن الإفريقيين" واصفا الحالة الصحية للأفارقة حيث يقول إن غذاء الإفريقيين على العموم قليل النفع ، وهذا له تأثير على مستوى الصحة و القدرة على العمل " ، وإن تجربة تجنيد الأوغنديين في القواة المسلحة خلال الحرب العالمية الثانية تعتبر برهانا كافيا على مستوى الصحة العامة التي يتمتع بها الشعب الأوغندي ، وهذا يعكس لنا صورة تدني القطاع الطبي للإعتناء بصحة الوطنيين الأفارقة [3].

كما كانت هناك مؤسسة إرسالية طبية في منجوا بأوغندا هدفها التنصير حيث يقول المنصر ،س.أ موريس " بأن الغاية الأساسية هي التنصير بين المرضى في المستشفيات بأكبر عدد ممكن " بحيث يعرضون على مرضاهم التنصير رغم أنهم مايحتاجونه هو العلاج

_ زاهر رياض ، المرجع السابق ، ص 342[1]

_ رجب حراز الله ، المرجع السابق ، ص 176[2]

_ صبري أبو المجد ، المرجع السابق ص 173[3]

ويزعمون أن العلاج الحقيقي لما يعانون منه ليس في المستشفى ولا عند الطبيب وإنما في الكنيسة عند القديس[1].

الشغل : في مجال الشغل لم تكن هناك فرص متاحة للإفريقيين للحصول على مناصب سواء في الوظائف الحكومية أو حتى في أي مكتب إفريقي محلي ، فقد كان المستوطنون الأوروبيون يفضلون الموظفين البريطانيين أو الهنود بينما كانت مناصب الإدارة الإفريقية المحلية مشغولة بالإقطاعيين ورؤساء القبائل ، الذين كانوا لا يتيحون الفرص للشباب الإفريقي المتعلم ، والمدعمين من طرف السلطات الإستعمارية ، وقد كان الإستلاء على مناصب من طرف المستوطنين إهانة لهم بأنهم أقل منهم حضارة ورقيا ، وذلك تبريرا لسياستهم العنصرية وقد سيطر على كل مظهر من مظاهر الحياة الإفريقية .

والسياسة المتبعة في مجال الشغل إصدار نظام سنة 1920في أوغندا وهو تطبيق نظام لوفالو وهو يلزم كل إفريقي بلغ أشده أن يعمل دون أجر في رصف الطرق شهرا كل سنة ، وقد إستطاعت الحكومة بهذا النظام إنشاء شبكة من الطرق تخدم مصالحها الإقتصادية ، كما قدمت الحكومة الإستعمارية بتحويل الجهات الشمالية من المحمية إلى مصدر للأيدي العاملة في مزارع المستوطنين [2]، وما يلاحظ أن الفرد الإفريقي لم يكن يميل إلى العمل إلى المصانع ، حيث أن نسبة العمال في المصانع ضئيل جدا والجدول الآتي يوضح ذلك :

البلد	عدد العمال في المصانع	النسبة
كينيا	42,00	%10

[1] _ عبد الرزاق عبد المجيد ألارو ، التنصير في إفريقيا ، العدد 217، الإدارة العامة للثقافة والنشر ،(1429_2008م)، ص ص 58 59

[2] رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ص 169، 177

أوغندا	26,300	%13
تنجانيقا	22,500	%05

وترجع هذه النسبة الضئيلة في عدد العمال في المصانع إلى عدم رغبة العامل في مغادرة أرضه و قريته واللجوء إلى المدينة والعمل في المصنع ، وهذا ما يلاحظ في مصنع المنسوجات في مدينة تانجا بأوغندا ، أو مصنع الأحذية في ليمودو في أنه سرعان ما يتوقف الإفريقي عن العمل لأنه لا يستطيع أن يمكث أكثر من 06 أسابيع في المصنع بعيدا عن عائلته وهذا ما يجعله ينفر عن العمل في المصانع بالإضافة إلى أجره الزهيد الذي لا يتساوى فيه مع العمال الأوروبيين والأسيويين رغم أنهم يمارسون نفس العمل [1].

[1] _ رونالد ، ريث ، صفحات من تاريخ شرق إفريقيا ، الدار القومية للطباعة و النشر ، ص 35

خاتمة

الخاتمة

خضعت دول شرق افريقيا للاستعمار من بينها كينيا اوغندة تنجانيقا للنفوذ البريطاني مستغلة بذلك جميع إمكانياتها المادية و البشرية متخذة مختلف الوسائل و الأساليب في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ،وتم ذلك بعد إتمام مواجهة القوى المنافسة لها ،و إبرام مجموعة من الاتفاقيات ،دون استشارة الأهالي الإفريقيين ،مانتج عنها اثر سلبي على الوطنيين ويمكن تحصيل ذلك في مايلي:

- انتهجت بريطانيا أثناء توغلها في إفريقيا سياستها القائمة على الاستغلال و الاستيطان متداعية نشر الحضارة و إخراج الافريقين من الوثنية عن طريق الجمعيات التبشيرية و إبرام عدة اتفاقيات مع الدول الاستعمارية المنافسة لها،منها اتفاقية 1886-1890كما عقدت معاهدات مع زعماء القبائل ،فقد عقدت باوغندة حوالي 12معاهدة ،كما ادعت النهوض باقتصاديات إفريقيا عن طريق إنشاء شركات تجارية ،بالإضافة إلى ظروف تجريد ألمانيا من مستعمراتها و تولي بريطانيا مهام تنجانيقا فور عقد مؤتمر الصلح ،

- طبقت بريطانيا في الجانب الإداري فور توغلها في منطقة شرق إفريقيا ،نضام الحكم الغير مباشر في معظم مستعمراتها، ماخلف اثأرا سلبية لأنها قضت على معظم الانضمة السياسية و المحلية ووضع حدود في المستعمرات و تقسيمها إلى وحدات سياسة منفصلة ، و متناحرة في محمية اوغندة أعطت صلاحيات واسعة لإقليم بوغندا و حاشيته ، ولم يكن للأهالي بصفة عامة المشاركة في إدارة بلادهم ولا أي تمثيل سواء في المجالس التنفيذية أو التشريعية .

ان احتفاظ السلطات البريطانية في شرق إفريقيا بنظام الإداري الموروث يفسره نقص الايطارات الإدارية بسبب نقص الموارد المالية و كذالك نقص الإطارات القضائية قد جعل

السلطات البريطانية تستحدث المحاكم الخاصة بالأهالي والتي كانت تحت إشراف رؤساء القبائل وكان هدف من إنشاء هذه المحاكم تطبيق سياسة الحكم الغير مباشر.

عسكريا خصصت بريطانيا ميزانية ضخمة للنفقات العسكرية في مستعمراتها بشرق إفريقيا يبرر اطلاع الحكومة البريطانية على تطوير القدرات الدفاعية العسكرية و تعزيز وجودها في المنطقة،كما كانت تقوم بتجنيد الأفارقة و فرض عليهم الأعمال الصعبة و تدريبهم على أعمال الشغب و النهب و السرقة و المشاركة في جميع الحروب، بينما اكتفى الأوروبيون بالمناصب القيادية .

- اعتمدت بريطانيا اقتصاديا أساسا على الزراعة وذلك من خلال النظر إلى أرقام الصادرات فنجد أكثر من 80٪ من الصادرات عبارة عن منتجات زراعية كالقطن و البن و الشاي ، خاصة في اوغندة أكثر من 90٪ من صادراتها تمثلت في البن و القطن و هما المحصولان النقديان الرئيسيان في شرق افريقيا.

قامت الحكومة البريطانية بتحويل الإنتاج لفلاحي من المحاصيل المعاشية كالحبوب إلى منتجات صناعية كالقطن و الكاوكاو و المطاط ،وقد اختلفت أشكال تطور الزراعة النقدية من بلد إلى أخر في المستعمرات،ففي كينيا كانت المحاصيل الموجهة للتصدير تعتمد أساسا على المزارع التابعة للمستوطنتين بينما في طنجنيقا اعتمدت على المزارع التابعة للأهالي الأفارقة من محاصيل معاشية و نقدية .

أهملت بريطانيا الجانب الصناعي و همشت العنصر الإفريقي،فقد تقرر عدم تبني سياسة تهدف تصنيع البلاد لأنها هدفت إلى عدم تمكين الأهالي من النهوض في الميدان الصناعي و حرم عليهم استفادة من المواد الأولية و الصناعات الاستخراجية من اجل حصر تكنولوجيا على العنصر الأوروبي وإبقاء البلاد سوقا محتكرة لمنتجات الأوروبية فقط.

- أقدمت السياسة البريطانية من الناحية الاجتماعية إلى خلق مجتمع مختلط بتشجيع الهجرة الأوروبية و الآسيوية لدول شرق إفريقيا فقد عان الوطنيين كثيرا من مشكلة اختلاط الأجناس ،وذلك لما احتله الغير الوطنيين من مراكز سياسية و اجتماعية وهمش الأهالي الأفارقة من حقوقهم.أي إن نسبة الغير إفريقيين قد قدرت في كينيا4٪ و تنجنيقا1,5 ٪ وأوغندا 1٪ وهذا ماخلق طبقات يحكمها التمييز والتفرقة العنصرية .

أسندت الحكومة البريطانية مهام التعليم إلى البعثات التبشيرية المسيحية سواء كانت بروتستنتية أو كاثوليكية لتكثيف نشاطها التعليمي ،وان وجد التعليم الحكومي فانه لا يتعدى المرحلة الابتدائية في كثير من الأحيان ،و يغلب عليه طابع التكوين المهني و فرض مناهج تعليمية بما يخدم مصالحها بتأسيس مدارس زراعية و صناعية لتخريج حرفيين و مزارعين إلى عدم توفير التعليم لتزويد مختلف أقسام الحكومة باليد العاملة .وهدفت السياسة البريطانية العالي إلى تجنب خلق نخبة افريقية تستطيع العمل في سياق يقظة الأهالي .

و الجانب الصحي هو الأخر لم يحض بالعناية الكافية من طرف السلطات البريطانية فانتشرت الأمراض و ارتفعت نسبة الوفيات لقلة الاهتمام و العناية ،وترمي هذه السياسة إلى إلقاء الوطنيين في أحضان المستشفيات و الجمعيات التبشيرية التي تلقنها أفكارا بدل من العلاج .

اما في مجال الشغل فترتب عنها عدة نتائج وخيمة كون إن الإفريقي متعلق لخدمة أرضه و لا يستطيع مفارقتها ،فجاء المستعمر و نهب أراضي الأهالي وحولها إلى مزارع يخدمها الإفريقي بعدما كان مالكا لها.هذا إلى جانب منافسة العمال الأجانب للعمال الوطنيين و الحكومات بنفسها لها دور كبير في هذه المنافسة الغير عادلة بسماحها للأجانب بمنافسة الوطنيين ،وقد استعملت السلطات كافة الوسائل للحصول عل اليد العاملة الرخيصة من اجل اغناء اقتصاد المستعمر دون مراعاة الأجر الزهيد الذي يتقاضاه العامل و أوقات العمل الطويلة الشاقة ونوع العمل حتى و لو كان شاقا.

إن السياسة البريطانية شملت جميع المجالات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية مما أدى لسياسات القمع و التجزئة و الاستغلال وفرض لغة المستعمر ،و تسخير جميع إمكانيات البلاد من موارد بشرية و مادية،من ثروات طبيعية و خلق فئة مثقفة مشبعة بفكر المستعمر لكي تخدم مصالحها .

كما لجأت إلى تطبيق سياسة فرق تسد في مستعمراتها في شرق إفريقيا من اجل توطيد سيطرتها الكاملة على السكان المحليين و تفكيك شملهم ،و تهدف من وراء هذا للإضعاف ظهور الحركات الوطنية التحررية في البلدان المستعمرة ،ورغم اختلاف أشكال االاستطان من الحماية إلى الانتداب ثم الاستعمار إلا أنها وجهت إلى هدف واحد وهو نهب ثروات هذه الشعوب و استغلالها .

ملاحق

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المُلحق رقم:01

مستعمـــرة إفريقيا الشرقية 1922– 1963

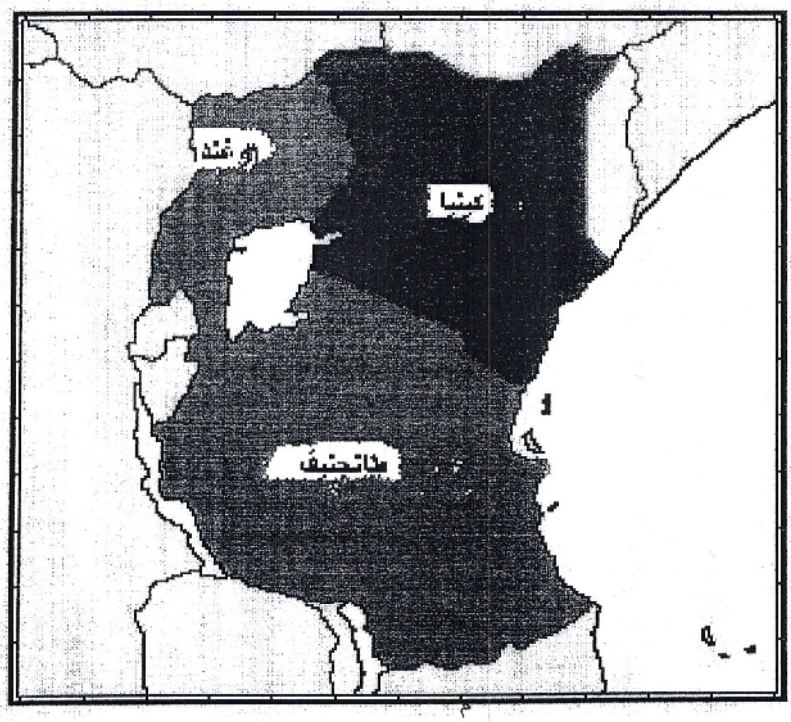

المصدر : بتصرف؛ www.zum.de/historicalatlaseastafrica

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم02: معاهدة هيليجولاند زنجبار في 1جويلية 1890م

APPENDIX No. 8

AGREEMENT OF JULY 1, 1890

The undersigned,—

Sir Edward Baldwin Malet, her Britannic Majesty's Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary;

Sir Henry Percy Anderson, Chief of the African Department of her Majesty's Foreign Office;

The Chancellor of the German Empire, General von Caprivi;

The Privy Councillor in the Foreign Office, Dr. Krauel,—

Have, after discussion of various questions affecting the Colonial interests of Germany and Great Britain, come to the following Agreement on behalf of their respective Governments:—

ARTICLE I.

In East Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded—

1. To the north by a line which, commencing on the coast at the north bank of the mouth of the river Umbe, runs direct to Lake Jipe; passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake, and crosses the river Lumi; after which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st parallel of south latitude; thence, crossing the lake on that parallel, it follows the parallel to the frontier of the Congo Free State, where it terminates.

It is however understood that, on the west side of the lake, the sphere does not comprise Mount Mfumbiro; if that mountain shall prove to lie to the south of the selected parallel, the line shall be deflected so as to exclude it, but shall, nevertheless, return so as to terminate at the above-named point.

2. To the south by a line which, starting on the coast at the northern limit of the Province of Mozambique, follows the course of

Source :McDermott .p ,l :op,cit,pp313 319.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم 03: بعض ما ورد في وثيقة الانتداب البريطاني على شرق افريقيا

The council of the League of Nations :

Whereas by Article 119 of the treaty of peace with Germany signed at Versailles on 28th June, 1919, Germany renounced in favour of the principal Allied and associated powers all her rights over her oversea possessions , including therein German East Africa ; and

Whereas in accordance with the treaty of 11th June 1891, between her Britannic Majesty and his Majesty the king of Portugal, the River Rovuma is recognised in as forming the Northern boundary of the Portuguese possessions in East Africa from its mouth up to the confluence of the River M'Sinje ; and

Whereas the principal Allied and Associated powers agreed that , in accordance with Article 22, part I (convenant of the League of Nations), of the said Treaty, a Mandate should be conferred upon his Britannic Majesty to administer part of the former colony of German East Africa , and have proposed that the Mandate should be formulated in the following terms; and

Whereas his Britannic Majesty has agreed to accept the Mandate in respect of the said territory , and has undertaken to exercise it on behalf of the League of Nations in accordance with the following provisions ; and

Source :Harlow,Vincent and E.M.Chilver With Alison Smith(rd).History of East Africa.Vol.2 Oxford University Press, london.1965.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

.أولا_المصادر :

أ_بالعربية:

01_المسعودي : **مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق** محمد محي الدين عبد الحميد ، جزء الأول والثاني ، ط5 ،1973

02_الاسيوطي ابراهيم **:كينيا الثائرة** ، (د ن)،(د ط)،(د ت).

03_ميخائيل توفيق **:غرائب الاخبار عن شرق افريقيا وزنجبار**،ط01 (1319هـ_1901م)

ب_ بالاجنبية :

01_report on tanganika a territory ,cmd,1428,HMSO, London,1924.

02_listowel ,judith :**the making of tanganika** cambridge,university press,cambridge,1969

ثانيا_المراجع :

أ_بالعربية:

01_أ،آدوبواهن **:تاريخ افريقيا العام** ، الجزءالسابع ،المكتبة الكاثوليكية ، اليونيسكو ،لبنان ، 1990م .

02_ أبو عيانة فتحي محمد **:دراسة لمقومات القارة** ،كلية الأداب ،جامعة الإسكندرية 2013م.

البيبليوغرافيا

03_أبو المجد صبري : ثورة إفريقيا ، الشركة العربية للطباعة والنشر،1960

04_الجمل شوقي و عبد الله ابراهيم: **تاريخ افرقيا الحديث والمعاصر** ، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1422هـ_2002م.

05العقاد انور عبد الغني: **الوجيز في اقليمية القارة الافريقية**, دار المريخ للنشر و التوزيع, الرياض ، 1982.

06_ ألارو عبد الحميد: **التنصير في افريقيا** ،العدد217، الادارة العامة للثقافة والنشر ، 1429هـ_1998م.

07_السيد محمود : **افريقيا والاطماع الغربية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندية .

08_بكاي منصف: **الاحتلال البريطاني في افريقيا ،تنزانيا(تنجنيقا سابقا) نموذجا** , ط1, دار السبيل للتوزيع،الجزائر،1430هـ_2009م.

09. ــــــــــــــــ: **الحركة الوطنية و استرجاع السيادة في شرق افريقيا**,ط1, دار السبيل للنشر و التوزيع , الجزائر, 2009.

10ــــــــــــــــ: **اضواء علي تاريخ افريقيا**, ط1, دار السبيل,الجزائر، 2009 .

11_بوليم دنيس:**الحضارات الافريقية**, ترجمة علي شاهين,منشورات دار مكتبة الحياة,بيروت,1974.

12_ب. أ.أوغوث ، **تاريخ افريقيا العام** ، الجزء الخامس ،ط02،المكتبة الكاثوليكية اليونيسكو ،1997م.

13_ جمال عبد الهادي ، محمد رفعت جمعة : **إفريقيا يراد لهان تموت جوعا** ، ط 3، دار الوفاء للطباعة والنشر ، 1993.

14_ــــــــــــــــــ : **المجتمع الإسلامي المعاصر** ،ط2، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1995.

15جيمس دني روبرت امانزر :**افريقيا تتكلم** ، ترجمة عبد الرحمان صالح ، الدار القومية للطباعة والنشر.

16_ج.ت نياني : تاريخ إفريقيا العام ، جزء الرابع ، المكتبة الكاثوليكية ، اليونيسكو،لبنان، 1988م

17_ جاد الرب حسام :جغرافية افريقيا وحوض النيل ، ط01، مكتبة ومطبعة النشر ، القاهرة ، 2004_2005

18_جودة حسين جودة : **جغرافية افريقيا الاقليمية** ، دار النهضة العربية ، بيروت 1981

19_حراز رجب :**بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ،1971م.

20_حسني احمد السيد حماد :**تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا**،(د ن)،(د ط)،(د س).

21_حميدي الطاهر : **افريقيا بين الاستعمار والاستقلال** ،الجزء الاول ، (افريقيا تحت نير الاستعمار) ،ط01، مكتبة الأداب ، القاهرة ، 1418هـ_1998م.

22_حمروش مولود :**الظاهرة العسكرية بافريقيا السوداء** ،ط01، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1891.

23_ خميس الزوكة محمد:**دراسة في الجغرافية الإقليمية** ،دار المعرفة ، الجامعة ، كلية الأداب،1429هـ_2008م.

البيبليوغرافيا

24_ دونالد ويرز :**تاريخ افريقيا جنوب الصحراء** ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة الوعي العربي .

25_رونالد ريث :**صفحات من تاريخ شرق افريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر .

26_رأفت غنيمي الشيخ : **افريقيا في التاريخ المعاصر** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ،1982م.

27– رونالد اوليفر _انتوني أتمور : **افريقيا منذ عام 1800**، ترجمة فريد جورج يوري،ط01، المجلس الأعلى للثقافة ،2005.

28_ زوزو عبد الحميد : **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1997م.

29_زيق المخادي عبد القادر :**التعاون العربي الافريقي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007م.

30_ زاهر رياض : **استعمار افريقيا** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ،1384هـ_1965م.

31_ سليجمان س.ج : **السلالات البشرية في افريقيا** ، ترجمة يوسف خليل ، القاهرة، 1966م

32 _سافلييف .ي،ماسليف ج:**موجز تاريخ افريقيا** ، تعريب أمين شريف ، الدار القومية للطباعة الحديثة ،مصر .

33_شاكر محمود :**تنزانيا** ، ط 02،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، لبنان،(1341هـ_1971م).

34_ صوار أحمد :**استقلال أوغندا** ، الدار القومية للطباعة والنشر .

35_ ــــــــــــــ صوار أحمد :**أوغندا في طريقها الى الاستقلال** ، الدار القومية للطباعة والنشر ،1959م,

36_ظاهر جاسم: **افريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال** ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ،القاهرة ،

37_ علي محمد القوزي :**في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر** ،دار الثقافة للطباعة والنشر

38_علي صالح : **كفاح تنجانيقا** ، الدار القومية للطباعة والنشر 2003

39عبد الله ابراهيم _شوقي الجمل :**دراسات في غرب افريقيا الحديث والمعاصر** ،معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، القاهرة ،1998م.

40_عيادة موسى :**تجارة العبيد في افريقيا** ،ط01،مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ،1428هـ_2007م

41_ فليحة احمد نجم الدين:**دراسة عامة اقليمية(الاقطار الغير عربية)**،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.

42_ كيزاربو جوزيف: **تاريخ افريقيا السوداء** ،القسم الثاني ، ترجمة يوسف شلبي ،الشام ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 1964

43_كحلوت عبد العزيز:**التنصير و الاستعمار في افريقيا السوداء** ،ط 2منشورات كلية الدعوة الاسلامية ،الجامعة العضمى طرابلس1992م.

44_محمد علي ذهني الهام:**بحوث و دراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث** ,ط1, مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة.

45 _محمد عبد العزيز اسحاق _ عبد الملك عودة : **نهضة افريقيا** ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، (1391هـ_1971م).

46_موسى فيصل محمد : **موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر** ،منشورات الجامعة ، بنغازي ،1997م.

47_محشي عبد القادر مصطفى وآخرون : **جغرافية القارة الافريقية وجزرها**،ط01،الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا (1430هـ_2000م).

48_ نبيل بدر :**جوموكينياتا، الرمح الأسود في صدر الاسلام** ، الدار القومية للطباعة والنشر.

49_والتر رودني : **اوروبا والتخلف في افريقيا** ، ترجمة أحمد القصير ، مجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ، 1998م.

50_وليز ،هـ،ج: **موجز تاريخ العالم** ،ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1985.

51_يحي جلال :**تاريخ افريقيا الحديث**،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،1999م.

ب_الاجنبية:

01_ padmore Gearge :**panafricanisme ou communisme** ?la prochain lutte pour l'afrique,Edition présence africaine ,1960

02_H.M. West .M.A(contab) F.R.I.C.S,F.R.G.S, Assistant commissioner ,land and surveys ,uganda :**the mailo system in buganda** ,kampala,1964 .

03_Harlow,vincent and E .M,chilver with Alison smith(e d) :**History of East Africa**,vol ,2Oxford university press,London ,1965 .

04_ Melvin ,L,perlman :**cahiers d'études Africanism (the changing statue and role of women in toro) western uganda**,vol06 ;N24,1966

05_MC,Dermott :**British East Africa or Ibea**,cornell university library ,London ,1893

06_ Taylor,John :**The grouth of the church ,In Buganda** ,An Attempt at understanating Scm press, London ,1985

07_W.E.F.Warad ,and I',w,white :**East Africa** ,Acentery of change 1870,1970, Gearge Allen and unwin ,LTD,London 1971 .

ثالثا:المجلات والموسوعات:

أ_المجلات:

،مجلة المؤرخ العربي،إتحاد **الحركة الوطنية في كينيا**01_عبد الرزاق مطلك الفهد : المؤرخين العرب ، بغداد،طبع هذا العدد بالمركز الوطني للدراسات التاريخية ، وزارة السياحة والثقافة ، الجزائر ،العدد31،(1987م)

المذكرات:

لمحات من تاريخ القارة 01_رجب محمد عبدالحليم وآخرون : الموسوعة الإفريقية ، ،مجلد02،جامعة القاهرة (1947_1997م).**الافريقية**

:الموسوعة التاريخية الجغرافية (معالم ،وثائق،موضوعات 02_الخوند مسعود ،الجزء السابع ، تشيلي جنوب افريقيا،طبع في لبنان.،**زعماء)**

،جزء الخامس ، المؤسسة العربية للدراسات **:الموسوعة السياسية**03_الكيالي عبد الوهاب والنشر ، بيروت ، 1990.

المجلات:

الحركات الاستقلالية في افريقيا خلال القرن العشرين ، دراسة 01_بنادي محمد الطاهر: ،مذكرة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر بن **حالتي (غينيا _كينيا)** يوسف بن خدة ،2009_ 2010م.

،اطروحة الدكتوراه **:تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني (1919_1924م)**02_بكاي منصف دولة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ،2002م

المواقع الالكترونية:

مكتبة نون الالكترونية

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الاهداء .

الشكر والعرفان .

مقدمة.

الفصل الاول : أساليب التوغل البريطاني في شرق افريقيا

01_كينيا:الإتفاقيات والنشاط التجاري **ص25**

02_أوغندا:الاتفاقيات والنشاط التبشيري.....**ص34**

03_تنجانيقا :انعكاسات الحرب العالمية الأولى على ألمانياوتولي بريطانيا مهام تنجانيقا.....**ص47**

الفصل الثاني :الأساليب والوسائل المعتمدة في إحكام الرقابة السياسية والعسكرية والإدارية البريطانية على دول المنطقة.

01_تعريف أنظمة الحكم الادارية والعسكرية البريطانية في شرق افريقيا.....ص57

_كينيا :القادة العسكريون البريطانيون ، عدد الجيوش ، طريقة الحكم، إنشاء المجالس التنفيذية والتشريعية **ص65**

_أوغندا:القادة العسكريون البريطانيون ، عدد الجيوش ،طريقة الحكم،إنشاء المجالس التنفيذية والتشريعية **ص80**

_تنجانيقا (الانتداب):القادة العسكريون البريطانيون ، عدد الجوش ،طريقة الحكم،انشاء المجالس التنفيذية والتشريعية **ص92**

الفصل الثالث:السياسة الإقتصادية والإجتماعية البريطانية في المنطقة وانعكاساتهاعلى شعوب البلدان المستعمرة

01_كينيا:أ_اقتصاديا (سياسةالأرض،الزراعة،الصناعة والتجارة)،ب_اجتماعيا(الصحة ، التعليم ،العمل).....ص103

02_أوغندا:أ_اقتصاديا (سياسة الارض ،الزراعة ، الصناعة والتجارة)،ب_اجتماعيا(الصحة ،التعليم ،العمل).....ص117

03_تنجانيقا:أ_اقتصاديا(سياسة الارض ،الزراعة ، الصناعة ،التجارة)،ب_اجتماعيا (الصحة ، التعليم ،العمل).....ص133

الخاتمة.

الملاحق.

البيليوغرافيا.